



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



التخلف السياسي كعامل ضعف النظام السياسي السوداني

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر
في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة

إشراف الدكتورة :
سهام حروري

إعداد الطالب:
سليمان سعدي

لجنة المناقشة

رئيسا	
مشرفا ومقررا	
عضوا مناقشا	
عضوا مناقشا	

السنة الجامعية : 2014/2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نَشْرُكُ رَأَيْتَ

نحمده تعالى الذي أمدنا بالصبر حتى وصلنا إلى إتمام هذا الإنجاز الذي نزف
من خلاله مشاعر التقدير والاحترام لكل من كانت له يد المساعدة فيه .
كما نتقدم بكلمة تقدير وشكر للأستاذة الدكتورة " سهام حروري " على
إشرافها المتواضع والجدي، وعلى كل توجيهاتها وحرصها على الإخراج الجيد

للمذكرة

ونتقدم بالشكر لكل أساتذتنا في كل مراحل دراستنا خاصة لجنة

المناقشة لتفضلها مناقشة وإثراء المذكرة

وإلى كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل .

إهداء

بكل الحب و العرفان اهدي بحثي هذا إلى :
لو كان السجود لغير الله لسجدت لهما
إلى
اللذان لم يبخلا عليا بعطفهما وحنانهما وحبهما و كانا سكوني وراحتي
والدي العزيزان
والى المرحومة جدتي "الوازنة"
واخوتي خاصة الكتكوت الصغير "محمد امزيان"
وعائلتي رزاق وسعيدى
والى روح خالي العزيز
إلى خالتي الغالية أمينة (وايدو)
إلى
رفقاء الجامعة و زملائي وخاصة إلى صديق الدرب الجامعي "زعطوط الصالح"
إلى
كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث

فهرس المحتويات

-	تشكرات
-	إهداء
أ-هـ	مقدمة-----
40-7	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتخلف السياسي -----
17-7	المبحث الأول: المداخل النظرية لدراسة التخلف السياسي-----
11-7	المطلب الأول: نظرية التبعية-----
14-11	المطلب الثاني: نظرية الدولة-----
17-14	المطلب لثالث: نظرية التحديث-----
32-18	المبحث الثاني : مفهوم التخلف السياسي-----
25-18	المطلب الأول: تعريف التخلف السياسي-----
29-25	المطلب الثاني: أسباب التخلف السياسي-----
32-29	المطلب الثالث: مؤشرات قياس التخلف السياسي-----
40-32	المبحث الثالث: نماذج التخلف السياسي-----
34-32	المطلب الأول:النموذج الطبيعي الحتمي-----
38-34	المطلب الثاني: النموذج المكاني-----
40-38	المطلب الثالث: نموذج تعدد الأسباب-----
69-42	الفصل الثاني: واقع التخلف السياسي في النظام السوداني -----
51-42	المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي-----
45-42	المطلب الأول:شكل دولة السودان-----
51-45	المطلب الثاني: تطور النظام السياسي-----
59-52	المبحث الثاني: إشكاليات ضعف النظام السياسي-----
54-52	المطلب الأول:أزمة الهوية-----
57-54	المطلب الثاني:أزمة الشرعية والمشاركة-----
58-57	المطلب الثالث: أزمة التغلغل والتوزيع-----
59	المطلب الرابع: أزمة الاستقرار السياسي-----
69-60	المبحث الثالث: انعكاس مظاهر التخلف السياسي-----
62-60	المطلب الأول:ضعف البناء المؤسسي-----
64-63	المطلب الثاني: غياب التداول السلمي على السلطة-----
66-64	المطلب الثالث:ضعف مؤسسات المجتمع المدني-----

69-66	-----	المطلب الرابع: الفشل السياسي
119-71	-----	الفصل الثالث: نحو إصلاح النظام السياسي السوداني
85-71	-----	المبحث الأول: ترشيد الحكم
76-71	-----	المطلب الأول: تبني النظام الفدرالي
80-76	-----	المطلب الثاني: إصلاح النظام السياسي
85-80	-----	المطلب الثالث: إصلاح الجهاز الإداري
100-86	-----	المبحث الثاني: تطوير القطاع الاقتصادي
91-86	-----	المطلب الأول: إصلاح السياسات الاقتصادية
97-91	-----	المطلب الثاني: تطوير القطاعات المنتجة
100-97	-----	المطلب الثالث: مراجعة سياسات القطاع الخاص
119-101	-----	المبحث الثالث: ترقية البناء الاجتماعي والثقافي
111-101	-----	المطلب الأول: التجانس المجتمعي
114-111	-----	المطلب الثاني: العدالة التوزيعية
119-114	-----	المطلب الثالث: ضمان احترام حقوق الإنسان
122-120	-----	الخاتمة
127-123	-----	قائمة المراجع
-		ملخص الدراسة

ارتبطت الأزمة السياسية في الدول العربية بفساد القيم السياسية وانهيار المشروع الوطني المرتبط بها وتفاقم أزمة الدولة التي تسببت في الميل نحو التسلط والاستبداد في مصدره البنيوي والتاريخي معا، مما أدى إلى انحراف مسار الدولة عن وظائفها والانخراط في هياكلها واتساع الفجوة بين الدولة ومؤسساتها من جهة، والمجتمع وأفراده من جهة ثانية.

وإذا كانت أزمة أنظمة الحكم العربية متعددة الجوانب سواء الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية إلا أن الجانب السياسي في هذه الأزمة يبدو هو الأكثر حدة بالنظر إلى انعكاساته على المواطنين في البلاد العربية.

إن معظم الأنظمة العربية تفتقد إلى الشرعية بنظر مواطنيها الذين فقدوا من جانبهم حقوقهم الأساسية السياسية والمدنية، وهذا الخلل يؤدي بطبيعة الحال إلى تعطيل القدرة الإنتاجية للمجتمع، ولا نقصد بالقدرة الإنتاجية معناها المادي الاقتصادي فحسب، وإنما معناها الحضاري العام أي القدرة على إنتاج حضارة رفيعة ومدنية متقدمة. وبمعنى أدق تعطيل الجانب الإبداعي في الفرد أو المواطن المدني بشعوره الدائم بعدم شرعية السلطة، ولهذا نجد أن المشاركة السياسية في الدول العربية تتأرجح بين السيئ والأسوأ دائما، كما أن الجانب الإنتاجي أو القدرة الإنتاجية تعني الجانب الروحي، وتشمل الجانب المادي والفكري والاقتصادي والسياسي والأخلاقي.

في الواقع إن الأزمة السياسية التي تعاني منها الأنظمة العربية ، هي جزء من مشهد أكبر تعاني منه المجتمعات القائمة في البلاد العربية وهو مشهد التخلف العام الذي ينطوي، على حالة التخلف السياسي؛ الذي يعتبر المحور الأساسي في تقدم أو تأخر الدولة لأنه يعيق جميع مجالات التنمية بأنواعها، فهو البنية الأساسية للنظم. وعندما تعاني الدولة من التخلف السياسي فإن تلك تتعكس على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وهنا يقوم بإضعاف مقومات التنمية والإصلاح في جميع المجالات.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع من معاناة الدول المتخلفة من التخلف السياسي بالدرجة الأولى وهذا ما أدى إلى تسميتها بهذا الاسم، ومن أبرز الدول التي تعاني من هذه الأزمة دولة السودان؛ حيث تعاني العديد من المشاكل والأزمات التي أضعفت نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. و على الرغم من أن دولة السودان تتربع على رقعة جغرافية كبيرة، إلا أن هذه النعمة أصبحت نقمة؛ لأن كبر المساحة أثر على النظام السياسي، وتجلت ذلك في صعوبة تسيير الدولة والتحكم في كل الأقاليم.

كما تبرز أهمية الموضوع أيضا من كون التخلف السياسي قد أخذ أبعادا خطيرة في عالمنا العربي لاسيما في السودان -موضوع الدراسة- في عصر التكنولوجيا والمعلوماتية ومزايا العولمة الهادفة إلى تطوير وإصلاح النظم السياسية داخل البلدان النامية. إلا أن الوصفات الغربية المقدمة للأنظمة العربية فشلت في تحديثها و نشر الثقافة السياسية الغربية داخل مجتمعها. لأن قضية الإصلاح بأبعادها الثلاثة اقتصادية، سياسية، واجتماعية لا يمكن فصلها عن بعضها البعض ولقد أصبح الاهتمام منصب على مفاهيم الإصلاح السياسي، والتحديث السياسي، والتنمية السياسية، والديمقراطية باعتبارها جوهر القضاء على التخلف.

أسباب اختيار الموضوع.

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

أ - الأسباب الذاتية: إن أهم ما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع - على تشعبه - هو حال أمتنا العربية وما تعانيه من تخلف وفساد وعدم استقرار يؤسف له حتى صرنا مضربا للمثل في التخلف.

الرغبة في البحث عن موضوع يعكس خلفية تكويني الدراسي والعلمي والتربوي. لذلك كان هدفي توظيف الجوانب المعرفية و النظرية التي تلقيتها خلال مشواري الدراسي وتطبيقها على موضوع التخلف السياسي كعامل ضعف النظام السياسي السوداني، وتقديم دراسة واقعية وترسيخ مبدأ الإصلاح للنهوض من التخلف.

ب - أسباب موضوعية: تمثلت في:

1-تزايد الاهتمام بعمليات الإصلاح السياسي في الأقطار العربية تحت ضغط القوى الخارجية.

2- اعتبار الإصلاح السياسي مطلباً لا بد منه، ولا يمكن إغفاله لتحقيق أي نجاح في التنمية الاقتصادية، بل إن الإصلاح السياسي يعد شرطاً مسبقاً لكل تنمية، وهو المدخل الرئيس لجميع مفردات الإصلاح الأخرى.

3-تشعب الدراسات العربية التي تعنى بدراسة هذا الموضوع وناقضها أحياناً، وذلك نتيجة وقوعها تحت تأثير عناصر أجنبية، و دراسات ونماذج عالمية.

إشكالية الدراسة:

بما أن التخلف ظاهرة تعيش فيها المجتمعات العربية وترتبط بكل المجالات بطريقة تبقى عليه، وتدخل الدول والأنظمة في حالة من اللاتوازن وعدم الاستقرار و عليه جاءت إشكالية الدراسة على النحو

التالي: كيف ساهم التخلف السياسي في إضعاف النظام السياسي السوداني ؟

تندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات. أهمها:

1. فيما يتمثل التخلف السياسي ؟

2. ما طبيعة النظام السياسي السوداني؟

3. ما هي عوامل التخلف في النظام السياسي السوداني ؟

4. كيف يمكن معالجة التخلف السياسي في السودان؟

فرضية الدراسة .

الفرضية التي طرحها هذه الدراسة للنقاش سعياً للتحقق من مدى صحتها ومن ثم قبولها كمنطلق أساسي لفهم الظاهرة ال تخلف السياسي ومحاولة إصلاح النظام السياسي في السودان تتمثل في: التخلف السياسي نتيجة تفاعل جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية، وعلاقات داخلية وخارجية.

منهجية الدراسة:

إن منهجية الدراسة فرضتها طبيعة الموضوع وعليه تم الاعتماد على المقرب النسقي على اعتبار أن النظام السياسي السوداني يتفاعل أخذاً وعطاءً مع البيئة الداخلية والبيئة الخارجية. كما تم استعمال المقرب البنائي الوظيفي الذي يركز على دراسة أبنية النظام السياسي وعلى الوظائف المنوطة بها.

بالإضافة إلى الاستفادة من الاقتراب المؤسسي الجديد الذي يحاول شرح التأثير المتبادل المفتوح بين الدولة والمجتمع والطرق التي تؤثر بها الإشكال المؤسسة في ممثلي الدولة والمجتمع.

تصميم الدراسة:

بناء على الإشكالية المطروحة والفرضية المقترحة وسعي للوصول إلى الهدف المسطر، تم وضع خطة تتضمن ثلاثة فصول - إضافة إلى مقدمة وخاتمة - حيث تناول الفصل الأول، والذي يشكل الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة وتحديد وتأصيل مسائل التخلف السياسي من خلال ثلاث مباحث بجذور الاهتمام بقضية التخلف السياسي وبعض المفاهيم المرتبطة به، حيث تم التطرق في المبحث الأول الى المداخل النظرية المستعملة لدراسته، والثاني يتناول مفهوم التخلف السياسي والمبحث الثالث يتم

عرض نماذج عن التخلف. أما الفصل الثاني فخصص للوقوف على ظاهرة التخلف السياسي في السودان؛ من حيث أسبابها و مظاهرها، ففي المبحث الأول تم التطرق إلى طبيعة النظام السياسي؛ أما المبحث الثاني فتولى عرض و تبيان إشكاليات ضعف النظام السياسي السوداني، وفي المبحث الثالث تم عرض انعكاسات مظاهر التخلف السياسي على النظام السياسي السوداني، أما في الفصل الثالث فقد تم تفصيل إصلاحات النظام السياسي السوداني في ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول ترشيد الحكم، المبحث الثاني تطوير القطاع الخاص أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة ترقية البناء الاجتماعي والثقافي.

صعوبات الدراسة:

لا شك في أن أي دراسة علمية متخصصة تواجه قدرا من المعضلات والمعوقات تتفاوت وطبيعة موضوع البحث وأهميته، وما على الباحث إلا أن يحاول قدر جهده مواجهها بقصد تبسيطها والسيطرة عليها وتجاوزها لغرض نجاح بحثه بصورة علمية. وفي حقيقة الأمر فقد تلخصت معوقات هذا البحث في:

1- شمولية البحث وسعته مما يؤدي إلى صعوبة الإلمام بكل جوانبه.

2-نوعية المصادر المتوفرة، إذ أن معظمها يفتقر إلى الدراسة الأكاديمية المتخصصة، ويغلب عليها الطابع الوصفي.

3-صعوبة الوصول إلى المراجع و المكتبات لغياب التسهيلات اللازمة لذلك.

4-ضيق الوقت بالنظر إلى حجم الموضوع، والارتباط بتاريخ إيداع المذكرة.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للتخلف السياسي

المبحث الأول: المداخل النظرية لدراسة التخلف السياسي

المطلب الأول: نظرية التبعية

هي نظرية من مجال العلوم الاجتماعية، مفادها أن الفقر وعدم الاستقرار السياسي والتخلف في دول الجنوب يعود سببه إلى المسار التاريخي الذي رسمته لها دول الشمال.

وتعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها "مجموعة من النظريات التي ترى أن فشل دول العالم الثالث في تحقيق مستويات ملائمة ومتواصلة من التنمية إنما يرجع إلى تبعيةها للدول الرأسمالية المتقدمة".¹

إن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في أمريكا اللاتينية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين جعلت الباحثين في المنطقة على إمعان النظر في نظريات النمو الاقتصادي والتحديث التي توصلت إليها البلدان الرأسمالية، وبشكل خاص الولايات المتحدة، وبينما تشير هذه الدراسات إلى أن التقارب سوف يحدث حين تتقدم عمليات النمو و التحديث فإن الاقتصاد العالمي ظل يتسم بالتمايز و لم يحدث هذا التقارب. ولقد كان اقتصاد العالم مبنيا على الأساس التالي: مركز مهيمن ومحيط تابع تربطهما علاقات تبادل لم تكن متساوية الفائدة للطرفين.

واعتمدت أنماط التطور الاقتصادي التي عرفتتها أمريكا اللاتينية بشكل خاص والعالم بشكل عام على قرارات اتخذتها البلدان الصناعية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان.²

كان حجر الأساس في أول صياغة التبعية كنظرية، مقال كتبه " فرنادو هنريك كاردوزو" وعالم الاجتماع البرازيلي الكبير "أينزو فاليتو" المؤرخ الشيلي عام 1965، وانضم إليهما بعد ذلك كل من "راؤول بريش" عالم الاقتصاد السياسي في جامعة سنثياغو بشيلي و"كايو برادو" و"سيرجيو باجو" و"سيلزو

¹ أسباب ظهور نظرية التبعية، متحصل عليه:

<http://social.subject-line.com/t29-topic>

² المرجع نفسه.

برنادو" علماء الاجتماع السياسي والاقتصاد من المكسيك و الأرجنتين الذين انشغلوا بدراسة العلاقات بين البنية الطبقية لمجتمعاتهم و مسارات تطورها، ثم إنضم إليها علماء التاريخ الاجتماعي و الثقافي "فلور ستانفير نانديز" و"بللو جونزاليز كازانوف" و"أوز فالدو سنكل"، الذين درسوا الدلالات الاجتماعية السياسية الثقافية للبنى الاجتماعية الجديدة التي ظهرت خلال تاريخ التفاعل الطويل بين بلدان أمريكا اللاتينية و بلدان المراكز في أوروبا و الولايات المتحدة، و كان العالمان الكبيران "كاروزو و فاليتو" هما من تمكنا من تجميع الدلالة النظرية المستخلصة من كل هذه الدراسات و صاغا منهجها الذي أطلق عليه "المنهج البنائي التاريخي" وفي ذلك التحليل الذي أضاف إليه "ريتشارد مونيك" في روديسيا زيمبابوي و "سمير أمين" في مصر أبعادا جديدة رفض المنهج البنائي التاريخي فكرة التحديثيين التقليديين القائلة أن عمليات الانتشار لعوامل التحديث من الغرب المركز إلى العالم الثالث هي التي دفعت إلى التحديث هناك، لكن المنهج نفسه لم ينكر أن نفوذ المركز و تأثيره كان حاسما في تشكيل خطوات ومراحل التحديث في دول الهامش على المستوى الاقتصادي .¹

لقد ظهرت نظريات دراسة التبعية والتخلف في دراسة النظم والبناءات السياسية من واقع المجتمعات الإفريقية باعتبارها تؤكد من البداية على أصول نظرية التنمية السياسية ثم لتبدي معارضتها للغرض الرئيسي الذي يرى أن تقدم أفريقيا يكون مشروطا بالمعوقات المرتبطة بوجود القوى العالمية أو المحلية.²

ولقد نظر "سمير أمين" إلى التنمية في العالم الثالث من خلال نظرية التبعية حيث ينقسم العالم إلى دول المركز ودول الأطراف، حيث يمثل المركز حاصل التاريخ أما الأطراف فهي معرفة بطريقة النفي وهي المناطق التي اندمجت في النظام العالمي دون أن تتبلور إلى مراكز وهي تلك المناطق التي تتحكم القوى الخارجية في تحديد مدى واتجاه التراكم المحلي فيها .³

¹ أسباب ظهور نظرية التبعية، المرجع السابق.

² جمال محمد ايوب، النظم والمؤسسات السياسية. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2007: ص187.

³ محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتربات والأدوات. الجزائر، 1997، ص192.

تفترض نظرية التبعية أن الفقر والتخلف في دول الجنوب التابعة، وعدم الاستقرار السياسي فيها، يعود سببه إلى المسار التاريخي الذي فرضته عليها دول الشمال المتبوعة، و أن الدول الأغنى في حاجة للدول الأفقر حتى تستمر هي في النمو فنمو دول الشمال يرتكز على تخلف دول الجنوب، ومن ثم فإن من مصلحة دول الشمال الحفاظ على هذا التخلف في الجنوب و بناء على ذلك أيضا، فإنه من المستحيل على بلاد الجنوب أن تخرج من فقرها و تخلفها إلا بفك الارتباط بينها و بين بلاد الشمال، و أنه من المستحيل تحقيق نمو لهذه البلاد دون تحررها من التبعية لبلاد الشمال.¹

فإذا ما أخذنا مجموعة من تلك البلدان المتخلفة و أجرينا عليها دراسة تاريخية نلاحظ أنها جميعا تشترك في مجموعة من الأحداث التي تعرضت لها عبر التاريخ و لعل الحدث الأبرز و الأهم هو الاستعمار ووقوع معظم تلك البلدان تحت سيطرة وتحكم الدول الكبرى في الحقبة الاستعمارية الماضية والتي مارست شتى أشكال الاستغلال والسيطرة عليها من نهب للثروات وسيطرة على العقول وتهيئة الظروف فيما بعد من خلال إيجاد جماعات سياسية مرتبطة بالمصالح الاستعمارية لضمان تبعية تلك الدول لها حتى بعد الاستقلال.²

و هناك تيارات متعددة لما يسمى بمدرسة التبعية، فهناك من يرى التبعية كنظرية للتخلف، وهناك من يؤكد على محور إستراتيجية المركز الرأسمالي بالإضافة إلى رؤية أتباع النظام العالمي، ثم هناك اتجاه التفاعل البنائي الذي يمثله "كارد دوسو" و غيره.³

• يؤكد أتباع نظرية التبعية أن التخلف و التقدم وجهان لعملة واحدة بدأت مع نشأة النظام

الرأسمالي، و يقول "قرانك" في ذلك أن التخلف لم يكن حالة متأصلة في اقتصاديات دول العالم

¹ التبعية و أوهام التحرر منها متحصل عليه: www.ssrcaw.org/art/show.art.asp?aid=2302014

² أحمد زيد، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية، ط2، مصر: دار النهضة للطباعة والنشر، 2008، ص96

³ أحمد مجدي حجازي، علم اجتماع الأزمة: رؤية نقدية للنظرية السوسبيولوجية: القاهرة، دار الثقافة العربية، 1992، ص158.

الثالث قبل إخضاعه للنفوذ و السيطرة الأوروبية، بل إن التخلف نشأ في نفس اللحظة التاريخية التي ظهر فيها التقدم في مراكز العالم الرأسمالي، فتخلف العالم الثالث ما هو إلا نتاج مباشر للتنمية في المركز الرأسمالي.

• يؤكد أنصار التبعية على استنزاف فائض الدول المتخلفة و تصديره إلى المراكز الرأسمالية فقد شهد تاريخ العالم النهب الاستعماري الذي مارسه الدول الكبرى على الدول الصغرى.

• يتفق أنصار التبعية على مقولة عدم التوازن بين العواصم المركزية و المحيطات الهامشية و التي تقوم على افتراض مؤداه أن نشأة النظام الرأسمالي وتوسعه في العالم خلق الشروط الضرورية للتخلف في الأجزاء الأخرى من العالم الفقير.

• يؤكد أنصار التبعية على علاقات تحالف المصالح بين القوى الرأسمالية المسيطرة من الخارج، و القوى الداخلية المتحكمة في داخل دول العالم الثالث، بل إن إستراتيجية المركز تقوم على خلق فئات حاكمة تابعة أو خادمة تتوقف شرعيتها في الحكم على خدمة الاقتصاد الأم العواصم وتصبح هذه الفئات مدعمة للتبعية ومسيرة للتغلغل الرأسمالي داخل هذه الدول، ومسرعة بالاندماج الكامل في السوق الرأسمالي العالمي.¹

نقد النظرية : لقد واجهت نظرية التبعية مجموعة من الانتقادات يمكن حصرها فيما يلي² :

- تهمل هذه النظرية البعد السياسي في عمليات الإلحاق الاستعماري حيث إن هناك دور

للفاعلين السياسيين في بناء علاقة التبعية و توسط الدول الفاعل الحاسم لإقامة منهج التبعية.

¹ أسباب ظهور نظرية التبعية، المرجع السابق.

² محمد شلبي، المرجع السابق، ص 194.

-تجاهل الأبنية الداخلية للدول ودينامياتها وكذلك خصوصيات الدول فكثيرا ما تكون

العوامل الداخلية هي الحاسمة تمردت على أساليب النظام العالمي و لم تخضع لشروطه رفض

الجدولة و شروط الدولة الرأسمالية و سيطرة أجهزتها .

-وجود تناقضات بين مصالح المراكز و القيادات المبدئية في الأطراف.

المطلب الثاني: نظرية الدولة

على خلاف أنظمة الحكم البيروقراطية التسلطية يبني القادة في نظم الحكم التعددية الديمقراطية

شرعية أنظمتهم والمؤسسات الخاصة بها على أن تكون قادرة على استيعاب صراع المصالح والاهتمامات

داخل إطار الجماعات الاجتماعية، وعلى مدى تأثير الاختلاف والتعدد وتوزيع القوة واختلاف أنواع

المشاركات والعنف في السوق السياسي وهذا يعني أن النظم السياسية التوفيقية التعددية تتطلب أن يكون

القادة والمؤسسات و البناءات قادرة على أن تستوعب و توفق بين الاهتمامات و الصراعات الجماعية إذ

ينبغي على الجماعات المتنازعة في هذا الإطار أن تقبل بإجراءات التوسط لحل هذه الخلافات وخصوصا

في حالة عدم الوصول إلى أي فوائد تتماشى مع رغباتها كما يكون أيضا أكثر أهمية القبول بالقواعد غير

الرسمية والمبادئ الخاصة بالتسامح والتوفيق والمدنية والمشاركة في تدعيم الإجراءات القانونية العادلة،

وكذلك في الأطر الخاصة بتحقيق الرفاهية العامة، وزيادة الاهتمام بالجماعات الروتينية وإلغائها

والجماعات الدينية والاقتصادية وبالتالي يجب أن تتصف المؤسسات والبنى السياسية القائمة من واقع

النظم التعددية سواء في الدول المتقدمة أو النامية بالقدرة على تحقيق المساواة في التعامل مع كل

المواطنين بغض النظر عن نوعية الأعضاء الداخليين في تكوين الجماعة بحيث تشمل هذه المؤسسات:

¹ التنظيمات والمؤسسات التشريعية ، والقضائية، والأحزاب السياسية الاتحادية، والمدارس العامة الموحدة

للاختلافات المجتمعية وان تحصل مؤسسات التمثيل البنائي على خلاصة التعبير عن الرغبات المتعددة

¹ جمال محمد أبو شنب، المرجع السابق، ص، ص 189-192.

للمشرعين من خلال المناقشة المقنعة للقضايا المطروحة، كما يجب على المؤسسات القضائية أن تكون مرتبطة بالقواعد العامة المعبرة في صياغتها عن صراع الجماعات وان تكون الأحزاب السياسية قادرة على مزج تلك المصالح والاهتمامات الخاصة داخل إطار سياسيات عامة، وان تكون هناك مؤسسات تعليمية قادرة على إبراز أهمية المدنية والحريات المدنية والإجراءات والقواعد الخاصة بتكامل العصبية مع التيار الاجتماعي.

السؤال المطروح الآن فيما يتعلق بالاعتماد على هذا المدخل التعددي الديمقراطي في فهم وتحليل واقع المؤسسات والبناءات السياسية المرتبطة بنظم الحكم القائمة في واقع دول العالم النامي هو هل وجدت أجهزة ومؤسسات مرتبطة بنظم الحكم الديمقراطية في واقع دول العالم النامي بنفس درجة الفعالية والنجاح الذي أدت به هذه الأجهزة دورها داخل اطار النظم السياسية التعددية الديمقراطية في الدول المتقدمة؟ وإذا لم يكن ذلك فلماذا هي الاسباب؟ خاصة وأن المدخل التعددي الديمقراطي يمثل اتجاها معياريا في الدراسات السياسية الحديثة يؤكد على أهمية الديمقراطية في استخداماتها الأكثر واقعية بوصف الحقوق التي تمنح للأقلية من خلال السياسية الاجتماعية، وفي الأجهزة والمؤسسات الإدارية،¹ وفي التسريع القانوني وبالتالي فان تطبيق هذا الاستخدام يكون مرتبط بمجتمع متطور لأنها تتضمن اجراءات بنائية لا تقود فقط السياسية بل ايضا تتطلب اجراءات وفعاليات ادارية وتشريعية كي تتغلب على أية صعوبات تقف في مواجهة هذا الاستخدام. وفي الاجابة نقول ان الباحثين بالرغم من الرؤية المقارنة التي ترى ندرة تلك النظم والبناءات السياسية التعددية ذات القدرات التوفيقية في واقع الدول النامية إلا أن المدخل التعددي في دراسة هذه المؤسسات والهياكل الديمقراطية قد وجد استجابة مفضلة في تكوين الصفوات الحاكمة في دول العالم النامي وخصوصا القانونيين والصحفيين وأساتذة الجامعات وطلابها وذلك في الفترة من 1870 - 1940م وهي الفترة التي حكمت فيها انجلترا وفرنسا آسيا وإفريقيا وأكدت

¹ جمال محمد أبو شنب، المرجع السابق، ص، ص 141-144.

نظرياتهم على أهمية مبادئ المشاركة الليبرالية البنائية داخل هذه الأنظمة التوفيقية، ثم جاءت أيضا الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية لتؤكد قدرتها الكبرى ونادي قادتها بنشر هذه الأفكار تحت التعددية الاجتماعية والتي تدعم المؤسسات التعددية التي تؤكد على الحريات المدنية وحكم القانون وبناء مؤسسات سياسية منتخبة من خلال المناقشة الانتخابية إذا كان قد ترتب على ذلك نجاح القليل من أنظمة الحكم في دول العالم النامي في تأسيس بنى سياسية تعددية قادرة على تحقيق المضمون الديمقراطي مثل شيلي وأرجواي التي ظلت محتفظة ببنائاتها السياسية النظامية حتى عام 1970 ، ثم انحدرت إلى نظم حكم عسكرية قمعية.

فهناك أيضا بعض النماذج التي استطاعت أن تتبنى بنى سياسية تحافظ على الحريات المدنية والانتخابات الحرة والقضاء المستقل، وإبعاد الحقوق المدنية عن تدخل الجيش الذي شكل صفوات عليا في واقعها مثل: " كوستاريكا، وفنزويلا، وجزر الباهاما، وترنيداد"، وبالتالي لم نجد إلا القليل النادر في دول العالم النامي الذي احتفظ ببنائها سياسية تعددية تحقق مضمون الاتجاه النظري الديمقراطي مثل " الهند وسيريلانكا" اللتين استطاعتا أن تضبطا الانشقاقات الداخلية وتحافظ على بنائها النظامية الديمقراطية التعددية حتى الآن.¹

ولذلك يمكن القول أن ندرة نجاح البناءات السياسية التعددية داخل إطار أنظمة سياسية ديمقراطية في واقع دول العالم النامي قد حكمتها اعتبارات خارجية مرتبطة بالظرف التاريخي الذي عاشته هذه الدول كمستعمرات واقعة تحت القوى الغربية بالإضافة إلى سيطرة فكرة التحرر والاستقلال عن الغرب على فكرة القادة في هذه الدول وبالتالي في عدم تبني هياكله ومؤسساته التي حاول تثبيتها حتى بعد الاستقلال من خلال اتجاهات نظرية جديدة روجت لها القوى الاستعمارية في مجال التنمية الصناعية وأطلق عليها بالاحتلال الجيد، حيث حاولت هذه النظريات أن تدعم العلاقات بين الدول المحتلة والدولة المسيطرة لا

¹ جمال محمد أبو شنب، المرجع السابق، ص ص 142-143.

يمكن أن تتغير إلا بتغير البناءات الداخلية والعلاقات الخارجية وان البناءات والمؤسسات الداخلية هي التي قادت للتخلف وانه يجب على هذه الدول أن تتجه إلى إقامة مؤسسات تدعم اقتصاديات السوق التي تتمشى مع أيديولوجيتهم الرأسمالية الليبرالية.

-ويضاف إلى ذلك أن هناك متغير آخر نظامي يمكن أن نعتمد عليه في عملية التحليل البنائي لعدم نجاح حرية استمرار البناءات السياسية التعددية الديمقراطية من واقع حكم الصفوات التي حكمت في دول العالم الثاني خاصة بعد حصولها على الاستقلال.¹

المطلب الثالث: نظرية التحديث

تعد أقدم المداخل النظرية في اهتمامها بدراسة كيفية تحديث المجتمعات الإفريقية اعتمادا على تحقيق التنمية السياسية بأبعادها المتعددة مركزا على تغيير القيم والمعتقدات السياسية التقليدية أي نسق القيم بين التقليدية وكذلك على التنمية الصناعية في إطاراتها الاجتماعية ومركزا اهتمامه على زيادة فكرة الفرد على الحراك وعلى تحقيق الهوية السياسية في ارتباطها بالمتجمع والمساواة في الحقوق السياسية كما يعتمد هذا المدخل أيضا على دراسة تطور النظم السياسية وتطويرها، وعقلانية مؤسسات الحكم، وتركيز القوة، هذا بالإضافة إلى اعتماد هذا المدخل أساليب منهجية لقياس المشاركات السياسية و كذلك زيادة قدرات الأفراد بهدف مواجهة متطلبات النمو والتحديث.²

كان الفيلسوف "ماركيس دي كوندور سيث" طرفا في أصول النظرية بمفهوم أن التقدم التكنولوجي والتغيرات الاقتصادية تستسمح بتغيير القيم الأخلاقية والثقافية في المجتمع، كان "كوندور سيث" الأول الذي يصنع الرابط الاقتصادي_الاجتماعي³.

¹ جمال محمد أبو شنب، المرجع السابق، ص، ص 143-144.

² مرجع نفسه، ص 185.

³ محمد سيدأحمد: نظرية التحديث، متحصل عليه: <http://moha1991mad.sudanforums.net/t12-topic>

وكان رأي التيار الأصلي يتمثل في الكتابات النظرية لمفكرين متعددين مثل "الفريد إنكلز" و "ديفيد سميث" ثم "انتوني جينز" في بريطانيا مثلا أو "لوسيان سيف" و"ابنو روسي" في الولايات المتحدة أو "بوريس بورشنيف" في روسيا أن الأولوية في التحديث ينبغي أن تعطي لمفهوم التطور الاجتماعي وأن الأهمية الرئيسية هي للتراث أو (التقاليد الموروثة) للمجتمعات المختلفة من أجل فهم وتقدير وتقييم عمليات التطور الاجتماعي وتنوعها وتعدد سبلها، وهذا هو المفهوم الذي تطور أخيرا في مصر إلى مفهوم التجدد الذي أضاف مبدأ ضرورة نقد الموروث حتى يمكن إحيائه و نقده وضرورة مواصلة اختيار الإنفتاح على الآخر معا.

وقد رفض هذا المفهوم تلك الإسقاطات في النظريات السابقة بين مجتمع حديث أو قابل للتحديث وبين مجتمع تقليدي، على أساس أن كل المجتمعات وجميع الثقافات قادرة على التطور لتحقيق التقدم بأسلوبها و بما يتطابق مع موروثها. وجاء الإنشقاق في التسعينيات أساسا على هذا التيار الذي يمثله الآن الإستراتيجيون وكثيرا منهم مؤرخون أصلا مثل "بول كينيدي" في بريطانيا والولايات المتحدة) أو علماء السياسة الدولية مثل ريتشارد فريدمان" (من جامعة نيويورك - بافلو) أو "دفيد ميللر" "تافلر" باوكسفورد" وغيرهم الذين يؤكدون أولوية العوامل الدولية خاصة النظام السياسي الرأسمالي العالمي باعتبارها أقوى العوامل تأثيرا في دفع المجتمعات نحو التحديث سواء باقتباس نمط التحديث الغربي النموذج الياباني الأول كمثال واضح أو بتطوير نمطها الخاص الصين مثلا من شمولية ديكتاتورية البروليتاريا والملكية العامة إلى اقتصاد المشروع الخاص وهيمنة الحزب الواحد مع توسيع قاعدة المشاركة، ويقول "ايزنشتات" أن هذين التيارين لم يتحولا بعد إلى نظريات متماسكة قادرة على التفسير أو على صياغة قوانين عامة للتحديث.¹

¹ سامي خشبة، البحث عن نظرية للتحديث: المنظور الغربي واستحالة تعميمه ، متحصل عليه:

إن مفهوم التحديث يصعب ترجمته موضوعيا في ضوء خصائص أو نتائج يمكن اكتشافها، لذا يعرف من خلال وجهات نظر متعددة في العلوم الاجتماعية. فبعض التعريفات يتسم بالنسبية المطلقة والآخر ينطلق من مسلمة أن هذه العلوم لديها القدرة على التوجيه والنقد و كشف مواطن الخلل الوظيفي في البناء الاجتماعي، مما أدى إلى ظهور تعريفات متحيزة كالفول مثلا بأن التحديث هو اكتساب الطابع الغربي، ولكن المنهج العلمي ساعد على صياغة تعريف مقبول للتحديث، فأصبح يشير إلى نموذج محدد للتغير في المجتمع، وأنه العملية المعقدة التي تستهدف إحداث تغيرات في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيدولوجية في المجتمع.¹

فالنظرية المستخدمة لتلخيص التحولات العصرية كالحياة الاجتماعية النظرية تنظر في العوامل الداخلية في البلد. وهي نظرية تطويرية ترى أنه بالمساعدة تستطيع الدول التقليدية النمو كما فعلت الدول المتقدمة خلال فترات زمنية.

تحاول نظريات التحديث تعريف المتغيرات التي تساهم في التقدم الاجتماعي نمو مجتمعات معينة و تسعى لشرح تفاصيل التطور وليس مفاجئا أن تكون نظريات التحديث عرضة لكثير من النقد الناشئ عن آراء الأحزاب الشيوعية والرأسمالية. تقوم نظرية التحديث فقط بالتشديد على عملية التغير ولكن أيضا رد الفعل للتغير، في الديناميكية الداخلية المشيرة للبنية الثقافية والاجتماعية وتكيف تكنولوجيا جديدة.²

قد حكمت الرؤية الغربية للتحديث على حد قول "ايزنشتات" أربعة معايير: اجتماعية وهيكلية وثقافية ونفسية. والمعيار الاجتماعي: يحتوي الريف والمزيد من تمدين المدن والتصنيع و رفع المستوى والتنوع والتخصص والتعليم، إضافة إلى اعتياد وانتشار استخدام وسائل الاتصال المتطورة ويتضمن المعيار الهيكلي الدرجة العالية من التخصص والتنوع في أنواع المعرفة وتطبيقاتها والعمل وتحرير الموارد من

¹ جهيته سلطان، سيف العيسى، مدخل ونقد نظرية التحديث، مفهوم التحديث: في المؤلف: التحديث في المجتمع القطري المعاصر. الكويت: دار كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، 1979، ص، ص 68، 75.

² محمد سيد احمد: نظرية التحديث، المرجع السابق.

خضوعها لأية ارتباطات أو مصالح لجماعات بعينها من الأقارب أو البلديات أو حتى الملاك وسيادة معيار الإنجاز وحده لتولي الأدوار الاجتماعية المهمة و للتقدم الاجتماعي دون الوراثة أو الحقوق الإلهية والتفرقة بين التنظيمات أو المؤسسات المختلفة وذات التخصصات المتنوعة من ناحية و بين جماعات المصالح من ناحية أخرى.¹

نقد النظرية : على غرار نظرية التبعية، تعرضت نظرية التحديث إلى انتقادات أهمها:²

- عدم إلقاء النظرية الضوء على ديناميات التغيير الاجتماعي والصناعي فهي تفتقر إلى شرح آليات وحالات الانتقال من مرحلة إلى أخرى وإصراره على أن المجتمعات النامية هي مجتمعات تقليدية ذات خصائص واحدة.
- إن المجتمعات النامية حتى تتطور يجب أن تمر بنفس المراحل التي مرت بها المجتمعات المتقدمة.
- مرحلة الانطلاق تعني أن يكون المجتمع رأسماليا، ويتبين أن تحقيق الرأسمالية للدول النامية ليس تنمية لها.
- الدول المتقدمة نمت اقتصاديا عن طريق الاستعمار، فالدول النامية ليست مستعمرة إذن لا يمكن لها أن تحقق التنمية من هذا المطلق.
- من الصعب صياغة نظرية شاملة للتحديث صالحة للتطبيق، بالتفسير أو بالتحليل على كل المجتمعات.

¹ سامي خشبة، المرجع السابق.

² جهينة سلطان، سيف العيسى، المرجع السابق، ص 76.

المبحث الثاني: مفهوم التخلف السياسي

المطلب الأول: تعريف التخلف السياسي

برز مصطلح التخلف بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وظهر كتعبير ليدل على الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول آسيا وأفريقيا و أمريكا اللاتينية للمرة الأولى في عام 1943. ولكنه برز بشكل كبير على المسرح الدولي في العام 1948، و خصصت له الأمم المتحدة في العام 1949 العديد من المؤتمرات والبيانات فتولد عنه كتابات كثيرة في شتى حقول المعرفة الإنسانية السياسية، الاقتصاد، الجغرافية، علم النفس .¹

وقد أعترف كثير من الكتاب بغموض المفهوم مما أدى إلى تعدد التعاريف التي حاولت توضيح دلالات هذا المصطلح من جميع النواحي، ومحاولات وضعه في مكانه الصحيح، وفي خانة من خانات العلوم الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.

وكثرت الكتابات عنه بدءاً من خمسينيات القرن الماضي وقد التصق مفهوم التخلف منذ ظهور. بما يسمى ببلدان العالم الثالث أين تلازمت مصطلحات من مثل العالم الثالث والتنمية والتخلف والإصلاح لتدل على تلك الحالة التي عاشتها تلك الدول التي كانت تحت وطأة الاستعمار بعد حصولها على الاستقلال، فهنا الدول حديثة الاستقلال كانت تعاني من بطء العمليات التنموية في المجتمع؛ والتي تشمل جميع المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وما يصاحب ذلك التخلف من تدهور وعدم قدرة المجتمع على سد حاجياته الأساسية لإشباع متطلبات أفرادها وما يصاحب ذلك من اعتمادية على غيره من الدول وبقاءه تحت التبعية وعدم قدرته على النهوض بأبنائه ومؤسساته الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية، فهنا أرتبط مفهوم التخلف بالتنمية.

¹ صلال الباب، قضية التخلف والتنمية في العالم الثالث. بيروت: دار الطليعة، 1989، ص60.

وقد عرف اقتران مفهوم التخلف بمفهوم التنمية في الكتابات العربية، فلم تهتم بتعريف المصطلح وتوضيح أبعاده استناداً إلى أن المفهوم أصبح بديهياً و ليس بحاجة إلى تعريف، حتى اختلط المعنى العلمي بالمعنى الشائع الذي لا يستند إلى أساس صحيح من الاستخدام. فمفهوم " التخلف " الذي حمل بمضامين عديدة تهدف في مجملها إلى إطلاق حكم قيمي غير مستند إلى معيار ينظر إلى أوضاع المجتمعات غير الأوروبية، قياساً إلى المجتمعات الأوروبية، دون النظر إلى الاختلافات الاجتماعية والثقافية بل والجغرافية. فهذا المفهوم بالرغم من أنه غامض و غير محدد إلا أنه أصبح مفهوماً سائداً في الكتابات العربية دون التفرقة بين ما يعد تخلفاً بالمفهوم الأوروبي وما لا يعد ذلك ¹.

وكانت الأوساط الرأسمالية في الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا هي أول من استعملت مفهوم التخلف، الشيء الذي أخرج هذا المفهوم منحرفاً من البداية؛ ذلك لأن الأوساط الاستعمارية قبل الحرب العالمية الثانية، كانت تخفي بؤس البلاد الإفريقية والآسيوية بل وتظهر واقعها في صورة البلاد التي كانت تتخبط في الظلمات إلى أن دخلتها الحضارة الغربية فأخذت تنير لها الطريق وتقودها نحو التقدم والازدهار، ولكن استقلال هذه الشعوب جعل نفس هذه الأوساط تبحث عن وسائل جديدة لضمان استهتار وجودها السياسي في هذه البلاد لتدعيم سيطرتها الاقتصادية عليها، ولقد اهتدت إلى تحديد هذه الوسائل في المساعدات المالية التي توجهها إلى الدول الحديثة العهد بالاستقلال وفي الاستثمارات الخاصة؛ وذلك لامتصاص الرأي العام في البلاد المتخلفة يتقبل هذه السياسية الحديثة، وهكذا جاء المفهوم ليعبر عن إيديولوجية رأسمالية تتناسب مع مرحلة نهاية الاستعمار القديم. ²

فهنا موضوع التخلف ذهب في كل الاتجاهات و المنطلقات من محطات مختلفة ومنظورات متنوعة لدرجة صار يصعب معها على الباحث تنسيق هذه المعطيات.

¹ التروdonي، ارو ربا والتخلف في إفريقيا، تر: أحمد القصر ، الكويت: دار النشر للثقافة والفنون والآداب، 1998، ص،ص95-118

² مرجع نفسه، ص، ص 118-123.

لقد أصبح مصطلح التخلف ونظرية التنمية التي يتضمنها بالضرورة خاصة لبلدان العالم الثالث بحيث تلازمت مفردات العالم الثالث التخلف، التنمية طارحة أكبر قضية أو تحدي تواجهه البشرية في القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، ولم يعد من الممكن اعتبار التخلف مشكلة اقتصادية محضة مرتبطة بنظرية الاقتصاد التقليدي. فالتخلف أخذ أبعاداً أخرى اندمجت في جميع المجالات مثل السياسية، الثقافة، الاجتماعية، الاقتصادية، حتى الفكرية ليصبح مفهوم ذو نطاق واسع يصعب حصره والوصول إلى مفهوم أو الأدق تعريف إجرائي.¹

ففي اللغة يعرف التخلف كما يلي:

التخلف مصدر قولهم: تخلف عن الشيء يتخلف وهو مأخوذ من مادة خ ل ف التي تدل على الخلف الذي هو خلاف قدام أي التأخر الذي هو نقيض التقدم.²

- من مادة خلف وخلفه يخلفه: صار خلفه، واختلفه: أخذه من خلفه والتخلف الظهر، والتخلف:

التأخر استخلف فلانا فلانا من فلان ؛ جعله مكثوباً خلفتُ فلاناً ورائي فتخلفَ عني أي

تأخرَ ، وبذلك يكون مفهوم التخلف كل ما يخالف القوم بالتأخر عنهم وعدم اللحاق بالركب.³

أما في الاصطلاح يعرف التخلف على أنه عدم قدرة الدولة على تحقيق التطور الاقتصادي، والرفاهية الاجتماعية، والتقدم الثقافي نتيجة عدم القدرة على الاستغلال الأمثل للإمكانيات الذاتية المتوفرة بسبب معيقات شتى.⁴ أي أن التخلف هو بطء في عمليات التنمية.

تتعدد تعاريف التخلف بتعدد المعايير المستند إليها. ويقترح "سيمون كورنت" ثلاثة تعاريف:

¹ التردوني، تر أحمد قصر، المرجع السابق، ص 124.

² رفعت المحمد ، "التخلف"، مجلة النبأ، العدد 74، سنة 2006.

³ موسوعة الصفات المذمومة، التخلف لغة، متحصل عليه: www.maktaba.org/vb/showthread.php?t=18957

⁴ مرجع نفسه.

1. التخلف يعني الفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج، نظرا لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية.

2. قد يعني التخلف الفشل في الأداء الإقتصادي القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة .

3. قد يعني التخلف الفقر الإقتصادي أي الفشل في التحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة.¹

4. التخلف هو حالة من الركود والسكون الإقتصادي والسياسي والاجتماعي، وما يصاحبها من تدهور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعدم القدرة على تحقيق الحاجات الأساسية للأفراد وذلك ما يؤثر على السياسة المتبعة ويؤدي إلى الانهيار.

مما سبق يمكن تعريف التخلف السياسي على أنه: هو تخلف الأنظمة عن تحقيق أهداف الأمة، لكن هذا التعريف يبتعد عن ملامسة القوانين والأنظمة والأجهزة وطرق اختيار المسؤولين، وبالتالي لم يأت بجديد.

لقد حاول بعض المفكرين وصف معنى التخلف السياسي دون تحديد مؤشرات أو فئات له، فالمجتمع يكون "أكثر أو أقل عصرية بالنظر إلى استخدام أعضائه عناصر جديدة للقوة، واستخدامهم أدوات متطورة لمضاعفة نتائج جهودهم" وأن المجتمع الحديث أي المتقدم سياسيا ينتج عن عملية تكيف للمؤسسات التي نمت تاريخيا، مع الوظائف سريعة التغير والتي تعكس زيادة لم يسبق لها مثيل في معارف الإنسان والتي تسمح له بالتحكم في البيئة وإذا كانت المجتمعات المتقدمة سياسيا تشمل على خصائص عديدة".²

¹ سلمان بارودو، مفهوم التخلف الاقتصادي، متحصل عليه: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=222256>

² عبد الغفور بالريسول، العالم الثالث وظاهرة التخلف. بيروت: دار النهضة للنشر والتوزيع، 2001، ص7.

وعليه يمكن تقديم التعريف التالي للتخلف السياسي: هو ضعف قدرات النظام السياسي عن تعبئة أفراد ومؤسساته بدرجة كافية لتحقيق أهدافه العليا، هذا فضلا عن العجز عن بناء نسق جديد من القيم السياسية التي تدفع بمكوناته إلى اكتساب اتجاهات بناءة والانخراط في سلوك مشارك مؤدي إلى ما سبق.

إن التخلف السياسي ينصرف إلى عدم توافر القدرات الأولية لدى النظام السياسي من اتصال وهيئات وسيطة ومنظمات غير رسمية. هذا فضلا عن الموارد الاقتصادية اللازمة لاكتمال تلك القدرات ولا شك أن هذا النقص في القدرات يحد من الإمكانية والرغبة في بناء الأفراد أو المؤسسات أو تعبئة ما هو موجود منها في سبيل تحقيق تلك الأهداف السياسية العليا. كما تتضمن حالة التخلف السياسي عدم وضوح الأهداف السياسية العليا للجماعة السياسية سواء في المدى القصير أو في المستقبل البعيد. وهكذا يتسم المجتمع المتخلف سياسيا بعدم القدرة على إمكانية استشرف آفاق المستقبل؛ لأنه لم يتمكن بعد من تحديد نطاق ومجال حركته السياسية في الحاضر. يضاف إلى ما سبق سيادة نسق من القيم غير مساعدة على تحقيق التعبئة المرغوبة أو الضرورية؛ ذلك أن نوع ومضمون القيم السياسية من شأنه أن يؤثر في اتجاهات الأفراد والمؤسسات. وهكذا لا يقتصر التخلف السياسي على مكون واحد فقط من مكونات النظام السياسي، ولكنه يمتد لكي يمس كلا من الإنسان والمؤسسات والقيم والسلوك.¹

فالتخلف السياسي ظاهرة شاملة تسيطر على المجتمع غير الأوروبي، متعددة الأبعاد والجوانب، تؤدي إلى محدودية النخبة الحاكمة ومركزية القرار السياسي، وعدم العقلانية مع سيطرة ثقافة غير ديمقراطية لا تشجع على المشاركة. وقد ترتبط الدولة المتخلفة بهيمنة الحزب السياسي الواحد أو التنظيم السياسي الواحد، وقد تعاني من عدم التكامل، ووجود فجوة هائلة بين الأعباء والموارد والاعتماد على تصدير سلعة واحدة والتبعية الاقتصادية للخارج، والاعتماد الشديد على القروض الخارجية وانتشار البطالة

¹ التخلف السياسي ومؤشرات التخلف، متحصل عليه:

وضعف الميل إلى الادخار، وتفشي الأمية والجهل الشديد لدى الأكثرية من سكانها، وانفجار النمو السكاني ووجود هوة عميقة بين الريف والحضر.

وفي تصورنا أن أي تعريف مقنع لابد أن يتناول أركان الحكم الثلاثة، وهي: القوانين والأجهزة واختيار المسؤولين السياسيين. كما أنه لابد أن يجيب عن سؤال آخر لا يقل أهمية هو هل التخلف السياسي ناتج عن تخلف الأنظمة ذاتها أم أنه أحد إفرازات التخلف الاجتماعي والثقافي والتاريخي والاقتصادي.

وأشار أحد الباحثين إلى أن (التخلف بالدرجة الأولى سياسي) وأن هذا التخلف السياسي انعكس على الأوضاع الاجتماعية والثقافية والتاريخية والاقتصادية وعليه هل يمكن الاستنتاج أن حل مشكلة التخلف السياسي سينسحب إيجابيا على بقية أشكال التخلف.¹

في العموم تعتبر الدول متخلفة من الناحية الاقتصادية من الدرجة الأولى لذلك إن الطابع السائد في بحوث التخلف هو الطابع الاقتصادي إلا أنه، وكما جاء في موسوعة علم السياسة، فإن الاتجاه السائد في الأوساط الغربية خاصة في أمريكا هو أن الدولة تعتبر متخلفة سياسيا إذا لم يكن بالوسع تصنيفها وفق نموذج الديمقراطية الغربية أي على أساس نظام تعدد الأحزاب والنظم الانتخابية والتمثيلية، ومقدار تداول الصحف والمجلات والاتفاق على المبادئ الأساسية للحكم، والإستقرار السياسي، هذا الأخير عَد أهم معيار من المعايير الموضوعية في قياس التخلف السياسي.²

وبغض النظر كما في هذه الأحكام من تحيز إيديولوجي، فإن فكر كل من "صامويل هنتجتون" و"لوسيان باي" يعد أكثر قبولا وانتشارا بين المنشغلين بظاهرة التخلف السياسي، بحيث يعد كلاهما علما

¹عبد الله القويز، التخلف السياسي وبعاده الحضارية، متحصل عليه

<http://www.aleqt.com/2014/01/26/article-819900.html>

²نظام عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص123.

بارزا في دراسة تلك الظاهرة ومرجعا أصيلا يرجع إليه في هذا المجال وتأسيسا على ذلك نعرض فيما يلي رؤية المفكرين لهذه الظاهرة.

يرى " هنتنجتون " Huntington، أن ثمة مقومات ثلاثة للحدثة السياسية وهي:

- ترشيد السلطة (Rationalization of Authority) والتي تعني استنادها إلى أساس قانوني بنظم اعتلائها وممارستها وتداولها.

- التمايز (Differentiation) أي تباين الهيئات التي تقوم على الوظائف السياسية والقضائية للدولة الفصل بين السلطات .

- المشاركة السياسية: أي ممارسة الجماهير للدور المنوط بها في حياة السياسة.

و بمفهوم المخالفة فإن " هنتنجتون " يرى أن سمات التخلف السياسي تتمثل في :

1- استناد السلطة إلى اعتبارات غير رشيدة: كالإنتماء الطبقي أو العرقي.

2- تركيز وظائف الدولة السياسية في يد هيئة واحدة.

3- تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية .

ويلاحظ أن " هنتنجتون " قد ركز على سمات تخلف النظام مهملًا سمات تخلف بنية المجتمع

السياسي ذاته¹ .

أما " لوسيان بان " فقد قدم بحق أعمق الرؤى الفكرية المتعلقة بتلك الظاهرة وأكثرها إلماما بواقعها

حيث أن هناك أزمات خمس تعاني منها البلدان المتخلفة تشكل سمات التخلف السياسي وهذه الأزمات

هي أزمة الهوية، الشرعية، المشاركة، التغلغل، التوزيع ، وبذلك فقد تجاوز " باي " القصور الملاحظ عند

" هنتنجتون؛ " وأمتد تعريفه إلى سمات تتصل ببنية المجتمعات المتخلفة ذاتها.

¹ أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، مصر: الدار الجامعية، 2000، ص ، ص 14-17.

ورغم هذا فلا يمكن اعتبار أن تلك الأزمات هي سمات التخلف السياسي على سبيل الحصر، لذلك نرى أنه ثمة أزمات أخرى زيادة على ما أشار إليه "باي" تتصل بالمجتمعات العربية وبين هذه الأزمات: أزمة الثقافة السياسية، وأزمة تنظيم السلطة وإن كانت أزمات متفرعة عن الأزمات السابقة أو متضمنة فيها.¹

المطلب الثاني: أسباب التخلف السياسي

بدون الدخول في تفاصيل النظريات التي طرحت لتفسير التخلف كذلك التي تربط بين التخلف والمناخ الحار أو الاستوائي أو تربط التخلف بتوافر مورد معينة للطاقة، أو النظريات العرقية أو الجنسية التي تشير إلى تميز الأجناس البيضاء والصفات الذاتية لأفرادها، أو النظريات التي توضح التخلف إلى سيادة قيم تقليدية وخصائص سيكولوجية تشجع الفساد وتكرس الكسل! فإننا نتفق مع وجهة النظر التي تجعل أسباب التخلف في أسباب اقتصادية، أسباب اجتماعية وأسباب سياسية، وفي أحيان أخرى إلى أسباب تاريخية.

الأسباب الاقتصادية:

إن العلاقة بين البعد الاقتصادي والتطور السياسي علاقة قديمة مشهورة تميزت بالتأثير والتأثر²، ولا يمكن الحديث عن إصلاح سياسي أو تنمية ديمقراطية سياسية في ظل وضع اقتصادي متردي، ولهذا والاقتصاد يلعب دور كبير في التخلف السياسي فهو ركيزة السياسة وهناك مجموعة من الأسباب الاقتصادية التي تساهم في التخلف أو التخلف السياسي منها:

- انخفاض الدخل القومي حيث أن الدول النامية تواجه ضعفا في الجهاز الإنتاجي

- عدم تحقيقها للاكتفاء الذاتي في المواد الاستهلاكية

¹ احمد وهبان، المرجع السابق، ص 17.

² سلمان البارودو، المرجع السابق.

- اقتصار على تصدير للمواد الأولية الخام
- عدم التحكم في التطور التكنولوجي
- اعتمادها على الصناعات الخفيفة
- ضعف الإستثمارات الصناعية.
- غياب التكامل بين القطاعات الاقتصادية.
- ارتفاع المديونية الخارجية.
- التبعية الاقتصادية للدول الإستعمارية السابقة .
- ضعف الإنتاج الزراعي: على الرغم من أن الأغلبية من السكان عاملين، يستغلون في هذا القطاع، وذلك لإتباع طرق تقليدية في الإنتاج.
- التبعية للأسواق العالمية التي تتحكم فيها البلدان المصنعة؛ بحيث أن دول العالم الثالث تنتج حسب طلب واردات هذه البلدان التي ترفض أسعار مجحفة في حق بلدان العالم الثالث التي تستورد المواد المصنعة بأسعار باهضة.
- التبعية للمؤسسات العالمية التي توضع شروطا قاسية وصعبة لا تخدم مصلحة البلدان السائرة في طريق النمو. فصندوق النقد الدولي مثلا، يقدم قروضا لهذه البلدان بشرط استثمارها في مشاريع يوافق عليها مسبقا وإذا كانت خارج نطاق الأولويات بالنسبة للبلد المقترضة، مع العلم أن المؤسسات المالية العالمية تسيطر عليها البلدان الرأسمالية.¹

الأسباب الاجتماعية:

يعتبر المجتمع هو الأرض الخصبة التي تكمن في تطور الدولة أو انحطاطها؛ فهناك ظروف وأسباب تؤدي إلى تقدم الدولة أو تخلفها وهي الفوارق الاجتماعية الكبيرة؛ حيث تسيطر فئة قليلة من

¹ حمدي عبد العظيم، فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي. القاهرة: دار الفكر العربي، ، 2000،

السكان على معظم ثروات البلد حين تعيش الأغلبية في الفقر فيكون هناك نقص الغذاء والتغذية فهذا يرجع بالسالب على العديد من الفوارق في المجتمع.

يعاني سكان العالم الثالث نقصاً غذائياً إذا لا يحصل الفرد في هذه البلدان على المعدل الضروري وهو 27000 حريرة. وقد يصل هذا النقص إلى درجة انتشار المجاعة التي تسبب في وفاة الملايين من السكان و خاصة الأطفال منهم. يضاف إلى ذلك سوء التغذية الناتج عن عدم التوازن في الوجبة الغذائية.

- ضعف الخدمات الصحية، و قلة الهياكل الأساسية كالمستشفيات والعيادات وضعف التجهيزات وانخفاض عدد الأطباء.

- انتشار الأمية خاصة الكبار الذين عاشوا الفترة الاستعمارية.

- انتشار البطالة و ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي.

- تخلف البيان الاجتماعي حيث هناك الكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية التي تؤدي إلى التخلف الإقتصادي مثل: ارتفاع نسبة الأمية و انخفاض مستوى التعليم و تأخر المرأة في كثير من المجالات.

- سيادة ثقافات الإتكال يسود الدول المتخلفة ثقافات غير مشجعة على العمل بسبب معتقدات الإتكال والنظر إلى العمل نظرة متدنية تفقده المكانة الاجتماعية وسيطرة العادات والتقاليد وضعف الحافز لكسب النقود.

- البطالة حيث تشكو الدول النامية من ا لعديد من أنواع البطالة أهمها البطالة البنائية وتعني الأيدي العاملة غير المدربة، البطالة المقنعة وتطلق على العمال الذين يعملون في أعمال تافهة

أو معدومة القيمة الاقتصادية، البطالة الموسمية خاصة البلاد الزراعية.¹

¹ حمدي عبد العظيم، المرجع السابق، ص12.

أسباب تاريخية:

لقد كان الاستعمار غالبية الدول العالم الثالث لعشرات السنين بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء بالإضافة إلى النهب والاستغلال لثرواتها الطبيعية إحدى العوامل التي ساعدت البلدان الأوروبية في تحقيق نهضتها وتطورها على حساب أفقر بلدان العالم الثالث كذلك شهدت بلدان العالم الثالث تشويه البنية الاقتصادية وانتشار زراعات تجارية تحتاجها البلدان الاستعمارية مثل زراعة الكروم في الجزائر لإنتاج الخمور. كذلك التقسيم العالمي للعمل الذي فرضته الدول الاستعمارية؛ حيث جعلت بلدان العالم الثالث تخصص في إنتاج المواد الأولية وتصديرها إلى العالم المصنع بأثمان رخيصة.¹

الأسباب السياسية:

لا تستطيع النظم القائمة على غير اختيار شعبي - بل على تغيب الشعب والرأي العام مهما كانت عقائديتها وفي أي مكان وجدت - القبول بأي تحول ديمقراطي أو إصلاح سياسي يستدعي تطبيق حكم القانون وإلغاء الامتيازات والأفضليات وتعميم قاعدة الشفافية والكفاءة والمسؤولية من دون تهديد الأسس التي تقوم عليها وهي الولا والرشوة المعممة، والتعسف وطمس المسؤولية وإخفاء الحقائق وفرض الأحادية الفكرية و السياسية أو الرأي وكانت النظم السياسية القائمة هي النظم الجمهورية، والنظم الملكية، والنظم الإمبريالية والجامع بينها، على اختلاف أشكالها هو ضعف قوامها الديمقراطي فهي كانت إما عسكرية أو شبه ملكية يعمها الفساد والرشوة والبيروقراطية، وانعدم في بعض الدول أو الأنظمة حتي وجود المجتمع المدني للدفاع عن حقوق الشعب في المشاركة السياسية لإضفاء أفكار جديدة ومحاولة التطور نحو الأمام فكانت تعم فيها تشبث في السلطة والتحكم فيها باستعمال مجموعة من الوسائل مثل القمع والترهيب وحتى القتل وذلك بغرض السيطرة التامة منع حرية التعبير، وهنا كان ارتباط الطبقة الحاكمة في كثير من²

¹ التروودوني، المرجع السابق، ص 93.

² محمد نصر مهنا، النظرية السياسية والعالم الثالث. الجزائر: المكتب الجامعي الحديث، 1991، ص 230.

الدول العالم الثالث بالامبريالية، كما أن الطبقة الحاكمة كانت تسعى دائما إلى عدم تثقيف شعوبها وبقائها جاهلة تعيش في فقر مدقع من أجل المحافظة على مصلحتها.

وعلى الرغم من الإضافات الكثيرة بين دول العالم الثالث من حيث الطبيعية البشرية ومتوسط الدخل الفردي، فليس هناك شك في أن التشابه بينها كبير جدا وقد دعى ذلك إلى تكاتف رؤساء الدول وتساندها فعقدت عدة مؤتمرات قمة لرؤساء هذه الدول وحكوماتها هي: مؤتمر باندونغ 1955م مؤتمر بلغراد 1961. مؤتمر القاهرة 1964. مؤتمر الجزائر 1973م. وأخيرا مؤتمر كولومبو 1976م.¹

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التخلف:

لمعرفة مؤشرات التخلف و كيفية التعرف عليها و إعطاء حكم على أن الدول متخلفة أو متقدمة يجب دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك بوضع مقارنة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة لمعرفة المؤشرات التي تدل على التقدم والتخلف، وذلك وفق مقاييس عالمية حددها العلماء اقتصاديين واجتماعيين وسياسيين. لذلك تم تقسيم المؤشرات إلى ثلاثة مؤشرات رئيسية مؤشرات اجتماعية ومؤشرات اقتصادية ومؤشرات سياسية.²

مؤشرات اجتماعية: وضعنا مجموعة من المؤشرات الاجتماعية الهامة التي تدل على التخلف مثل:

-متوسط الدخل الفردي:

العالم المتقدم أكثر من 10 آلاف دولار سنويا.

العالم المتخلف أقل من 500 دولار سنويا.

-نسبة الزيادة الطبيعية السنوية:

العالم المتقدم أقل من أول يساوي 1%

¹ محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 230.

² مؤشرات الدول المتقدمة و المتخلفة، متحصل عليه: <http://fr.scribd.com/doc/20718123>

العالم المتخلف أكبر من أو يساوي 2%

- نسبة التمدرس:

العالم المتقدم حوالي 98%

العالم المتخلف 60%

- متوسط العمر:

العالم المتقدم بين 74 و 76 سنة

العالم المتخلف 65 سنة

المؤشرات الاقتصادية:

و من أبرز مؤشرات الإقتصادية لدول العالم المتخلف أنها¹

وضعية القاعدة الصناعة تحويلية = تقدم، استخراجية = تخلف

- نسبة العاملين في قطاع الصناعة:

العالم المتقدم أكبر أو يساوي 03%

العالم المتخلف أكبر أو يساوي 10%

- مقدار إنتاج صناعة الحديد والصلب: باعتبارها أم الصناعات اليوم

- متوسط الدخل الوطني الخام:

الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 7000 مليار دولار

اللاوس و الصومال أقل من 2 مليار دولار

فتمتاز الدول المتخلفة خاصة في إقتصاداتها بـ :

اتجاه أنماط الإنفاق نحو السلع الاستهلاكية المأكل والمشرب والملبس

¹ مؤشرات الدول المتقدمة و المتخلفة، المرجع السابق.

انخفاض مستوى الدخل الفردي

نقص رؤوس الأموال

اللاعادلة في توزيع الدخل القومي

عدم تحقيق الإكتفاء الذاتي

الاعتماد على الخارج (اقتصاديا) وطلب معونات خارجية و الأخذ بالأساليب التقليدية البدائية والمتأخرة في الإنتاج، التي تعتمد على القوي العظيمة غالباً، وعدم الأخذ بأسلوب الاقتصاد المتوازن بين القطاعات والاتجاهات.¹

المؤشرات السياسية:

ما يميز الدول المتخلفة من الناحية السياسية كمؤشر هي التجزئة والانقسام الداخلي؛ حيث يسبق الولاء للأسرة أو القبيلة أو الإقليم في الكثير من الأحيان الولاء للدولة وتتصف الصفوة السياسية بدرجة كبيرة من الانغلاق والجمود والتوالد الذاتي، على الرغم مما قد يتميز به المجتمع من قابلية الغالبة للحراك الاجتماعي في المستويات الدنيا والوسطى، بمعنى أن دائرة الاختيار السياسي ضيقة للغابة بل ومغلقة، وضعف مستوى المشاركة الشعبية، وعدم فعاليتها واعتماد معظم هذه البلدان إما على التعيين كأسلوب للاختيار أو على الاستفتاءات التي لا تعدو أن تكون إجراءات شكلية لتحديد اختيارات المواطنين وغلبة مظاهر عدم الاستقرار السياسي نتيجة عدم توافر العدد الكافي من المؤسسات القادرة على استيعاب كافة القادمين الجدد إلى الحياة السياسية خصوصاً الذين يسعون لأن يكون لهم دور مؤثر في الحياة السياسية، زيادة الدور الذي تلعبه أدوات الضبط الاجتماعي أو القمع السياسي كالمؤسسة العسكرية وأجهزة الشرطة والبوليس والاستخبارات على حساب المؤسسات المدنية من محسوبية وبيروقراطية.

وفغي الخير يمكن القول أن مؤشرات السياسية تتمثل في عدم الاستقرار السياسي وبعاد الناس عن

المشاركة السياسية، سيطرة الحزب الواحد على الحكم، وغياب دور للسلطة القضائية.²

¹ مؤشرات الدول المتقدمة والمتخلفة، المرجع السابق.

² محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص، ص، 170، 171.

المبحث الثالث: نماذج التخلف السياسي

تتعدد نماذج التخلف بتعدد مدارس دراسته؛ فقد يعود لظروف البيئية الطبيعية أو إلى غياب المنهج العلمي غياب دولة المؤسسات، وسيادة القانون، والديمقراطية وحقوق الإنسان، أو يكون نتيجة لعوامل خارجية تهدف إلى بقاء العالم المتقدم متقدما والعالم المتخلف متخلفا.

وفي هذا المبحث سيتم عرض ثلاثة نماذج للتخلف، وهي: النموذج الطبيعي/ الحتمي، والنموذج المكاني و نموذج تعددية الأسباب

المطلب الأول: النموذج الطبيعي/ الحتمي:

يعتبر سطح الأرض الذي يعيش عليه الإنسان إقليما واحدا هو "الإقليم الإنساني"، وذلك باعتبار أنه لا توجد حتى الآن حياة إنسانية" كالتي توجد على سطح الأرض إلا في كوكب الأرض "الذي ينفرد بين الكواكب بالعنصر الذي يعطيه قيمته الجغرافية وهو" الحياة والإنسان"، وعليه هذا السطح يمثل وطن الإنسان.

ولما كانت مهمة علم الجغرافيا هي دراسة هذا الوطن كان التركيز على دراسة الأجزاء التركيبية - أو الأجزاء المؤلفة-لهذه البيئة الكبيرة، ولا يتم ذلك إلا عن طريق منهج الجغرافيا الإقليمية أو المنهج الإقليمي في الجغرافيا.¹

والجغرافيا الإقليمية هي تجميع لظواهرات الجغرافيا الأصولية أو العامة في دراسة مركبة أو متكاملة داخل وحدة مكانية هي الإقليم، وهذا الإقليم يتحدد إطاره بكل من هدف الدراسة وموضوعها ومداهها المكاني أو حيزها، ولهذا يتفاوت مدى البحث من مستوى القرية إلى مستوى القارة، وربما يتسع ليشمل العالم برمته.²

1 أحمد محمد عبد العال، دراسات في الفكر الجغرافي. القاهرة: دار النهضة، 2006، ص.2.

2 المرجع نفسه، ص.2.

وتركز الجغرافيا الإقليمية على الربط بين الظواهر الجغرافية في الإقليم من أجل إظهار العلاقة المركبة بين الإنسان وبيئته، كذلك تهتم بإظهار وتوضيح الاختلاف الإقليمي ضمن الوحدة المكانية الأكبر من مستوى الإقليم، حتى يمكن الكشف عن الأنماط المكانية الإقليمية داخل هذه الوحدة".

وهذا التقسيم هو الذي دفع الفيلسوف "بارمانيدس" Paramanides إلى تقسيم سطح الأرض إلى خمسة نطاقات هي نطاق حار في الوسط ونطاقات متجمدان في كل من الشمال والجنوب ونطاقان معتدلان أحدهما يقع ما بين النطاقين الحار والمتجمد الشمالي، والثاني يقع ما بين النطاقين الحار والمتجمد الجنوبي، وذلك حسب درجة الحرارة أيضا¹.

وهو نموذج المدرسة البيئية التي تنطلق من القواعد التي أرساها العالم الألماني "فريدريك راتزل" أواخر القرن 19؛ لما للبيئة من انعكاسات على حياة الإنسان فهو خاضع لقوى الطبيعة وهي التي تتحكم في تحديد نظم حياته الاجتماعية والاقتصادية وفقا لما تمليه عليه ظروفها.

لهذا النموذج أنصار خارج ألمانيا، أولهم الفرنسي "دومولين"؛ الذي يرى بأن البيئة الجغرافية هي التي تشكل المجتمع، وأن سبب اختلاف الأنماط الاجتماعية والاقتصادية يعود إلى اختلاف البيئة لدرجة أنه أنكر قدرة الإنسان على التفكير والعلم وتمكنه من استغلال البيئة والطبيعة والتحكم فيها.

يركز هذا النموذج على طبيعة الإنسان المسيرة وليست المخيرة لذلك يعود سبب التقدم والتخلف في الدول والمجتمعات إلى الظروف البيئية والطبيعية.

إنه نموذج قديم يعود إلى الحضارات القديمة؛ فالسوابق التاريخية تثبت وصول بعض المجتمعات القديمة التي عاشت في نفس المناطق المدارية ونفس ظروفها الطبيعية إلى درجة عالية من التقدم والمدنية كالقديماء المصريين والفرس والعرب والهند والصين².

1 أحمد محمد عبد العال، مرجع سابق. ص.ص. 3-5.

2 نورة الحمودي، نظريات التنمية ونظريات في التنمية، 2012، متحصل عليه:

ففي الحضارة اليونانية ربط أرسطو بين المناخ وطبيعة الشعوب ونمط التفكير... الخ، حيث وصف سكان شمال أوروبا بأنهم يتميزون بالجرأة والشجاعة إلا أنهم يفتقرون إلى المهارات والخبرة بخلاف الأسيويين الذين يتميزون بالمهارة والخبرة وقلة شجاعتهم¹.

العلامة ابن خلدون من جهته هو الآخر ربط في كتابه "المقدمة" بين المناخ وطبائع الناس حيث أشار إلى أن سكان المناطق الحارة يتميزون بالخفة والتأخر والطيش، أما سكان حوض البحر المتوسط يتميزون بالشجاعة والمعرفة والجرأة.

يقول ابن خلدون: "قد رأينا من خلق السودان على العموم: الخفة، الطيش، وكثرة الطرب، وتجدهم مولعين بالرقص، موصفين بالحق في كل قطر...."²

ونظرا لأهمية المناخ في تفسير الظواهر فقد ربط بعض المؤرخين أمثال الفرنسي "إيمانويل لورا لادوري" في كتابه l'histoire et clima ; annales.E.S.C 1959 الذي يرى بأن فترات الازدهار مثل النهضة الأوروبية باعتدال المناخ وفترات الأزمات بجفافه.

لقد بالغ هذا النموذج في إخضاع الإنسان والتقدم للطبيعة، فكيف يمكن تفسير قدرات الإنسان وإبداعاته؟

المطلب الثاني: النموذج المكاني

جاء كرد فعل على النموذج الأول، ويرتبط بفلسفة المدرسة الإمكانية على اعتبار أن الإنسان ليس غير مفكر، خاضع بشكل كلي لضوابط الطبيعة، وإنما يتمتع بقوة إيجابية فعالة ومفكرة، وذو خاصية ديناميكية قادرة على التغيير والتطوير.

1 مولاي المصطفى البرجاوي، الجغرافيا وإشكالية التخلف"، 16 ماي 2009، متحصل عليه:

WWW.ALUKAH.NET/CULTURE/O/5215/TTIXZZ300£HRZX

2 المرجع نفسه.

كذلك فقد شجعت نظرية بواش buache التي أوردها في كتابه محاولة في دراسة الجغرافيا الطبيعية essai de geographie physique عام 1756 الاتجاه نحو الظواهر الطبيعية كأساس للتقسيم الإقليمي، وهي النظرية القائلة بأن سطح الأرض يتألف من عدد من الأحواض التي تفصلها خطوط متصلة من الجبال القارية والسلاسل البحرية.¹

وقد قال "هنتلر" أن موضوع الجغرافيا المتميز من العصور القديمة وحتى الآن -عام 1898- كان معرفة مناطق سطح الأرض حسب اختلاف بعضها عن البعض الآخر مع اعتبار الإنسان جزءا مكملا لطبيعة المنطقة، وكتب أيضا عن "التوزيعات الجغرافية للأرض أو "علم المناطق والأماكن وما يختص باختلافاتها وعلاقتها المكانية" أو "علم سطح الأرض من حيث اختلافاتها المكانية"؛ حيث أكد على أن هدف وجهة النظر التوزيعية في الجغرافيا هو معرفة سمات الأقاليم والأماكن من خلال إدراك تواجدها معا وعلاقتها ضمن المظاهر المختلفة للواقع، كما تظهر مرتبة في شكل قارات أو مناطق كبيرة وصغيرة أو أماكن.

أوضح "هنتلر" أن الجغرافي لا يستطيع أن يجد وحدة أي جزء معين من سطح الأرض بمجرد النظر إلى مظهره الخارجي إنما بدراسة عناصر تكوينه وتفهم مكونات هذه العناصر، ويتحقق ذلك بالتعرف على التكوين الجغرافي المعقد لمختلف النظم التي تكون ذلك الجزء من ناحية - كالأنهار ونمط المناخ مثلا- ثم بإيجاد الترابط السببي الإجمالي لمختلف هذه الظواهر من ناحية أخرى، ومن ثم فقد أعطى "هنتلر" أهمية للدراسة الإقليمية حين أظهر أن مادتها تستمد زمن الدراسات الأصولية².

ولقد ترددت أصداء فلسفة "هنتلر" الإقليمية في كتابات كل من "شيزولم chisholm و "هربرتسون" و"ماكندر" في بريطانيا و"فنمان" fennemen و"ساور sauer في الولايات المتحدة الأمريكية بل ووصلت

1 أحمد محمد عبد العال ، مرجع سابق.ص.7.

2 المرجع نفسه. ص.10.

هذه الأصداء إلى اليابان أين رأى ماكندر أن الدراسة على أساس الإقليم تعتبر اختباراً أكثر دقة لمنطق المناقشة الجغرافية من الدراسة على أساس نوع الظواهر.

أما "ساور" فقد عبر عن الجغرافيا بأنها علم الاختلاف المكاني - لأول مرة في عام 1925، عندما حاول صياغة عبارة "هنتلر" حول مفهوم الجغرافيا، وهو المفهوم المستمد أصلاً من كتابات "ريشتهوفن" richthofen المعتمدة على أفكار كل من "همبولت" و "رتلر" عن الاختلافات الإقليمية¹.

ويؤكد بعض الجغرافيين على أن الدراسة الإقليمية - كمنفذ للخروج من ورطة ازدواجية العلم من ناحية، وكمهجم للإفصاح عن الفلسفة الجغرافية الصحيحة من ناحية أخرى .

وقد ظهرت وتطورت في فرنسا في الفترة الانتقالية ما بين القرنين التاسع عشر والعشرين على يد "لابلاش" صاحب العبارة المألوفة "الجغرافيا علم الأكن الذي يهتم بنوعية البلدان وإمكاناته"، حيث أكد أن السمة الخاصة بقطر ما تتمثل بالمجموع الكلي لظواهره.²

يركز هذا النموذج على دور الإنسان وفاعليته ودوره الإيجابي في تغير منظومة الحياة. ويستدل بالتفوق والإبداع الصناعي والتطور الذي لحق بالجانب النباتي والحيواني.

ويشير أيضاً إلى بعض الحضارات التي أقيمت في مناطق الشرق الأقصى والأدنى المنتمية في غالبيتها إلى النطاق الصحراوي مثل: الحضارة المصرية التي أقامت أهرامات، وأصبحت قبلة السياح الغربيين وابتكارهم الكتابة الهيروغليفية. والحضارة السومرية التي ابتكرت أول أنظمة الري.

من جهة أخرى يتساءل أصحاب هذا النموذج عن كيفية تفسير التقدم الذي تشهده اليابان على الرغم من معاناتها من التخلف الاقتصادي شأنها في ذلك شأن الدول العربية حيث أنها تفتقر للثروات

1 أحمد محمد عبد العال ، مرجع سابق.ص.10.

2 المرجع نفسه.

الطبيعية خاصة البترول والغاز وتستورده من دول الخليج لكن إبداع الفرد الياباني وقف في وجه ندرة الموارد الطبيعية.

وفي دراسة أمريكية سنة 1986 عن السكان والتنمية، والتي قامت بتحليل الآثار السلبية للنمو السكاني وصلت إلى غياب أدلة واقعية لإثباتها وهو نفس ما ذهب إليه المفكر المغربي "المهدي المنجرة" الذي وقف على ثلاث مخاوف أساسية في الموقف الغربي من النمو الديمغرافي وهي ¹:

أ- وزن النمو الديمغرافي في الغرب في تراجع مستمر .

ب- العرب والإسلام

ج- اليابان التي برهنت بأن الحداثة والتقدم تقوم على قيم غير القيم الغربية بخلاف الدول العربية التي اتبعت أسلوب تقليد الغرب وليس الاعتماد على القيم الذاتية.

إن عملية التنمية في مقابل التخلف عملية ذاتية لا تتم بمؤثرات خارجية وإنما تتعامل مع المحيط الجغرافي والتاريخي للدولة.

إن تفاعل الإنسان مع الطبيعة أو صراعه الدائم لقواها وعناصرها المختلفة، وهو الصراع الذي شكل تاريخ البشري. ولا يزال وعلى الرغم من قسوة الطبيعة في بعض الأحيان، فالثابت أنه ما من شيء ساهم في سد حاجات الإنسان المتعددة المتجددة- وبالتالي كان سببا في بقاء الجنس البشري واستمراره على امتداد تاريخه الطويل إلا ما كان مصدره الطبيعة.

فالإنسان هو المخلوق الوحيد على وجه الأرض الذي ميزه الله بعقل خلاق مكنه من أن يستغل عناصر الطبيعة ومصادرها المختلفة- والتي سخرها الله له -مطوعا إياه لما فيه خيره ومنفعته قال تعالى: "إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما

1 مولاي المصطفى البرجاوي، مرجع سابق.

أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون" سورة البقرة، الآية 164.

ومنذ أن وطأت قدم الإنسان سطح الأرض وهو يأخذ بما وهبه الخالق من قدرات، وبما زوده من طاقات وامكانيات في اختيار ما يشاء من عناصر البيئة التي يعيش فيها، ويقوم بتطويعها واستغلالها وابتكار منافع منها توفر لها حاجاته وتشبع رغباته.

والمشاهد أن الإنسان لم يقنع أبدا بمجرد العيش بل كان يطمع دائما في حياة أفضل ولذلك لم يعمل على سد احتياجاته الأساسية فحسب، وإنما أخذ يعمل على احتياجاته الحضارية أيضا. غير أن الأمر المؤسف هو ما نراه اليوم في العالم بعد كل هذه القرون التي عاشها الإنسان وكل ما حققه من إنجازات وما توافر له من معارف وخبرات من انقسامه ماديا وفلسفيا إلى عالمين مختلفين ومنفصلين، وإلى مجموعتين غير متكافئتين من البشر: مجموعة غنية، وأخرى فقيرة إلى حد اليأس¹.

ولقد اختلفت وجهات النظر في تفسير ذلك وتعددت وتباينت، غير أن معظمها يلقي اللوم على ذلك التزايد الهائل في عدد سكان المعمورة خصوصا الدول الفقيرة المتخلفة بمعدلات تفوق كثيرا معدلات النمو في مواردها الاقتصادية بحيث يبدو كما لو أن شبح مالتونية جديدة نسبة إلى الاقتصادي الانجليزي الشهير مالتس الذي يعد من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية صاحب المسألة السكانية والتي أدعى فيها أن العالم لا بد أن يشهد كل برع قرن ما يشبه المجاعة وذلك نتيجة تزايد سكانه وفق متوالية هندسية بينما تتزايد موارده وفق متوالية عددية².

المطلب الثالث: نموذج تعددية الأسباب:

1 ماهية الموارد الطبيعية وأنواعها، متحصل عليه: annabaa.org/nba50/mawared.htm

2 مولاي المصطفى البرجاوي، مرجع سابق.

يركز هذا النموذج على أن التخلف ظاهرة معقدة تتفاعل فيها عوامل تاريخية، اقتصادية، اجتماعية وسياسية تعوق التنمية في مجتمعات الدول النامية ومثالها:

- التخلف التقني: تخلف فن الإدارة، ضعف إنتاجية العمال في كل القطاعات وسوء التخطيط العام والخاص.

- سوء توزيع الدخل الفردي، ووجود جماعات صغيرة تستحوذ على جزء هام من الدخل دون مشاركتها في العملية الإنتاجية.

- عدم الاستفادة من الكفاءة العلمية التي تنتقل من طرف الغرب.

- غياب حرية الإبداع والإرادة الجماعية.

- غياب العدالة وتكافؤ الفرص وانتشار الأزمات الاجتماعية وبشكل خاص الرشوة.

- انتشار الأمية بكل فروعها، والفقر حيث أن معظم الدول النامية تعيش تحت حد عتبة الفقر.

- غياب الحوافز المادية والمعنوية للعمال لاسيما قطاع البحث العلمي والتقني¹.

- الأسباب البنيوية: نتيجة الاستعمار والظلم والاستبداد الذي خلفه إلى يومنا هذا.

- افتقار الشعوب نتيجة لسوء مشاريع التنمية ومثال ذلك السودان.

- الضعف الشديد في البنية التحتية وعدم تطويره لتلائم مع التقدم التكنولوجي السريع في العالم،

وانعدام المشاركة والتواصل.

- البيروقراطية التي تعيق أي محاولة للإبداع في استثمار الخبرات في الأوطان.

- الاهتمام بالإسلام لايما العلوم الشرعية وإغفال العلوم الأخرى من طرف علماء المسلمين.

- ضعف إدارة الثروات الطبيعية وعدم إنشاء بنية تحتية قوية لدخول ميادين العلم والتكنولوجيا

واستثمار الطاقات البشرية المادية الضخمة الموجودة لديها زراعة النفط فالكثير من الدول مشغول

1 مولاي المصطفى البرجاوي، مرجع سابق.

بالصراعات السياسية والقبلية والسيطرة على الحكم وغالبا ما تتحول فراغات البلاد إلى سوق مضاربات العائلة الحاكمة.

-ضعف الاستثمار الاجنبي لعدم وجود ضمانات سياسية واقتصادية تتيح للمستثمرين جلب التكنولوجيا والمشاريع التنموية سيما للدول الاسلامية.

-النظام التعليمي المتخلف الذي يضعف مستوى التعليم ويقلل من إعداد الكوادر والمناهج التعليمية مما يجعلها غير قادرة على مواكبة تغيرات العلم.

-الطابع الدكتاتوري للأنظمة السياسية واستغلال السلطة للتحكم في إمكانات البلاد .

-فشل الدول في استيعاب العلماء وأصحاب الكفاءات مما يدفعهم للهجرة سعيا وراء كسب العيش وتطوير تخصصهم العلمي .

-عدم الاستقرار السياسي.¹

وعلى المستوى الخارجي هناك مؤثرات عديدة تؤثر على أساليب التنمية والتقدم مثالها موقف الدول الصناعية من التوزيع الجديد والحقيقي للقوة الاقتصادية دوليا ، حيث صوتت أمريكا بالرفض على اعتبار الحق في التنمية حقا إنسانيا في لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة ، واكتفت الدول الأوروبية بالامتناع عن التصويت² .

إن ما يمكن قوله من خلال دراسة النماذج الثلاث أن التخلف أو التنمية تقاس بما حققته الدول من إنجازات على أرض الواقع.

¹ محمد بن جماعة، "التخلف التكنولوجي في البلدان الإسلامية والبحث عن الخلل"، 2010، متحصل عليه:

muslimdiversity.net/?p=2073

² مولاي المصطفى البرجاوي، مرجع سابق.

الفصل الثاني:

واقع التخلف السياسي في النظام السوداني

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي في السودان

المطلب الأول: شكل دولة السودان

تقع دولة السودان بين غرب إفريقيا ودول الشرق مع اتصاله بالبحر الأحمر ويحتل شطرا كبيرا من نهر النيل. وكونه يربط بين أوروبا ومنطقة البحر المتوسط وأواسط إفريقيا فإنه يمثل ملتقى الطرق الإفريقية وعلى اتصال دائم بالدول المجاورة، مما سمح بقيام علاقات تجارية وثقافية وسياسية بين مصر والبلاد السودانية منذ القديم. وكان قدماء المصريين يسمونه "تانسو" أي " أرض الأرواح" عندما أبهرتهم خيراتة¹.

والسودانيون هم مجموعات من القبائل العربية والافريقية والبجا ووجود أقليات تركية ومصرية وليبية وعجربة حلب وا إثيوبية واريترية وهندي،ة وتمثل 600 عرقية وقبلية مختلفة.²

لقد ترجم قدماء المؤرخين العرب اللفظ الإغريقي "أثيوبيا" بلاد السودان وتحت اسم السودان جمع قدماء المؤرخين العرب جميع الشعوب جنوب الصحراء الكبرى مثل تکرود وغانة وصنهاجة وغيرهم.³

استقلال البلاد في أول جانفي 1956 أصبح اسمها جمهورية السودان the republic of sudan، أضيفت أداة التعريف باللغة الانجليزية the إلى النص الانجليزي لتميز الاسم الرسمي للبلاد عن السودان الجغرافي الذي يشمل منطقة الساحل الإفريقي لا سيما تلك المنطقة التي كانت تعرف إبان حقبة الاستعمار الغربي لإفريقيا بالسودان الفرنسي، الذي شمل كلا من تشاد والنيجر ومالي، كانت هذه الأخيرة تعرف باسم الجمهورية السودانية في عام 1959 ولكنها غيرت اسمها في عام 1960 إلى اسم "مالي

¹ عبدالله على ابراهيم، الصراع بين المهدي والعلماء. السودان: مركز الدراسات السودانية، 1994، ص 51. ولفاصيل أكثر أنظر:

Le sudan : quelques point de repere, www.diplomatie.gov.fr/fr/dossiers-pays/soudan/presentation-du-soudan.

² ديدار فوزي روسان، السودان الى اين، ترنمراد خلف، دار العالم الثالث، 2006، ص، ص 113-120.

³ غادة محمد رجاء الطنطاوى، القبيلة واثرها على النظام السياسي في السودان من سنة 1956 حتى 1981. جامعة القاهرة، 1994، ص 165.

تيمتا" ب إمبراطورية مالي التي تأسست في القرن الثامن الميلادي واستمرت حتى سنة 1078م حين احتلها المغاربة الموحدون.

وعند تحديد السودان جغرافيا تعتبر من دول شمال إفريقيا، تحدها من الشرق إثيوبيا وأريتريا، ومن الشمال مصر وليبيا ومن الغرب تشاد وجمهورية إفريقيا ومن الجنوب كينيا وبوغندا.¹

وفيما يلي سيتم تقديم بطاقة تعريفية لجمهورية السودان:

الاسم الرسمي: جمهورية السودان العاصمة الاتحادية الخرطوم

المساحة: 2,505,810 كيلومترا مربعا وعد السكان 34,475,690 نسمة

اللغة: اللغة العربية اللغة ثم الانجليزية، والعملة الرسمية الجنيه السوداني

العيد القومي: أول جانفي وتاريخ الاستقلال أول جانفي 1956 عن الاستعمار البريطاني

نظام الحكم: ديمقراطي - فيدرالي

النظام السياسي: نظام رئاسي تعددي يوجد عدد من الأحزاب، تجري انتخابات ديمقراطية للرئاسة

وبرلمانية المجلس الوطني مباشرة من قبل المواطنين المسجلين حسب قانون الانتخابات السوداني، آخر

انتخابات عرفتها السودان كانت في عام 2001.

أما عن السلطات الثلاث في السودان فهي كما يلي:

* السلطة التنفيذية: شكل الحكم في السودان حسب اتفاقية السلام الشامل في عام 2005 يتكون

من ثلاثة مستويات في السلطة حكم مركزي رئاسي على رأسه رئيس الجمهورية الذي يمثل رأس الدولة

ورئاسة الحكومة مجلس الوزراء في الوقت نفسه، وحكم إقليمي يمثله ولاية الولايات وعددها 17 ولاية

والحكومات الولائية، ودعم محلي يتمثل في الملييات المختلفة بالولايات وعدده 176 محلية.²

¹ أبو إسكندر السوداني، السودان ومستقبل الصراع الجيوسياسي. دمشق: مركز الغد العربي للدراسات، 2008، ص، ص

* السلطة التشريعية: وتتمثل في برلمان مركز يسمى المجلس التشريعي ثنائي المجلسين: المجلس الوطني ومجلس الولايات ويتكون الأول من 349 عضواً في الوقت الراهن كان يتكون من 450 عضواً.

* السلطة القضائية: وتتكون من المحكمة العليا في المركز وبعض الولايات ومحاكم الاستئناف ومحاكم عامة ومحاكم ابتدائية يطلق عليها اسم المحاكم الجزئية من الدرجة الأولى والدرجة الثانية والدرجة الثالثة والمنتشرة في كافة الولايات المختلفة ومحاكم شعبية تسمى محاكم بالمدن وارياف تضم زعماء القبائل وتطبق العرف.

التقسيم الإداري: تقسم السودان إلى 26 ولاية حيث لكل ولاية حاكم ووالي يتولى إدارة شؤونها

أهم المدن: أم درمان، بور سودان، الخرطوم، عطبرة، عسلا، وادي حلفا.

الدين الرسمي: 70 % مسلمون 30 % أديان أخرى

العرقيات: 50 % مسلمون 20 % أعراق أخرى، 15 % دنكا ، 7 % بيجا

الطول الكلي للحدود: 7687 كلم

الطول الكلي للسواحل: 853 كلم

معدل البطالة: 30 %

معدل نمو الإنتاج الصناعي: 6,8 %

القوى العاملة: 14 مليون

معدل نمو الناتج المحلي: 4%

الصناعات: القطن، النسيج، الاسمنت، زيت، السكر، الأحذية، تكرير البترول، الصابون

الصادرات: 500 مليون دولار أمريكي.

الواردات: 1 بليون دولار أمريكي.¹

¹ نظام الحكم في السودان، المرجع السابق.

الموارد الطبيعية: البترول، مخزون ضئيل من الحديد الخام، النحاس، الكروم، الزنك، الميكا، الذهب، الفضة.¹

المشاكل الحالية: عدم كفاية المياه الصالحة للشرب، الصيد الجائر يهدد الحياة البرية، تآكل التربة، التصحر.

لقد أنظم السودان إلى جامعة الدول العربية في 19 جانفي 1956 وإلى هيئة الأمم المتحدة 12 نوفمبر 1956م، وهو من الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الإفريقية في 25 ماي 1963 وفي الاتحاد الإفريقي الذي خلفها في جويلية 1999م.²

المطلب الثاني: تطور النظام السياسي

على حسب الدراسات والباحثين مرت السودان على العديد من المراحل بين القيادات المدنية ثم العسكرية في قيادة الدولة من جميع النواحي خاصة السياسية وذلك بعد الاستقلال وشهدت العديد من الأحزاب السياسية التي خاضت المشوار السياسي.

الاستقلال:

شكلت مجموعة من السودانيين في عام 1938م مؤتمر الخرجين الذي ناد بتصفية الاستعمار في السودان ومنح السودانيين حق تقرير مصيرهم، وفي عام 1955م بدأت المفاوضات بين حكومتي الحكم الثنائي انجلترا ومصر بشأن تشكيل لجنة دولية تشرف على تقرير المصير في السودان وضمت كل من باكستان والسويد والهند وتشكوسلوفاكيا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا حاليا. واجتمع البرلمان السوداني في عام 1955 وأجاز 4 مقترحات حددت مطالب البلاد تمثلت فيما يلي:³

-الاستجابة لمطالب الجنوبيين بالفيدالية

-إعلان الاستقلال

¹ ديدار فوزي روسان، المرجع السابق، ص، ص 116-119.

² أبو إسكندر السوداني، المرجع السابق، ص، ص 163-166.

³ غادة محمد رجاء الطنطاوي، المرجع السابق، ص 169.

-تشكيل لجنة السيادة

-تكوين جمعية تأسيسية

الحكم المدني الأول: لم يتم الاتفاق في الفترة التي سبقت الاستقلال وما بعدها على نمط معين من الحكم وكانت الساحة السياسية تسودها عدة تيارات حزبية إبان الاستقلال وهي:¹

● التيار السياسي القائم على الطائفية وكان يمثل حزبان هما حزب الأمة برعاية "السيد عبد الرحمن المهدي" الذي شهد عدة انقسامات لاحقاً وحزب الأشقاء الذي أصبح فيما بعد الحزب الوطني الاتحادي برعاية "السيد علي المبرغني" قبل أن ينشق عنه حزب الشعب الديمقراطي.

● التيار السياسي الإسلامي غير الطائفي المستند على الصفة الإسلامية الاتجاه ويمثله حزب جبهة الميثاق الإسلامية الذي استبدل اسمه لاحقاً إلى الجبهة الإسلامية القومية ثم حزب المؤتمر الوطني فحزب المؤتمر الشعبي وتتمثل زعامته الروحية في شخص "حسن الترابي"
● التيار اليساري المتمثل في الحزب الشيوعي السوداني.

ونتيجة فشل الأحزاب السودانية وتياراتها المختلفة في الاتفاق على أية صيغة توافقية بينها حول نظام الحكم ودستور البلاد، استمر الخلاف لعدة سنوات بعد الاستقلال، كما أخفقت الأحزاب في حل مشكلة جنوب السودان مما أدى إلى تدخل الجيش لإقصائها من الحكم مستغلاً السخط الجماهيري المتزايد بتأزم الأوضاع في البلاد.

الحكم العسكري الأول:

كان استيلاء الجيش بقيادة "الفريق إبراهيم عبود" على السلطة في 17 نوفمبر 1958 أول ضربة لنظام التعددية الحزبية في السودان وبغض النظر عن كيفية مجيء الجيش، وفيما إذا كان ذلك بدعوة من احد الأحزاب أو بتزكية منها أو بتأييدها لها، بدء استعدادها للتعاون معه فان عملية جل الأحزاب في حد ذاتها والإعلان عن مجلس العسكري لحكم السودان يدل على مدى عمق أزمة الحكم في السودان منذ

¹ غادة محمد رجاء الطنطاوي، المرجع السابق، ص 169.

البداية فضلا عن أن الخطوة التي "الفريق عبود" ولدت إحساسا لدى الرأي العام السوداني، وهو انه كلما تآزم الوضع في البلاد تتجه الأنظار نحو الجيش طلبا للخلاص من الأزمة.¹

وهذا الإحساس هو الذي بني عليه الحكم العسكري التالي المدعوم بحكومة مدنية تكتوقراطية شرعية الاستيلاء على السلطة، لاسيما وانه وجد تأييدا من قطاعات واسعة من الشعب فور وصوله إلى الحكم، وبموجب الأمر الدستوري الخامس ضم المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة "الفريق إبراهيم عبود" تسعة أعضاء، كما ضمت حكومة عبود إلى جانب العسكريين عددا من الوزراء المدنيين منهم "احمد خير" وزير للخارجية و"عبد الماجد احمد" وزير للمالية إضافة إلى جنوبي واحد هو "سانتينودينق" الذي أوكلت إليه حقيبة الثروة الحيوانية.

واجهت الحكومة الانقلابية المشكلة الدستورية ومشكلة الجنوب وتأخر التنمية الاقتصادية في كافة مناطق السودان، وكانت المشكلة الدستورية للبلاد عند الانقلاب تحكم بدستور مؤقت، هو صورة معدلة لقانون الحكم الذاتي الذي وضعته الإدارة الاستعمارية.

أما مشكلة الجنوب فقد اعتمدت حكومة "عبود" الحل العسكرية على نفس نهج الحكومة التي سبقتها وعينت بعض السياسيين الجنوبيين في مناصب قيادية.

على رغم من الانجازات الاقتصادية إلا أن حكومة "عبود" واجهت أزمة سياسية عميقة حالت دون بقائها طويلا في الحكم، ففي عام 1963م شهد جنوب السودان نشاطا سياسيا مكثفا من قبل المعارضة الجنوبية في المنفي ضد حكومة "عبود".²

استقلت الأحزاب السياسية الوضع وجاهرت بمعارضتها لسياسات حكومة "عبود" من خلال تصريحات زعمائها وندوات كوادرها خاصة في الجامعات والمعاهد العليا وانطلق الحراك الذي اجبر الفريق "عبود" على التنازل عن الحكم من جامعة الخرطوم في الربع الأخير من شهر أكتوبر على اثر تعرض

¹. الإمام الصادق المهدي، الديمقراطية في السودان عائدة رابعة، ط 2، [د ت ن] ، ص 35.

² غادة محمد رجاء الطنطاوي، المرجع السابق، ص 170.

للتجمهر الطلابي محذور إلى إطلاق النار من طرف الشرطة مما أدى إلى وفاة احد المشاركين فيه وهو الطالب "احمد القرشي طه" وتحول موكب تشيع جثمان القرشي إلى مظاهرة حاشدة. وأصبح القرشي فيما بعد رمزا وطنيا وعمت البلاد الفوضى والانفلات الأمني.¹

وتحت هذه الضغوط أعلن "الفريق ابراهيم عبود" عن استقالة حكومته وحل المجلس العسكري، ودخل في مفاوضات مع زعماء النقابات العمالية والمهنية وممثلي أحزاب المعارضة والأكاديميين أفاضت إلى تشكيل حكومة انتقالية برئاسة "سر الختم الخليفة" إلى جانب بقاء الفريق "عبود" كرئيس للدولة والذي سرعان ما تخلى عن الحكم وحل محله مجلس رئاسي يتكون من خمسة أعضاء تماما كما كان الحال قبل مجيئه إلى السلطة وهكذا بدأت فترة الديمقراطية الثانية.

الحكم المدني الثاني:

انتهى الحكم العسكري في أكتوبر 1964م. وعادت الحياة الحزبية للمرة الثانية إلى السودان وكان أهم هدف للمرحلة هو إعادة الحكم المدني في البلاد وحل المشاكل التي تسببت في عدم الاستقرار. رفضت الأحزاب التطرق إلى مسألة الدستور في المرحلة الانتقالية قبل إجراء الانتخابات العامة أدخل البرلمان في هذه الفترة حركات إقليمية أخرى إلى جانب الحركات الجنوبية تمثل القوى الإقليمية خارج المركز أبرزها مؤتمر "البجا" في شرق السودان الذي حاز على عشرة مقاعد واتحاد جبال النوبة في جنوب " كردفان" في حين انقسم " حزب الأمة" إلى جناحين " جناح الصادق المهدي وجناح الإمام الهادي المهدي عم الصادق واتحد حزبا الطائفة الحكمية تحت اسم الاتحاد الديمقراطي، ودخل حزب " سانو الجنوب" المعارض للبرلمان بخمسة عشر مقعد وجبهة الجنوب بعشرة مقاعد. فيما غاب اليساريون الشيوعيون عن البرلمان.²

¹ الإمام الصادق المهدي، المرجع السابق، ص 41.

² المرجع نفسه، ص 46.

وعلى صعيد السياسة الخارجية نشطت حكومة "محمد احمد محجوب" عربيا فاستضافت القمة العربية الرابعة في 29 أوت 1967، عقب النكسة التي عرفت بقمة اللاتات الثلاث.*

انتخب الصادق المهدي رئيسا لحزب الامة في نوفمبر 1964 واختلف مع عمه الامام الهادي مما ادى للانشقاق المذكور في حزب الامة ضغط الصادق على رئيس الوزراء "محمد محجوب" للاستقالة حالما بلغ الصادق العم القانون المطلوب لرئاسة الوزراء.

اتهم الإخوان المسلمون عام 1965 احد أعضاء الحزب الشيوعي السوداني بالإساءة إلى الإسلام في اجتماع عام، وقامت مظاهرات دعت إلى حل الحزب الشيوعي السوداني بقيام الحكومة بطرح الموضوع في البرلمان، لجأ الحزب الشيوعي إلى المحكمة العليا وأثار دعوى قضائية ضد شرعية قرار الحكومة التي حكمت لصالحه يؤكد عدم دستورية قرار الحكومة وبطلانه لكن حكومة "الصادق المهدي" تجاهلت حكم المحكمة العليا ومضت في تنفيذ قرارها وفي جانفي 1967م.

شارك الحزب الشيوعي في الانتخابات العامة تحت اسم الحزب الاشتراكي التافا على قرار الحظر. في صبيحة يوم 25 ماي 1969م بثت إذاعة "أم درمان" بيان للتعهد اركان حرب "جعفر محمد نميري" معلنا استيلاء القوات المسلحة السودانية على السلطة مجددا، وتم تكوين مجلسين هما:²

- مجلس قيادة الثورة برئاسة العقيد "جعفر نميري" الذي ترقى في اليوم ذاته الى رتبة لواء ثم لاحقا الى رتبة مشير.

- مجلس الوزراء تحت رئاسة "بابكر عوض الله" رئيس القضاء السابق الذي استقال من منصبه في عام 1964م احتجاجا على قرار حل الحزب الشيوعي السوداني ومثل المجلسان سويا السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وشمل مجلس قيادة الثورة تسعة ضباط كلهم تقريبا من رتبة رائد

* مؤتمر اللاتات الثلاث والذي عقد في يوم 29 من شهر جويلية من عام 1967 في الخرطوم واطلق تلك الصيغة القوية (لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض) ردا على الهزيمة في حرب أكتوبر واحتلال الدولة العبرية لاراضي سيناء والجلولان والصفة الغربية وقطاع غزة.

² الإمام الصادق المهدي، المرجع السابق، ص 42.

وضمت الحكومة الجديدة 21 وزيرا برئاسة " جعفر " رئيس مجلس قيادة الثورة ووزير الدفاع وكانت حكومة تكنوقراطية فعلية يحمل أعضائها درجات علمية كبيرة ومؤهلات عليا.

في صباح يوم السبت 6 افريل 1985م أذاع الفريق أول " عبد الرحمن سوار الذهب" وزير الدفاع والقائد العام لقوات الشعب المسلحة بيانا أعلن فيه الاستيلاء على السلطة و إنهاء دعم الرئيس نميري¹.

الحكم المدني الثالث

أنجز الفريق "عبد الرحمن سوار الذهب" وعده بعد انقضاء مهلة العام في سياقة فريدة من نوعها في افريقيا والعالم العربي والأول مرة بتخلي قائد انقلاب عسكري عن السلطة طواعية وبعد وعد قطعه على مواطنيه دون أي مقابل سياسي أو مادي وجرت الانتخابات في موعدها وفاز فيها حزب الأمة الجديد بزعامة الصادق المهدي وتولي رئاسة مجلس الوزراء وسلم "سوار الذهب" السلطة إلى الحكومة المدنية الجديدة.

اتسمت فترة الديمقراطية الثالثة بعدم الاستقرار اذ تم تشكيل خمس حكومات ائتلافية في ظرف اربع سنوات.

في عام 1989 قامت الجبهة الإسلامية بانقلاب عسكري تحت اسم "ثورة الإنقاذ الوطني" في بداية الانقلاب لم يكن معروفا توجه الانقلابيين السياسيين ثم ظهرت الجبهة الإسلامية بزعامة " حسن عبد الله الترابي" من ورائه وكنتيجة لسياسات الحكومة السودانية الجديدة فقد تردت علاقاتها الخارجية وتمت مقاطعة السودان وايقاف المعونات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتم إدراجه ضمن قائمة الدول الراحية للإرهاب.²

نجحت حكومة المؤتمر الوطني كما عرفت لاحقا باستخراجها وتصديرها للنفط الذي وفر دخلا كبيرا ومنتظما للحكومة.

¹ ديدار فوزي روسان، المرجع السابق، ص 130.

² Marc larengne, soudan : le regime islamiste au defi de la paix civile et de la liberalisation, revus 'guerre et peace', université paris-X, France, 2011, halshs.archives-ouvertes.fr/docs/00/60/59/30/paj.

في عام 1999 حيث قامت بتجريد "حسن عبد الله الترابي" من جميع صلاحياته كرئيس للمجلس الوطني واتهمته بمحاولة نزعها من السلطة وتم اعتقاله، وهكذا نشأ المؤتمر الشعبي وانقسم الحزب لفريقين، اندلعت في عام 2003م أزمة دارفور حيث اتهمت الحكومة السودانية بتسليح قبائل من أهل دارفور جنجويد لاستخدامهم في قمع التمرد مما أدى تأسيس العديد من حركات التمرد منها حركة العدل والمساواة التي يتزعمها "خليل إبراهيم" الذي اغتيل في عام 2011 وحركة التحرير السودان وحركات أخرى على خلفية الأزمة في دارفور اصدر مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي "لويس مورينيو اوكامبو" مذكرة اعتقال بحق الرئيس البشير متهما إياه بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.¹

¹ الإمام الصادق المهدي، المرجع السابق، ص 51.

المبحث الثاني: إشكالات ضعف النظم السياسي

المطلب الأول: أزمة الهوية

يعاني الإنسان العربي بشكل عام أزمة هوية وانتماء تتصف بطابعي العمق والشمول وتعود إلى وجود الإنسان العربي في ظل كيانات اجتماعية متعددة ومتعارضة، تبدأ بالقبيلة والطائفية أحيانا وتنتهي بالدين والقومية.

تعريف الهوية:

يحدد "علاء الدين هلال" المستويات الثلاث للهوية:

الهوية على مستوى الفرد: أي شعوره بالانتماء إلى جماعة أو إطار إنساني أكبر في منظومة من القيم والمشاعر والاتجاهات.

على مستوى التعبير السياسي الجمعي في شكل تنظيمات وأحزاب وهيئات شعبية ذات طابع تطوعي واختياري.

على مستوى تبلور وتجسيد الهوية في مؤسسات وأبنية وأشكال قانونية على يد الحكومة والأنظمة.¹

تمثل أزمة الهوية واحدة من أبرز سمات التخلف السياسي، لأنه من شأنها تغييب فكرة الترابط الوثيق بين أفراد المجتمع الواحد وإشاعة الفرقة في صفوفهم على نحو يحول دون نجاح سائر الجهود التنموية المبذولة داخل ذلك المجمع.²

وتشير أزمة الهوية إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع، بما يعنيه ذلك من انتقاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة وبالتالي تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد، بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية وليس للحكومة المركزية هو

¹ علي اسعد وطفة، "إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة"، المستقبل العربي، بيروت: العدد 283، 2003، ص 96.

² أحمد وهبان، المرجع السابق، ص، ص 20-30.

المشكل لتوجيه السياسي والمهيمن على سلوكه الاجتماعي، وإنما إذا ظهر افتقاد فكرة الشعب الواحد والأمة الواحدة والدولة الواحدة والحكومة الواحدة والوطن الواحد والهوية الواحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن اغلب مجتمعات العالم المتخلف هي مجتمعات متعددة العرقيات، حيث يضم المجتمع الواحد منها أكثر من جماعة عرقية واحدة.¹

حيث يضم المجتمع الواحد منها أكثر من جماعة عرقية واحدة، حيث تعتبر الجماعات العرقية ليس لها انتماء للجماعات العرقية الأخرى، هنا تكمن مشكلة عدم اتحاد العرقيات في دول العالم الثالث، فكل جماعة عرقية تعتبر نفسها كيان موحد يختلف عن الجماعات الأخرى، ولعل عدم الشعور بالهوية المشتركة على النحو المتقدم كان السبب الرئيسي وراء اندلاع الحروب الأهلية داخل العديد من بلدان العالم الثالث.

وعلى سبيل المثال والتحليل تعتبر أزمة الهوية في دولة السودان مشكلا كبيرا حيث ظل الشعب السوداني منذ استقلال الدولة حتى الآن يجادل حول ماهية الهوية الحقيقية للدولة السودانية؟ لم يتم الاتفاق عليها، ففي حين يعتقد البعض أنها هوية عربية صرفة وذلك في نظر هؤلاء الأقلية الذين يرتادون سلم الحكم بشكل دوري كما يسمونهم أولاد النيل ولديهم الكلمة العليا بفصل السلطة ومنطق القوة، أما البعض الأخر وهم يمثلون الأغلبية البسيطة المهمشة من الغير العربية ينظرون بان الهوية زنجية أي افريقية، ولكن هؤلاء لا يمكنهم فرض هويتهم لذا لم يتم تحديد الهوية السودانية بعد بشكل نهائي حتى الآن ذلك مما شب الخلافات الحادة وشكوك في الانتماء بين المتعلمين والمنقذين من أبناء الدولة الواحدة وكانت الحالة السودانية الأكثر تعقيدا بسبب وسيطرت عرقيات محددة على السلطة والثروة وتداولتها فيما بينها عبر الزمن حيث أصبحت مجموعات عرقية كبيرة تشعر بأنها مهمشة ومن الدرجة الثانية.² ومع ارتفاع مستوى الوعي تبلور الإحساس بالغبن الاجتماعي وزاد الوعي بالظلم الاقتصادي والإقصاء السياسي مما أدى إلى

¹ أحمد وهبان، المرجع السابق، ص، ص 20، 30.

² عبده مختار موسي، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى. بيروت: مركز الجزيرة للدراسات 2009، ص76.

اضطراب الدولة، أين فشلت النخبة الحاكمة من سد فجوة الهوية في عدم تحقيق التوازن السياسي والعدالة الاقتصادية والاستيعاب الثقافي والاندماج الاجتماعي وهذا ما زاد عمق الفجوة وتغلغلها في مشكلة الصراعات الاثنية والدينية، مما اثر على كيان الدولة السودانية حيث دخلت القبائل في صراعات والجماعات العرقية في اختيار وسيلة السلاح للدفاع عن هوية كل جماعة عرقية وكانت النتيجة قيام حروب أهلية وعرقية وغيابتمسك بوحدة الوطن والعلم والتراب والدين واللغة. مما أدى إلى تفاقم الأزمة التي اتخذت أبعاد أيديولوجية أدت إلى المطالبة بالانقسام والانفصال بكيانات عرقية واثنية غير تابعة لبعضها تحت سماء واحدة وارض واحدة لكن بعلم مختلف.

المطلب الثاني: أزمة الشرعية والمشاركة

أزمة الشرعية

يجمع اغلب المفكرين والباحثين من العرب والأجانب المحدثين والمعاصرين على أن إشكالية المجتمعات العربية الحالية هي أزمة الشرعية.

تمثل أزمة الشرعية على غرار أزمة الهوية إحدى السمات البارزة لظاهرة التخلف السياسي.¹

وتعرف الشرعية على أنها سند شرعي يتمثل في قبول المواطن في الدولة لهذه السلطة على أنها الوحيدة الممثلة للكيان السياسي.

- إن الشرعية هي صفة السلطة التي تخضع أحكامها إلى إجماع وقبول ورضا عام.
- أي أنها قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم وان يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة والإكراه المشروع.

ويتمثل هذا العنصر في ما يتوفر لقرارات السلطة داخل المجتمع من صفة النقاد بصرف النظر عما ترتكز إليه من إكراه مادي، وذلك هو ما يقطع باعتماد السلطة في الدولة على رضا المحكومين أكثر من اعتمادها على ما يحتكره الحاكمون من أدوات للقوة.

¹ . أحمد وهبان، المرجع السابق، ص32.

إن الرضا بالسلطة من جانب المحكومين هو الذي يضيف عليها الشرعية، ذلك بان القوة المادية لا تمثل منفردة السلطة إنما لا بد من رضا المحكومين الذي ما أن يتراكم على عنصر القوة المادية حتى يجعل منه سلطة سياسية بحق.¹

وهنا يعود صلب شرعية السلطة إنما يكمن في رضا المحكومين بهذه السلطة وهذا ما كانت تفتقده النخب والحكومات التي حكمت السودان عبر العصور المختلفة لأنها لم تكن مقبولة ولم يتم انتخابهم طوعية من إرادة المواطنين السودانيين، وأن معظم الأنظمة قامت إلى الحكم عبر انقلابات عسكرية وأخرى عبر تزوير إرادة الشعب، ومثال ذلك الانقلابات العسكرية التي عرفتها السودان:

- انقلاب دام حتى 3 أيام وأول انقلاب كان بعد الاستقلال وتمثل في انقلاب الجيش بقيادة الفريق

"إبراهيم عبود" في 17 نوفمبر 1958

- انقلاب الشيوعيين في 19 يوليو 1970 لكنه كان فاشل حيث دام 3 أيام وعاد الحكم للجيش

وبعدها حرب أهلية الثانية في عام 1983.

- انقلاب بقيادة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب في 6 افريل 1985 .

- وكان اكبر انقلاب هو انقلاب عسكري تحت الجبهة الإسلامية سنة 1989.

لذا لا يمكن أن يتمتع هؤلاء الحكام بالشرعية الدستورية وليس لهم سند قانوني ولا إجماع وطني

يخولهم الحكم في بلد كالسودان الذي تتعدد فيه الائثيات والديانات، لذا يتخذون القرارات المصيرية للدولة في شأن مستقبل الشعب بأسره حسب مصالحهم الضيقة.

أما عن الفترات التي عاشت فيها السودان شبه الشرعية كانت ممتدة بين السنوات 1954-1958،

1965-1969، 1986-1989، والتي وصلت إلى الحكم فيها حكومات نتيجة لانتخابات ديمقراطية وفي

ظل دستور ديمقراطي. وان هذه الفترات منظر إليها من مرجعية الشرعية الدستورية، حيث عرفت بالحكم

المدني.

¹ أحمد وهبان، المرجع السابق، ص، ص 32، 37.

لكن تبقى أزمة الشرعية في السودان عائق كبير في تطور نظامها وذلك لكثرة العرقيات والاثنيات التي تصارع حول الحكم وليس عندهم مفهوم المواطن الواحد كل يبحث عن مصالحه الشخصية للوصول إلى السلطة بالقوة والعنف بدل طريق السلم والتعايش السلمي لا في الدين أو في العرق.¹

أزمة المشاركة.

تقدم إشكالية المشاركة السياسية وجها من جوه أزمة السياسة والحياة السياسية في البلاد العربية اليوم، يفترض مفهوم المشاركة السياسية أن ثمة مواطن ينبغي أن يشارك في الشؤون السياسية كما يعني ضمنا أن هناك اعتقاد أن مشاركة المواطن لها تأثير على عملية صنع القرار، وهذا التأثير كان محور اهتمام غالبية التعريفات المشاركة السياسية .

فالمشاركة السياسية هي "أسهام أو انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعنا سواء كان هذا الانشغال عن طريق الرفض أو التأييد أو المقاومة أو التظاهر السلمي".²

كما أن المشاركة السياسية تمثل احد مقومات الحداثة السياسية ويشير إليه البعض بقوله " أن المجتمع التقليدي يفتقر إلى المشاركة، بينما المجتمع الحديث يتمتع بها"

عمليات التمثيل البرلماني فهي تمثل إحدى صور المشاركة الهامة في المجتمعات المعاصرة التي تتسم بضخامة عدد سكانها، على نحو لا تتاح للمواطن في ظله إمكانية المشاركة المباشرة في إدارة شؤون الحكم.³

يرى البعض أن التحديث السياسي لا بد أن يتمخض عن ظهور الرغبة في المشاركة السياسية لدى قطاعات أوسع من المواطنين داخل المجتمع إلى عالم الحداثة سواء تمثل مظهر الحداثة في التحول بنظام الدولة من الملكية إلى الجمهورية، أو التخلص من الاستعمار والانتقال إلى مرحلة جديدة قوامها

¹ جمعة كندة كومي، غياب الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية وأزمة الحكم في السودان: متحصل عليه:

<http://www.suudanewsnetwork.com/index.php/2013-06-14-10-03-27/8-2013-06-14-09-00-09/560-2013-10-22-17-48-51>.

² إسماعيل علي سعد، دراسات في العلوم السياسية. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 290.

³ أحمد وهبان، المرجع السابق، ص، ص 38، 57.

الاستقلال، أو تحول النظام السياسي من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، أو الانتقال بالحياة السياسية من حالة عدم وجود الأحزاب إلى مرحلة جديدة يظهر فيها نظام حزبي، أو حتى الانتقال بالمجتمع عموماً من مرحلة الانغلاق إلى مرحلة الانفتاح.

وهذا ما تفتقده السودان في نظامها السياسي حيث نالت الاستقلال وبعدها توالى الانقلابات والحروب الأهلية التي حطمت البلاد ألغت المشاركة الواسعة للمواطنين في نظام الحكم ووضع السياسات العامة للدولة، وإلى عدم تطبيق النظام والقوانين بين الأفراد أو المجتمع الواحد وأصبح يتم تولي المناصب العليا والخدمة العامة في الدولة على اعتبارات أخرى مثل القرابة والقبيلة والنسب والولاء والعلاقات الشخصية... وبالتالي غياب العدالة ولا المساواة قابلها سياسة الكيل بالمكيالين في معظم المعاملات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإن كان هناك مشاركة تكون بمجرد وسيلة لتنفيذ سياسات من أجل تحقيق أهدافهم الخاصة ليست الغاية من تلك المشاركة هي إسهام المواطنين بصورة حقيقية في الحكم واتخاذ القرارات في مستقبل الأمة السودانية.¹

المطلب الثالث: أزمة التغلغل والتوزيع

أزمة التغلغل

إن التغلغل يعني باختصار " قدرة الحكومة على السيطرة على الإقليم الخاضع لسيادتها القانونية" أن كفاءة نظام سياسي ما في التغلغل إنما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما يتمتع به ذلك النظام من قدرات لاسيما قدرته التنظيمية إذ يقصد بالتغلغل بصفة عامة التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم الذي يناط بها ممارسة سلطاتها داخله.²

وهذا ما تعاني منه الحكومة السودانية في أزمة التغلغل وتفتقد لهذه القدرة من جميع النواحي لكبر الإقليم بها من جهة و عدم قدرة الحكومة على فهم ما يريده المواطنين الخاضعين لحكمها والذين تمارس عليها سلطتها مما يفقدها التأييد الشعبي والتآلف مع أفراد المجتمع من المحلي والقومي، ولكن المؤسف

¹ أحمد وهبان، المرجع السابق، ص 39-57

² مرجع نفسه، ص، ص 58، 61.

دائماً أن الأنظمة الدكتاتورية القمعية تحاول أن تفرض كل الأمور بالقوة وتحاول أن تكسب تأييد الشعب بالتزوير، تلك هي المشكلة الكبيرة في نظام الحكم في السودان.

أزمة التوزيع:

ترتبط هذه الأزمة بالقدرة التوزيعية للنظم السياسية أي بدور الحكومات فيما يتصل بتوزيع المنافع والموارد بين سائر الفئات والطبقات والجماعات المشكلة لمجتمعات سواء تمثلت هذه المنافع وتلك الموارد، في الثروة، أو الدخل أو الأمن أو التعليم، أو الثقافة أو الخدمات الصحية، أو غيرها وتجدر الإشارة إلى أن ثمة ظاهرة يشهدها اغلب بلدان العالم المتخلف في عصرنا وكان من شأنها أن تزيد من حدة أزمة التوزيع، خاصة في صفوف المحرومين وتتمثل في ظاهرة الفساد السياسي والتي قوامها استخدام السلطة من أجل تحقيق أهداف ذاتية وشخصية الممتلكات العامة.

أن استقرار نظام الحكم في أي دولة يرتبط مباشرة مع التوازن السياسي والتنمية الاقتصادية الشاملة وكذلك التقدم الاجتماعي والثقافي فإن مشكلة التوزيع لا تنحصر فقط في توزيع عوائد التنمية من الموارد المادية والعينية من الصندوق المركزي، وإنما تتعدى ذلك إلى توزيع أعباء التنمية بشكل متساوي في المجتمع الحضري والريفي وفق المعايير والكثافة السكانية مع الخصوصية في نصيب مناطق الإنتاج. ولكن الواقع يوضح عدم تطبيق هذه المعايير في السودان بل يحول جل هذه العائدات

لمصالحة الحزب الحاكم، حيث تكون في عملية تقسيم المناصب تكون مناصب العليا للحاشية الحاكمة المناصب الضعيفة لعامة الناس لكن المشكل الذي تعاني منه السودان هي انحياز السلطة في توزيع المناصب والموارد الطبيعية للدولة إلى مناطق الشمال على حساب الجنوب¹، حيث كانت تمنح منصب أو منصبين ليمثلون سكان الجنوب فقط لاسترضاء الشعب تبيين الديمقراطية وعدم الانحياز للشمال أكثر من الجنوب وحتى في عملية كان ريف الجنوب مهمش من طرف السلطة أي السلطة الحاكمة وهذا ما تجلى في معانات الشعب السوداني من تهميش وعدم المساواة بين الشمال والجنوب.

¹ أمين محمد علي دبور، دراسات في التنمية السياسية، الجامعة الإسلامية. غزة: قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011-

المطلب الرابع: أزمة الاستقرار السياسي

من الطبيعي أن يمثل الاستقرار السياسي مطلباً أساسياً يقتضيه نجاح الجهود التنموية، كما يشكل في ذات الوقت غاية لعملية التنمية السياسية، وتشير ملاحظة الواقع السياسي لبلدان العالم المتخلف إلى أن أغلب هذه البلدان إنما تفتقر إلى الاستقرار السياسي إنما يعاني أزمة استقرار¹. وأهم المفاهيم التي قدمها الباحثين لتعريف عدم الاستقرار السياسي هو ما قدمه "حمدي عبد الرحمن حسن" الذي يرى أن عدم الاستقرار السياسي هو:

"عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيه، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقض شرعيته وكفاءته من جهة أخرى"²

إن هذا التعريف يدرك أن وجود التناقض في المجمع مع استطاعة السلطة القائمة التحكم فيه سيؤدي إلى لا استقرار وهذا ما يعاني منه النظام السياسي في النخب المتداولة على الحكم أغلبها عسكرية تستعمل العنف والسلاح لا علاقة لها بالسياسة والدبلوماسية والحياة المدنية السلمية، وصل وصولها إلى السلطة يكون بالانقلاب النخب العسكرية على بعضها. إذن أين سيكون الاستقرار السياسي في الحياة السياسية إذ كان النظام عسكري غير شرعي أتى بالانقلاب العسكري؟ فهنا الاستقرار السياسي يكون متوتر في النظام المدني فما بالك في النظام العسكري يدعي المدنية فهذا أمر مستبعد، فهذا ما حدث في السودان زادت إلى الدخول في حروب أهلية هدفها إراقة الدماء من أجل السلطة والضحية في ذلك هي الشعوب الضعيفة بقيادة الطغاة فهنا النظام السوداني يفتقد إلى النخب السياسية المدنية، حيث أن النظام السوداني يخلط بين الحياة السليبية والعسكرية فهذا يساعد على وجود أزمة عدم الاستقرار السياسي لان هناك مناصب يشغلها أفراد يرتكزون على الحياة العسكرية العنيفة وليس على الحياة السياسية.³

¹ الإمام الصادق المهدي، المرجع السابق، ص، ص 74، 85.

² محمد شلبي، مفهوم الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند دراسة مقارنة" المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، العدد 3، الجزائر؛ جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2002، ص 256.

³ محمد شلبي، المرجع السابق، ص 257.

المبحث الثالث: انعكاس مظاهر التخلف السياسي

المطلب الأول: ضعف البناء المؤسساتي

يشير مفهوم البناء السياسي إلى تلك المؤسسات السياسية والمنظمات التي تشكل مجتمعة النظام السياسي وتختلف هذه المؤسسات والأبنية من دولة إلى أخرى تبعاً لوظائف النظام السياسي وطبقاً للقيم السياسية والثقافية السائدة في الدولة المعنية. إذا كان الشائع هو أن البناء السياسي يشير إلى المؤسسات والأبنية السياسية، إلا أن البعض يرى في الثقافة السياسية والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع المعني جزءاً لا يتجزأ من البناء السياسي مادامت هذه القيم توجه المؤسسات وتعمل على تدعيم البناء المؤسساتي والاستقرار السياسي.¹

وفي السودان يعاني الواقع المؤسساتي من إشكاليات جوهرية تجلت في الفشل الواضح في إيجاد معادلة سياسية تحقق التنمية والاستقرار واستمرار الحروب الأهلية في أنحاء السودان المختلفة، فضلاً عن فشل مشروعات التنمية بالبلاد وضعف الولاء الوطني وارتفاع الأصوات المنادية بالانفصال إلى غير ذلك من المظاهر السالبة للحرية، وتكمن جذور هذه المشاكل والصراعات في البناء السياسي والهيكلية في السودان وتعد إشكالية بناء الدولة القومية أو ما يشار إليه باسم أزمة التكامل القومي أكبر المعضلات التي واجهت الدولة المستقلة في إفريقيا عموماً، لأن بناء الدولة القومية يعتبر شرطاً ضرورياً لتحقيق الدولة لأهدافها.

أن مشكلة التكامل القومي في السودان تتمثل في التنوع العرقي والثقافي الكثيف مع فشل أساليب واستراتيجيات إدارة التنوع الثقافي، لكن ضعف الأحزاب السياسية لحل هذه المشاكل كان غير فعال على الرغم من نشأة الأحزاب السياسية السودانية في أربعينيات القرن الماضي وذلك في إطار الصراع مع المستعمر حيث نشط السودانيون عقب إعلان ميثاق الأطلسي في العمل السياسي فقام حزب الأشقاء عام

¹ بهاء الدين مكاوي محمد قبلي، البناء السياسي ومستقبل الحكم في السودان ، متحصل عليه :

1944 وحزب الأمة عام 1945م والحزب الشيوعي عام 1946م مما جعل الأحزاب السياسية في السودان تتميز بالعراقة. ورغم طول عمر هذه الأحزاب فإن اغلب الأحزاب السودانية لا تزال عاجزة عن ممارسة الدور السياسي المطلوب منها. وهي لم تتطور لا من حيث رؤاها الفكرية وبرامجها السياسية ولا من حيث هياكلها التنظيمية.¹

إن ضعف أحزاب المعارضة في المركز السوداني لا يصب في مصلحة السودان كدولة من الناحية العامة. ومن ناحية المصلحة تطور الحياة السياسية في السودان، بل إن ضعف أحزاب المعارضة الشمالية المعارضة الحقيقية للمؤتمر الوطني أو الحركة الإسلامية في شقها الحاكم قد أفرزت الكثير من السلبيات في الحياة العامة في السودان منها السياسي الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والاستراتيجي من الجوانب السلبية الخطيرة لضعف المعارضة أما عن الحزب الحاكم في إقصاء الأخر والتفوق في داخله، إضافة للخلط بين العام والخاص وعدم الفصل في السلطات بين الحزب والدولة وغياب المؤسسة دون الخوف من المحاسبة لضعف المؤسسات التشريعية والقضائية وتبعية الحكومة والاعتماد على المكسب من التقرب من الحكومة ورضاها أدى ذلك إلى تفشي الفساد المالي والإداري وضعف الخدمة المدنية وانعدام كفاءتها، زاد من خطورة تلك الظواهر اختلال الفصل بين السلطات وقانون النقابات الذي كرس للنقابة المنشأة التي أصبحت جزءا من نظام الحكم لم يتوقف الأمر على هذه الجوانب التي عمقت من الفقر والتبعية للسلطة وسيادة الخوف من النظام الحكم السوداني. حيث تكونت حالة سودانية غير صحية وفريدة من نوعها هي التشكيك في كل شيء وعدم الثقة في أي رأي حتى إذا كان صادقا ومخلصا. ويهدف لإيجاد مخرج من المأزق التاريخي الذي تعيشه البلاد وصيانة مصالحها داخليا وخارجيا نتيجة لتلك السياسات والإجراءات وتداعياتها احتلت الجهوية والقبلية مكان المؤسسة والانتماء إلى الوطن إلى أن صار هذا الانتماء الجهوي، القبلي هو القاعدة وغيره الاستثناء في هذه الحالة تفشي اليأس واللامبالاة بكل

¹ حسين بشير محمد نور، ضعف المعارضة في المركز بقطع أطراف البلاد، متحصل عليه:

شيء بما فيها القضايا الأساسية التي تمثل مصلحة عامة ستتهار دونها المصالح الحزبية والجهوية والشخصية.

لكن الأزمة لا تقف عند هذا الحد بل تتعداه إلى ما هو أعمق فحتى الأحزاب المعارضة الشمالية التقليدية والعقائدية تسيطر عليها قيادات في جميع مستويات من الوسط النيلي ما عدا استثناءات لا تغير من الواقع شيئاً.

فحزب الأمة القومي الذي كان يحظى بسند قوي من أبناء در فور وكردفان أصبح الآن في قيادته شمالياً إلى حد عالي الترجيح مع اتهامات له بسيطرة أصحاب النفوذ الطائفي وتوارثهم على قيادته أما الحزب الاتحادي الديمقراطي فهو أصلاً جوهره شمالياً إلى حد كبير بجميع مكوناته بما فيها المكون الطائفي.

وصل الأمر إلى ما تعرف في السودان بالأحزاب العقائدية وأهمها الحزب الشيوعي السوداني وحزب المؤتمر الشعبي الذي يمثل الشق الفاعل الموجود خارج الحكم من الحركة الإسلامية، هذان الحزبان بكوادرها الصوفية في أساسها فمن الطبيعي أن يعتمد على قيادات مدنية عالية التأهيل.

فما سبق يتبين أن البناء المؤسساتي لدولة السودان يمتاز بالضعف والفسل وذلك ينبع من داخل أصحاب السلطة بحد ذاتهم وذلك لاستحواذهم على السلطة ونشر فيها الفساد والتحكم حتى في الأحزاب المعارضة والقيام بادمجها داخل جناح النظام فهنا البناء المؤسساتي يعمه الفساد والديكتاتورية وامتلاكها وضغط السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والقضائية وعدم الفصل بين السلطات وجميع المؤسسات تعمل تحت الولاء التام للنظام الحكم ليس من أجل الوطن.¹

¹ حسين بشير محمد نور، المرجع السابق.

المطلب الثاني: غياب التداول السلمي على السلطة

تشير الأدبيات المتعلقة بالسياسة السودانية ، بأن السودان مر بحقب من حكم مدني من 1956-1958، ومن 1964-1969، ومن 1985-1989 وتخللت تلك الحقب المدنية الديمقراطية حقب عسكرية من 1958-1964 ومن 1969 إلى 1984 ومن 1989 إلى الآن.

قد تختلف الآراء ولكن أرى أن المعيار الذي يميز بين النظامين هو ما إذا كان رأس الدولة ببنية عسكرية أم مدنية بالطبع الحقة الحالية هي الأكثر جدلية إذ يراها أنصارها بأنها ديمقراطية، بينما تراها المعارضة بأنها شمولية، وبين هذين الواقفين توجد آراء سياسية متعددة لصالح أو ضد أي من الواقفين. إن وصف تلك الحقب بالعسكرية ومدنية تارة أخرى، يعتبر وصفاً غير دقيق بكل المعايير السياسية فإذا تم النظر والتدقيق في الكيفية التي ينتقل بها الحكم من حقة مدنية إلى عسكرية، يلاحظ أن ظاهرها انقلاب عسكري على نظام مدني ولكن باطنها عبارة عن شكل من أشكال تسليم السلطة عبر خطة متفق عليها بين الطرفين مثل عبود خليل في 1958. أو عبر خطة بين حزب مدني حاكم أو المعارضة مع مجموعة من العسكريين المسييسين: نميري والشيوعيين في عام 1969 من جهة والبشير والجمبة الإسلامية في عام 1989 من جهة أخرى نجد في كل من هذه النماذج تحالف ساسة مدنيين في الحكم أو المعارضة مع عسكريين مسييسين أثناء الخدمة العسكرية.¹

يعني أن كل حكومات الحقب العسكرية المذكورة أعلاها مسنودة علنا أو في الخفاء بحزب سياسي أو هي حكومات تقودها خطة عسكرية مدنية متحالفة.

وبالمثال فان حكومات الحقب المدنية مسنودة علنا أو في الخفاء، بعسكريين في الخدمة لكنهم مسييسون حزبيا بالطبع لا يمكن وصف هذه الحقب بأنها عسكرية ومدنية لان العسكري هو مدني في ذات الوقت، والعكس صحيح وأن تسليم هذا التحليل سيثني الحقب الديمقراطية في السودان، لأنها هي غير موجودة أصلا في تاريخ السودان حتى اللحظة على الأقل، فهنا يعتبر أن التداول السلمي في السودان

¹ جمعة كندي كومي، المرجع السابق.

شبه منعدم لأن اغلب أنظمة الحكم فيها كانت انقلابية بطريقة عسكرية تحت تهديد السلاح فهي تستند إلى الشرعية وفي الحكم المدني الذي كان في السودان لم يأت بالطريقة الشرعية أي عن طريق الانتخابات وإنما يكون بتسليم المنتقلين الحكم إلى أحزاب سياسية تحت قيادة عسكرية خفية تخدم مصالحهم وهذا يدل على أن الديمقراطية لم تتعمق بها السودان بشكل مطلق وأن كانت شكلية في الظاهر وهذا ما أدى السودان إلى الدخول في حروب الأهلية التي أنهكت شعبه من أجل السلطة والقيادة فأدى هذا إلى الدخول في صراعات أثنية وعرقية هدمت السودان وأطاحت بها كقوة إقليمية، وعليه لم يشهد التداول السلمي على السلطة، وذلك بسبب التخلف السياسي والحزبي. والنخب لديه كانت انتماءاتها كلها عسكرية وكل المشاكل تحل بالسلاح لا غير حتى السلطة بالسلاح.¹

المطلب الثالث: ضعف مؤسسات المجتمع المدني.

وتعرف منظمات المجتمع المدني بأنها تلك المنظمات التي تعمل في المجال الجمعي بين الدولة ومنشآت القطاع الخاص والتي تهدف إلى تعظيم رأس المال الاجتماعي بجانب الدفاع عن مصالح أعضائها والمصالح القومية وتقوم بعمل طوعي دون مقابل. كما أنها تختلف على الأحزاب في أنها لا تسعى إلى السلطة .

لقد ظل دور منظمات المجتمع المدني في السودان يثير الكثير من الهواجس للكثيرين خاصة السياسيين؛ وذلك لغموض دورها في بعض الأحيان ولأهميته الاجتماعية والسياسية وخاصة بعد كثرة الحديث عن هذا الدور في السنوات الأخيرة داخل السودان وينتظر ذلك الدور في المشاركة ولا سيما بعد اتفاقية السلام "نيفاشا09جانفي2005" والتدخلات الإقليمية والعالمية والحث على المشاركة الفعلية في السلطة والمؤسسات القديمة والمستحدثة.²

¹ جمعة كندي كومي، المرجع السابق.

² هاجر أبو القاسم محمد الهادي، مفهوم منظمات المجتمع المدني ودورها في السودان، متحصل عليه:

ولما كان السودان من أكثر الدول الإفريقية التي تعاني من الاضطراب والنزاعات لعقود طويلة فقد كان لابد لهذه المنظمات أن تعمل في هذا المجال وذلك بتفعيل أسلوب الحوار والمفاوضات بين الأطراف المتنازعة ونبذ العنف والعمل مع الحكومة لحل النزاعات بالصور السلمية دون اللجوء للحل العسكري الذي تتعاطم معه الخسائر المادية والبشرية مما يؤثر سلبا على التنمية وموارد مختلفة.

ومن بين هذه المنظمات والجمعيات وأهمها المجلس السوداني للجمعيات التطوعية "اسكوفاف" فهو اتحاد للمنظمات التطوعية الوطنية أنشئ عام 1979 لتحقيق التنمية والتنسيق وتبادل المعلومات بين المنظمات الوطنية وتشكيل حلقة اتصال بينها وبين الجهات الأخرى.

لقد لعبت هذه التنظيمات أدوارا مقدرة في العمل الوطني وانخرطت في نشاط سياسي واسع إبان مرحلة الكفاح ضد الاستعمار، حيث شارك الطلاب والعمال والنساء بقسط وافر في هذا الصراع، وقادوا إضرابات عمت كل أنحاء القطر، وكان من المفترض أن تستغل النقابات عن القوى السياسية. وأن توجه جهودها لخدمة قطاعاتها. لكن هذه التنظيمات وقعت تحت تأثير الأحزاب السياسية حتى تحول بعضها من تنظيمات نقابية إلى أذرع للأحزاب السياسية وسط العمال والطلاب والموظفين.

لقد انعكس الصراع بين هذه الأحزاب على العمال والطلاب خاصة وكان لذلك أثارها السلبية على هذه القطاعات لان النقابات بارتباطاتها السياسية هذه فقدت استقلالها وحيادها، وتركت مشاكل العمال والطلاب جانبا وانغمست في النشاط السياسي فأدى ذلك إلى التباعد بينها وبين جماهيرها والقادة إلى تناقض في مواقفها في كثير من الأحيان بسبب مجاراتها للأحداث السياسية ولا يزال التسييس هو أهم سمات المجتمع السوداني .

ويمكن وصف المجتمع السوداني في 5 مميزات أساسية هي:¹

1. التسييس: غدت هذه التنظيمات كما سبقت الإشارة، ذرعا لتنظيمات سياسية معينة مما أفرغها من محتواها وجعلها ضعيفة وعديمة الجدوى.

¹ بهاء الدين مكايي محمد قبلي، المرجع السابق.

2. ضعف التدريب وبرامج التنمية البشرية: فلا تزال قيادة هذه التنظيمات تفتقر إلى القدرات اللازمة لتسيير أمورها بالصورة المطلوبة، وبالتالي فهي بحاجة إلى برامج لرفع وتعزيز القدرات لدى قياداتها.
3. غياب الثقة بينها وبين مؤسسات الدولة: فمن ناحية يبدو وكأن لهذه التنظيمات مهمة الأساسية تتمثل في معارضة السلطات القائمة، ومن ناحية أخرى تنظر الحكومة إلى بعض هذه التنظيمات على أنها تنظيمات معادية ولها ارتباطات خارجية خاصة تلك التي تعمل في مجال حقوق الإنسان، وهو ما أضعف العلاقة بين الطرفين وانعكس ذلك على أداء الحكومة والمجتمع المدني معا.
4. غياب التنسيق فيما بينهما، فمع كثرة التنظيمات المجتمعية ووجود تشابه في أنشطتها وأهدافها إلا أن التنسيق فيما بينهما لا يزال ضعيفا لغياب الدور الفعلي لها.
5. ضعف أو غياب التمويل؛ حيث تعاني أغلب هذه المنظمات مشكلة التمويل، وما لم تحل المشكلة ستظل هذه التنظيمات ضعيفة وعديمة الجدوى فتخضع للسلطات والجهات الممولة لها.¹

المطلب الرابع: الفشل السياسي

فشلت جميع الحكومات المدنية والعسكرية التي تعاقبت على حكم السودان منذ الاستقلال وحتى الآن في وضع برنامج وطني يحقق التنمية والاستقرار، ويحقق الإجماع الوطني المنشود، تتوافق عليه جميع الانصراف الفكرية والسياسية والمجتمعية ويحقق مصالح الوطن والمواطن.

كما فشلت في خلق انتماء وطني وجعل المجتمع يتجاوز الانتماءات التقليدية والقبلية والجهوية والطائفية والصراعات التي تأخذ الطابع العنصري والجهوي والقبلي، الذي بدوره أدى إلى هذه الأزمات المعقدة التي تمر بها الدولة السودانية. فشلت أيضا في بناء تنظيمات حزبية قوية قادرة على قيادة المجتمع وتحقيق مصلحة الوطن والمواطن. على اعتبار أن الأحزاب هي أداة الفعل السياسي الأساسي

¹ بهاء الدين مكاوي محمد قبلي، المرجع السابق.

في المجتمع والتغيير المجتمعي، فضعف الأحزاب السياسية في أي بلد وانعدام فعاليتها يساهم في تكريس التخلف ومعاناة الشعوب، فقد أدى ضعف الأحزاب السياسية السودانية بمختلف توجهاتها وعدم فعاليتها في المجتمع إلى ضعف الثقافة السياسية والحزبية، مما أدى إلى بحث هذا المجتمع على مصدر آخر يستمد منه هذه الثقافة السياسية، وهنا يبرز دور القبيلة والطائفية والجهوية.¹

بالإضافة إلى ضعف الأحزاب والتنظيمات السياسية فإن ارتفاع مستوى الفساد والمحسوبية والعنصرية والطائفية والجهوية من الأسباب الرئيسة في وصول البلاد إلى هذا النفق والمحك التاريخي للسودان وهذا التحدي الصعب لكل السودانين في بقاء السودان أو انهيارها.

فإن النظام السياسي السوداني يعاني من العديد من المشاكل التي تدل على فشله من جميع النواحي فإذا عدنا إلى قاموس "بنفوين" للعلاقات الدولية فهو يعرف الدول الفاشلة بأنها الدول التي حدث فيها انهيار للقانون والنظام والخدمات الأساسية في دول متعددة الاثنيات وتقتن هذه الظاهرة بصراع طائفي مرير وقومية اثنية عنيفة وروح عسكرية وربما صراع إقليمي مستوطن "فهذه الرؤية تربط الفشل الدولتي بالصراع الاثني والحروب الأهلية، وهذا ما تمتاز به السودان فهي تحمل كلتا الصفتين الحرب الأهلية والصراع الاثني في مجتمعا. وفق التصنيف السنوي الرابع الصادر عن المجلة الأمريكية بالاشتراك مع "صندوق السلام" فقد جاءت الصومال على رأس الدول الفاشلة برصيد 114.2 نقطة تليها السودان في المركز الثاني برصيد 113 نقطة وذلك وفق معايير اجتماعية واقتصادية وسياسية وأشار التقرير إلى أن التصنيف اعتمد على 12 مؤشرا لقياس مدى نجاح و فشل حكومات الدول في التعامل مع المشكلات المختلفة التي واجهتها على مدار العام، وذلك يتنوع ما بين مؤشرات اجتماعية واقتصادية وسياسية بالإضافة إلى مؤشرات عسكرية، وتم التواصل إلى هذه المؤشرات بعد استطلاع رأي نحو 30 ألف خبير دولي خلال الفترة من ماي 2007 إلى سبتمبر من العام نفسه.

¹ إسماعيل أحمد محمد، فشل الحكومات التي مرت على السودان منذ الاستقلال، متحصل عليه:

عانت السودان العديد من الصراعات الاثنية والحروب الأهلية التي أدت إلى هشاشة النظام السياسي وهذا ما بآء بالفشل في جميع النواحي خاصة الصراعات التي كانت تقوم في الجنوب وأزمة دارفور فهذه الأزمة قضت على الدولة السودانية ككتلة واحدة أو كنظام سياسي موحد؛ حيث انشق السودان إلى جزأين شمالي وجنوبي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الفشل السياسي الذريع الذي أصاب النظام ككل.¹

وإذا رجعنا إلى أسباب الانفصال الشمال والجنوب فهي عديدة لكن في أغلبها ألب عرقية واثنية وتهميش من طرف الشمال للجنوب ومن أهم الأزمات التي أدت إلى الانفصال هي أزمة دارفور والجنوب الذي أدى إلى انقسام السودان إلى شطرين.

فقد عرف إقليم دارفور صراعات بين الرعاة والمزارعين غذتها الانتماءات القبلية لكل طرف فالتركيبة القبلية والنزاع على الموارد الطبيعية الشحيحة كانت وراء أغلب النزاعات في دارفور، وتعتبر دارفور المنطقة الحساسة التي تعاني منها السودان من حيث تجارة السلاح لأنها تأقلمت مع الصراعات الداخلية لإفريقيا الوسطى، فأصبح إقليم دارفور سوق لتجارة السلاح. ويعتبر دارفور أيضا قاعدة تشاد الخلفية فأغلب الانقلابات التي حدثت في تشاد تم تدبيرها من دارفور.

وفي معرض تحليل لجذور الصراع في دارفور، يقول محمود ممداني:

"سنرى أن العنف في دارفور كان مدفوعا بمسألتين: واحدة محلية، والأخرى وطنية، تركزت النقمة المحلية على الأرض، وهي ذات خلفية مزدوجة: الخلفية العميقة هي الإرث الاستعماري الذي قسم دارفور بين القبائل، بحيث أعطى بعضها أراضي وحرم الأخرى. أما الخلفية المباشرة فهي أربعة عقود من

¹ توفيق المديني، تاريخ الصراع السياسية في السودان والصومال. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،

الجفاف والتصحر فقامت صراعات بين القبائل التي تمتلك الأرض والقبائل التي لا تمتلكها فالتمرد هو الذي أوصل الحال إلى حرب أهلية قبلية متواصلة¹

أما عن جنوب السودان فالحال يختلف تماما عن دارفور، فالجنوبيون يطالبون بالانفصال عن السودان الأم، وقيام كيان جديد تحت اسم جنوب السودان، ومنذ أن تم توقيع اتفاقية نيفاشا 2005، استمر مؤشر عدم الثقة بين شريكي الحكم الرئيسيين في السودان "حزب المؤتمر الوطني" والحركة الشعبية لتحرير السودان" في اتجاه تصاعدي، فقد منحت هذه الاتفاقية جنوب السودان قدرا من الحكم الذاتي، وتمثل ذلك في حصول الجنوب على دستور خاص يقوم على الفصل بين الدين والدولة، وجيش وعملة خاصة به.

لقد أسفرت النتائج الرسمية لاستفتاء جنوب السودان الذي جرى يوم 9 جانفي 2011 عن اختيار الانفصال من قبل سكان جنوب السودان. بنحو 98,83 % حيث شكل الاستفتاء التاريخي الذي جرى في جنوب السودان منعطفًا ليس فقط في تاريخ البلاد الذي مزقته الحروب الأهلية منذ أكثر من نصف قرن². بل إن الانفصال في اللغة السياسية يعتبر فشل سياسي ذريع لأنه يدل على أن السياسة القائمة لم تستطيع الصمود أمام الأزمة وهنا تحقق الفشل السياسي وهو ما أثبتته التقارير قوائم الدول الفاشلة فحتى اليوم صدرت ثلاثة قوائم في تقرير 2005 ضمة القائمة الأول (75 دولة) احتلت فيها السودان المرتبة الثالثة، وفي 2005 القائمة الثانية (146 دولة) كانت السودان في المرتبة الأولى، وحتى في 2007 القائمة الثالثة (177 دولة) بقيت السودان المرتبة الأولى³.

¹ توفيق المدني، المرجع السابق ص 86.

² الوجود نفسه، ص، ص 91، 105.

³ راكان المجالي، المرجع السابق.

الفصل الثالث:

نحو إصلاح النظام السياسي السوداني

المبحث الأول: ترشيح الحكم

المطلب الأول: تبني النظام الفيدرالي

من أجل أن تتلائم جماهير الشعب السوداني مع المعارضة لخلق دولة الدستور -لأنهما اللاعبان الأساسيان في تشكيل سودان الغد - نرى أنه من الأهمية بإمكان، بل واجب وطني يقع على عاتق الكتاب والمفكرين الوطنيين أن يقدموا تنويراً وافياً لهاتين الفئتين، وتزويدهما بمعلومات علمية ومعرفية تساعدهما في اتخاذ قرارات سليمة في مجالات المسائل الخلافية مثل حسم الهوية الوطنية، وأيضاً في المسائل الغير الواضحة مثل الفيدرالية.

بالنظر الى أنظمة الحكم في العالم هناك نظامين لإدارة شؤون الدول هما نظام الحكم المركزي والحكم اللامركزي. فنظام الحكم المركزي هو الذي تتركز فيه كل السلطات السياسية والإدارية والمالية في المركز بالدستور. لكن رغم ذلك يمكن للمركز أن يخول جزء من سلطاته لأي إقليم بالقانون وليس بالضرورة أن يكون التفويض بنفس المستوى لنفس المسألة إذا كان لأكثر من إقليم واحد. ومن جانب آخر لا توجد قاعدة ثابتة في النظم المركزية تحدد فترة التفويض، عندما تريد أن تفعل ذلك.¹

أما نظام الحكم اللامركزي، فهو النظام الذي يتم فيه التوزيع بين السلطات المركزية والسلطات الدنيا - الولايات- في مجالات التشريع والتنفيذ بالدستور. والجدير بالذكر أن السلطة القضائية في حالات الحكم اللامركزي، هي في الأساس سلطة اتحادية، لكن هناك بعض الحالات تكون للولايات سلطات قضائية خاصة بها. مثل القضاء الشرعي الإسلامي في بعض ولايات نيجيريا الشمالية المسلمة، وعلى رأسها ولاية "زفرا". أو بعض ولايات الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تطبق حكم الإعدام. لكن كل هذا لا يعني توزيع السلطات القضائية بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، بقدر ما هي إجراءات

¹ أبكر أبو البشر محمد، لنظام الفيدرالي لإدارة الدولة السودانية، متحصل عليه:

استثنائية لسن تشريعات ولائحة لعلاج أوضاع خاصة في تلك الولايات، وبالطبع لا ترقى هذه التشريعات لكي تعم على المستوى القومي في الدولة المعنية.

ونظام الحكم اللامركزي هذا يحتمل عدة أوجه منها الفيدرالية، والكنفدرالية، والإقليمية، والحكم الذاتي. والفرق الأساسي بين هذه المسميات هو درجة توزيع السلطات بين المركز والأقاليم بالدستور. فكما إزدادت السلطات الممنوحة للأقاليم كلما تطور الأمر من الإقليمية إلى الكنفدرالية. والكنفدرالية هي أعلى درجات اللامركزية حتى الآن في مفهومها المتطور دستوريا من الذي كانت تُعرف به في السابق "إنها شكل من أشكال الاتحاد بين دولتين أو أكثر بحيث تقوم سلطة مركزية مشتركة بممارسة بعض صلاحياتها وتسمى الاتحاد التعاهدي. وفي كل الأحوال يبقى النظام الفيدرالي كحالة وسطية هو أشهر أوجه اللامركزية لإدارة الدول في عالم اليوم".¹

يعتبر النظام الفيدرالي نظام سياسي للحكم يجمع عدد من الدويلات أو الأقاليم أو الإمارات في اتحاد أكبر وأقوى غير مركزي، تحتفظ فيه هذه الدويلات بهويتها السياسية. في هذا الاتحاد يتم تقسيم السلطات التشريعية والتنفيذية وفقا للدستور، الذي بموجبه تنشأ ولايات أو أقاليم تؤول إليها سلطات تشريعية وتنفيذية في الشؤون المحلية التي تخص كل ولاية مع وجود سلطات مشتركة بين المركز والولايات في بعض الأحيان. ومن أمثلة السلطات المحلية للولايات. نجد في مقدمتها الخدمات الصحية والأمن المحلي، رعاية وتطوير الثقافات المحلية، التعليم قبل المرحلة الجامعية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والضرائب المحلية... إلخ. وفي الجانب الآخر تتولى السلطة الاتحادية أمر التشريع والتنفيذ للمسائل القومية ذات الصلة السيادية التي لا تتجزأ، من أمثلة ذلك العلم والنشيد الوطني، الجيش، العلاقات الخارجية، العملة، التعليم العالي، المشاريع القومية مثل مياه الأنهار والموانئ البحرية و ثروات باطن الأرض كالبتترول ... إلخ. وكما تسمى السلطة المركزية بالاتحاد (Federation) نجد أن الأقاليم تتخذ عدة أسماء لنفس الغرض،

¹ أبكر أبو البشر محمد، المرجع السابق.

مثلاً ولاية State وهي أشهر المسميات، إقليم (Region) ، إمارة (Emirate) محافظة (Province)، مقاطعة (Territorial District or County)¹.

إن من الدوافع الرئيسية التي أدت إلى المناداة بالنظام الفيدرالي السوداني، هو فشل النظام المركزي منذ نشأة الدولة السودانية في العام 1820م في إدارة البلد. والدليل على ذلك أنه لم ينعم السودان باستقرار أمني وسياسي منذ ذلك التاريخ وحتى بعد انفصال الجنوب في شهر جويلية 2011م، حيث لم تتوقف وتيرة ثورات الأقاليم المختلفة ضد المركز. كما أن تجربتي الحكم المحلي، في فترة "النميري" ولنظام "الشاه" الحالي الذي يسمى بالفيدرالي، قد فشلا بسبب قيامهما على أسس خاطئة، أي كليهما أنشئ بالقانون وليس بالدستور، الذي يقوم هو الآخر بإرضاء كل أهل البلد. لهذا نجد أن النميري قد ألغى دستور السودان لسنة 1973م، بعد عشرة سنوات فقط، أي في العام 1983م، لأنه لم يستند إلى سند شعبي.²

وحالة السودان وبالرغم من أنها تسمى بالفيدرالية، إلا أن المعايير العالمية لا تنطبق عليها حتى يتم الجزم بوجود نظام سياسي فيدرالي في السودان، لهذا نكرر القول، فعلى الرغم من التشابه في الأنظمة السياسية إلا أنه لا يوجد تطابق كامل. لهذا يمكن أن القول أن الفرق الأساسي بين النظامين الفيدرالي والمركزي، هو أن النظام الفيدرالي يقوم على رغبة طوعية من القاعدة فيما يخص توزيع السلطات، بينما يقوم النظام المركزي على تفويض السلطات من القمة للقاعدة.

إضافةً إلى ذلك هناك سببان قويان يستدعيان إنشاء نظام فيدرالي في السودان، هما المساحة الشاسعة للبلاد والظرف التاريخي لقيام الدولة السودانية. فقبل انفصال الجنوب كان تاسع أكبر دولة مساحةً في العالم، لهذا أثبتت التجربة صعوبة إدارته من المركز. ومن الناحية التاريخية، دولة السودان هي نتاج لإخضاع الممالك والسلطنات بقوة السلاح - كانت دولاً قائمة بذاتها - وكان لكل دولة إرثها التاريخي في إدارة نفسها تختلف عن الأخرى. فعلى سبيل المثال، تعتبر سلطنة دارفور من الدول التي طبقت النظام

¹ Quel avenir pour le soudan, 13 mai 2014.in www.senat.fr/ga/ga-023/ga-023-mono.0html

² أبكر أبو البشر محمد، المرجع السابق.

الفيدرالي الإثني لفترة فاقت الأربعمئة عام، في ذلك أن النظام القبلي يعطي الحق لزعيم القبيلة أو العشيرة أن يمارس السلطات الإدارية والمالية والسياسية والقضائية؛ بمرسوم سلطاني يحدد تلك الصلاحيات. لكن تبقى أن الفيدرالية الإثنية التي طبقت في سلطنة دارفور لم تكن مستوفية للمواصفات العالمية في عصرنا هذا من تجربة السودان الإدارية والسياسية منذ أن أصبح دولة واحدة، مما يستدعي إقامة نظام فيدرالي حقيقي يستوفي المواصفات العالمية، في مقدمة ذلك أن تستوفي المقومات حتى يكون البناء متيناً من القاعدة.

ليست هنالك تجربة محددة يمكن تطبيقها بنفس المستوى على كل الدول، التي ترغب في تأسيس نظام فيدرالي سياسي، فكل دولة لها تجربتها الخاصة التي تلائم بيئتها. لكن هناك اجماع عام على قاعدة رئيسية توضح المقومات التي يجب أن تتوفر لإنجاح النظام الفيدرالي منها:¹

• **الدستور:** في البدء، يجب أن تنشأ الدولة الفيدرالية بموجب دستور يستند على عقد اجتماعي يتفق عليه الجميع، مثل هذا الدستور الوطني هو الذي يحدد عدد مستويات الحكم، إثنين أو أكثر وبالتالي يحدد توزيع السلطات بين هذه المستويات ومعها كيفية ممارسة هذه السلطات. بل وفوق كل هذا يضع قيوداً بحيث لا تتدخل إحدى المستويات في شؤون المستوى الآخر المخولة بالدستور. لهذا تصبح جميع السلطات وعلى كل المستويات مخولة دستورياً، وأي مخالفة تصبح عملاً غير دستوري مما تؤهله بأن يكون باطلاً.

في السودان تقتضي الضرورة قيام نظام فيدرالي بموجب دستور منشأ باجماع كل أهل البلد، لأن الملاحظ وجود بعض الفعاليات السياسية التي لا ترغب في قيام النظام الفيدرالي. لهذا نرى أهمية الاجماع القومي لضمان الاستمرارية.

¹ أبكر أبو البشر محمد، المرجع السابق.

• **الديمقراطية:** تشير الديمقراطية في معناها العام، إلى حالة المجتمع التي يتمتع فيها جميع المواطنون البالغون بحقوق متساوية في القرارات التي تؤثر على سير حياتهم، أو في مواقع أخرى تفسر الديمقراطية بأنها حكم الشعب بالشعب. بمعنى أنه لا يوجد اتفاق عالمي موحد لمفهوم مصطلح الديمقراطية، لكن هناك اتفاق عام منذ القدم بأن قيم المساواة والحريات هما صفتان أساسيتان في صلب الديمقراطية. من جانب آخر تعني الفيدرالية إعطاء الفرصة - الحرية - لجميع شعوب البلد الواحد للمشاركة في إدارة شؤون الدولة، وحق المشاركة هذا يصل في بعض الأحيان إلى مستوى البلديات - حق المساواة في كل مستويات الحكم. وهذا يقودنا بأن نخلص إلى أن الطريقة الديمقراطية للحكم هي من أساسيات الفيدرالية؛ لأن من يضع القانون يعرف أكثر من غيره كيف يجب أن ينفذ. في ذلك إن الشعب إقليم ما عندما يشرع في إدارة شؤونه الداخلية هو أدري بآليات محاسبة السلطة التنفيذية المحلية المختارة بواسطة شعب الإقليم المعني وليس من المركز.

• **القضاء:** إن السلطة القضائية هي الجهة الوحيدة المختصة بتفسير بنود الدستور، وبالتالي هي التي تحكم وتفصل بين الناس في المسائل القانونية، وهي الحكم بين مؤسسات الدولة بما فيها المركز والولاية، فلا تتدخل أية واحدة منهما في شؤون الآخر؛ لأن هذه الشؤون مقررة بالدستور. لهذا يجب أن تكون السلطة القضائية مستقلة تماماً عن السلطتين التشريعية والتنفيذية.¹

• **الفيدرالية المالية:** تعد الفيدرالية المالية إحدى فروع الاقتصاد العام التي تعني بتوزيع مال الدولة على مستويين أساسيين، رأسي وأفقى. وعلى هذا الأساس فإن مفهوم الفيدرالية المالية هو علاقات التوزيع الرأسي والأفقى لمال الدولة على مستويات الحكم المختلفة. فالتوزيع الرأسي يهدف إلى تحويل الأموال من المستوى الأعلى - الاتحاد - للمستوى الذي يليه - الولاية - وذلك لتلبية متطلبات السلطات الممنوحة للولايات. أما الهدف من التوزيع الأفقي، والذي يتم بين الولايات فهو لتحقيق العدالة في التسمية غير

¹ أبكر أبو البشر محمد، المرجع السابق.

المتوازنة بين الأقاليم المختلفة، مثال ذلك طول الطرق المعبدة في إقليم دارفور بأكمله لا يزيد عن 295 كلم وهي المسافة التي تربط مدن "منواشي ونيالا وزالنجي"، مقارنة بالطرق المعبدة في الإقليم الشمالي على ضفتي النيل - شرق النيل وغرب النيل - والتي تفوق طولها عن 1000 كلم. مثل عدم التوازن هذا في خدمات الطرق هو الذي يستدعي التوزيع العادل لمال الدولة.¹

المطلب الثاني: إصلاح النظام السياسي

لقد عان السودان الصراع السياسي الطويل، والذي امتد منذ منتصف القرن العشرين، بالإضافة إلى أن دورة الانقلابات العسكرية قد عطلت تطور النظم السياسية والمؤسسات التشريعية، كما أن ممارسات النظام الحزبي التعددي نفسه في السودان كانت عائقاً في معظم الأحوال أمام التطور نتيجةً للانحلال بالصراع الحزبي وتجاهل قضايا الوطن والدولة، فضلاً عن التحولات التي حدثت في ربع القرن الماضي من زيادة لرقعة الصراعات وظهور قوى سياسية ومجتمعية جديدة ذات مطالب عادلة، الأمر الذي تطلب ضرورة إعادة النظر في المؤسسات السياسية والدستورية وأجهزة الحكم لتستوعب التغييرات التي حدثت وتواجه أي تصدعات قد تحدث للنظام السياسي.

إصلاح الممارسات السياسية والأحزاب

إن الأحزاب السياسية السودانية باعتبارها حلقة وصل بين الشعب والنظام السياسي تضائل دورها الفاعل، مما أدى إلى انقسام الأحزاب وانشطارها في سبيل التمسك بالسلطة، بينما قادت الممارسات السياسية الحزبية غير الرشيدة إلى تمزيق المجتمع السوداني وتحطيم نسيجه الاجتماعي، بالإضافة إلى أن تجربة الانتخابات الأخيرة في 2010م، ورغم أنها تمثل طفرة في الممارسة الانتخابية في السودان، إلا أنه قد شابتها الكثير من العيوب؛ على ذلك فإن مقومات الإصلاح تتمثل في:

¹ أبكر أبو البشر محمد، المرجع السابق.

- إجراء كل الأحزاب إصلاحات حقيقية داخل منظومتها تشتمل -دون أن تقتصر -على عمل نظام داخلي واضح لكل حزب ونظام تدريبي للأعضاء والكوادر.
- على كل حزب سياسي طرح برامج حقيقية وواضحة للشعب¹.
- تبني وثيقة أخلاقية للممارسة السياسية ميثاق شرف تضعها الأحزاب وتلتزم بها .
- نشر ثقافة الالتزام بالدستور .
- إجراء تعديلات جوهرية على قانون الانتخابات تشتمل - دون أن تقتصر - على سقف الصرف على الحملة الانتخابية؛ سلطة إعادة الفرز والانتخابات والزمن الكافي للجدول الانتخابي.
- إتباع أسلوب التمثيل النسبي في الانتخابات القادمة بما لا يقل عن نصف مقاعد الجمعية التشريعية الاتحادية ومجالس الولايات .
- تقليص عضوية المجالس التشريعية الولائية وتوسيع الدوائر الجغرافية لتتجاوز حدودها العرقية بقدر الإمكان².

إصلاح نظام الحكم ومؤسسات الدولة:

عدم ثبات نظام الحكم في السودان في تحديد نوع الدولة وطريقة الحكم والتأرجح بين المركزية واللامركزية أضر بمؤسسات الحكم وعلى الرغم من أن النظام الاتحادي واللامركزي والحكم المحلي برأي الكثيرين هو الأسلوب الأمثل إلا أن التجربة تقتضي المراجعة لإصلاح العيوب الهيكلية وعيوب التشريعات وعيوب الممارسة بما يعيد السلطة إلى الشعب. أما الخدمة المدنية والتي هي ذات ارتباط مباشر بالجمهور فقد أدخل التسييس المستمر بنظمها منذ التطهير وحتى التمكين، كما أن ضعف الرواتب والمخصصات،

¹ أحمد عبد العزيز الكاروري، التوصيات لمؤتمر قضايا الإصلاح السياسي في السودان، متحصل عليه:

<http://www.alnilin.com/news-action-show-id-70986.htm>

² أحمد عبد العزيز الكاروري، المرجع السابق.

وعدم العدالة في توزيعها وعدم التدريب إلى جانب ضعف الرقابة، أدى ذلك لاستشراء الفساد، وعليه فإن الإصلاح يكون بـ:

- الاتفاق على صيغة للنظام السياسي والإبقاء على شكل الحكم الاتحادي بعد مراجعته.
- انتخاب مجلس تأسيسي يمثل السودانيين عبر مفوضية الانتخابات لوضع الدستور الدائم للبلاد والقوانين الأخرى المرتبطة بالعمل السياسي وعرضها للاستفتاء الشعبي.
- تقييد التقرير في القضايا المصيرية بالاستفتاء الشعبي.
- الحكم المحلي هو مستوى للحكم، يقنن بالدستور وليس شأن ولائي.
- إصلاح قوانين الحكم المحلي وهياكله الإدارية والمالية بحيث يكون المجلس المحلي ممثلاً لرغبات وتطلعات الجمهور.
- تقوية ولاية وزارة الحكم اللامركزي المجلس الأعلى على الضباط الإداريين مع الاهتمام بتأهيلهم وتدريبهم .
- إعادة النظر في قسمة الموارد والعائدات بين الولاية والمحلية .
- إعادة النظر في هياكل مؤسسات الخدمة المدنية وكافة من يشغلون في هذه الهياكل .
- إصلاح قوانين الخدمة المدنية.
- اعتماد الكفاءة في التعيين والترقية وليس الولاء أو المحسوبية أو الجهوية أو العرقية.
- حظر شاغلي مناصب مؤسسات الدولة من ممارسة العمل الاستثماري أو التجاري¹.

إصلاح سياسة السودان الخارجية

تمثل السياسة الخارجية أحد أهم صمامات الحماية للمصالح الوطنية والأمن الداخلي ووسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والثقافية، وقد شهدت ساحة العلاقات الخارجية السودانية العديد من المعارك

¹ أحمد عبد العزيز الكاروري، المرجع السابق

الدبلوماسية كان السبب الأبرز فيها هو النزاعات الداخلية. ومن ناحية أخرى اتسمت علاقات السودان مع دول الجوار الإفريقي بالضعف مقارنةً مع بقية مكونات الأسرة الدولية، و عليه فإن توصيات تطوير السياسة الخارجية تتمثل في الآتي:

- صياغة إستراتيجية واضحة لسياسة السودان الخارجية تهدف إلى توثيق وتطبيع علاقات السودان بالمنظمات الدولية والفاعلين الدوليين والى إعفاء ديون السودان وشطبه من قائمة الدول الراعية للإرهاب .
- تطوير فرص التعاون الخارجي في مجالي الدعم الفني والمالي .
- تنمية وتقوية العلاقات مع دولة جنوب السودان في شتى المجالات كأولوية إستراتيجية.
- الاهتمام بتقوية العلاقات مع دول الجوار الإفريقي وإشياء منطقة تكامل على الحدود مع إثيوبيا.
- ضبط الخطاب السياسي الداخلي المتعلق بالخارج، مع منع الحديث في مسائل السياسة الخارجية وعلاقات السودان الدولية دون الرجوع لوزارتي الخارجية أو الإعلام.

إصلاح مؤسسات المجتمع المدني

على الرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني لا تمارس السلطة ولا تستهدف أرباحاً اقتصادية، إلا أنها تضطلع بدور سياسي يتمثل في المساهمة في صياغة القرارات من موقعها خارج المؤسسات السياسية. لكن دخول مؤسسات المجتمع المدني في السودان في صدامات متكررة ومواجهات مع الحكومة أضعفها عن أداء دورها وصرفها للقيام بأدوار ثانوية وجعلها منكفئة عن المشاركة الشعبية الواضحة في البناء والتنمية، فإذا أضفنا لذلك شح مصادر التمويل نجد أن مؤسسات المجتمع المدني في السودان تواجه مأزقاً حقيقياً.¹

والإصلاح يتمثل في:

¹ أحمد عبد العزيز الكاروري، المرجع السابق.

- النظر إلى منظمات المجتمع المدني كفاعل حقيقي بين المجتمع والحكومة.
- إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، وتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات ونشاطاتها في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية.
- إعطاء منظمات المجتمع المدني بعدها الجماهيري والتأكيد على ديمقراطية نظامها الداخلي¹.

المطلب الثالث: إصلاح الجهاز الإداري

يعيش العالم أجمع مرحلة إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، غايتها جميعاً رفاهية المواطن وسعادته من خلال إشباع رغباته وتلبية احتياجاته بأقل جهد وتكلفة وبجودة عالية. وهذه الرفاهية تحققها مؤسسات تتمتع بثقة جمهورها من خلال كفاءة تنظيماتها الإدارية ونظمها التشريعية والرقابية، وتتمتع بالثبات والاستقرار وقادرة على مواكبة التطور التقني والنظم العالمية. ويلعب الإصلاح الإداري دوراً حيوياً في تطوير وتحديث الجهاز الإداري للدولة لإحداث تنمية إدارية من خلال معالجة الاختلالات الإدارية، والعمل على الترقية أداء هذه المؤسسات لكي تكون مميزة ومتميزة في خدماتها ومنافستها للأسواق العالمية.

ومنذ الاستقلال السودان انعقدت لجان وورشات ومؤتمرات خرجت بتوصيات لإصلاح الخدمة المدنية إلا أنه لم يُعمل بمعظمها، ومرد ذلك لجملة عوامل من أهمها الفهم للإصلاح الإداري لا يزال قاصراً والرؤية ولا تزال غير واضحة، وما ساعد على ذلك عدم ثبات الاستقرار الجهاز التنفيذي للدولة وأجهزة الإصلاح الإداري حتى يومنا هذا. من أجل أحداث تنمية حقيقية لمؤسسات الدولة ظل المتغيرات الإقليمية والدولية يتطلع الشعب السوداني إلى دولة المؤسسات المرتكزة على الشفافية والمساءلة وسيادة القانون وعدالة توزيع الفرص والسلطة والثروة، دولة تملك رؤية واضحة ونظرة مستقبلية للبناء والتنمية، دولة ملتزمة وقادرة على تحديد الأهداف ورسم السياسات والخطط والبرامج. دولة تنظر إلى المواطنين لا

¹ أحمد عبد العزيز الكاروري، المرجع السابق.

كمستهلكين يتلقون الخدمات، بل كمواطنين يشاركون في صنع القرار وفرض التغيير، لإلزام الإدارة بتطوير وتحسين خدماتها.

فهم بحاجة ماسة لإدارة بسيطة في تركيباتها إجراءاتها، قادرة على تقديم الخدمات بمستوى عالٍ من الجودة، وفي متناول يده وبأقل تكلفة وجهد ممكن، لتلبي هذه التطلعات والمتمثلة في حاجتهم لتنمية إدارية شاملة خادمة لهم ملييةً لحاجياتهم.¹

وهنا يبرز الدور الواضح للإصلاح الإداري مؤسسات وأفراد وبرامج بهدف تحديث هذه الإدارة، وتطوير أفرادها ونصوصها وطرقها وأساليبها ومفاهيمها لجعلها إدارة فاعلة ومحركة ومنفذة لقرارات السلطة السياسية.

وبما أن الإدارة هي أداة الدولة الأساسية، فرضا المواطن وقناعته بها يقود إلى الاستقرار السياسي. وتلعب إدارة التغيير الدور الأساسي في هذا النشاط.

فالإصلاح الإداري وإدارة التغيير متلازمان ومترادفان، فإدارة التغيير تُعنى برفع كفاءات ومهارات الموارد البشرية بما يهيئ لهذه الموارد التقبل والتأقلم ودعم التغييرات الجديدة بما يضمن الحفاظ على مستوى عالٍ من الإنتاجية وتحمل المسؤولية والاستمرارية في تحسين الأداء. ويتم التعامل في إدارة التغيير مع مختلف الأبعاد للمؤسسة من ناحية: الأشخاص، العمليات والإجراءات، الهيكل التنظيمي، والثقافة العامة للمؤسسة. و تتم عملية تطبيق إدارة التغيير من المراحل الأولى للمشروع، و عملية تخطيط المشاريع واستدراج العروض، إلى مرحلة التطبيق ومن الضروري التفريق بين الإصلاح الإداري، كعمل تقني هدفه التطوير، وبين مكافحة الفساد. هذا الأخير يخرج واقعاً وقانوناً عن صلاحيات الإصلاح

¹ التوم سيد أحمد البطري، مستقبل الإصلاح الإداري في دولة المؤسسات والتنمية الإدارية بالسودان. متحصل عليه:

<http://www.sudanile.com/2008-05-19-17-39-36/34-2008-05-19-17-14-27/48703-2013-01-05-19-18-52.html>

الإداري، ويدخل بالتالي في إطار مسؤوليات الأجهزة الرقابية المتخصصة. كمفوضية الفساد والهيئة العامة للمحاسبة والرقابة الإدارية.¹

إن التجربة السودانية غير منعزلة عن الواقع العالمي ، فتاريخ جهود الإصلاح الإداري المؤسسي في السودان يرجع إلى أوائل الخمسينات حيث أنشئ مكتب للتنظيم وأساليب العمل في ديوان شؤون الخدمة بمصلحة المالية بوزارة الخزانة 1952م .

وحرص السودان على وضع لبنات وقواعد راسخة لخدمة مدنية متطورة مستمدة من تجربة المملكة المتحدة، فأشرف خبراءؤها عليها تأسيساً لمؤسساتها وتأهيلاً لكوادرها، ودعمًا بالتدريب الخارجي لكوادرها وإيفاد الخبراء منذ بداية التجربة في الخمسينيات من القرن المنصرم وحتى قيام وزارة الخدمة العامة والإصلاح الإداري عام 1971م.

من جانب آخر ظلت جهود الإصلاح الإداري من خلال لجان وطنية ودولية، وذلك بهدف تحديث الجهاز الإداري لتحقيق الرؤية الخاصة بإصلاح الخدمة المدنية، والتي تتمثل في الآتي :

-جهاز إداري كفاء وفعال، قادر علي مواكبة التغير وتحسن إدارة موارد الدولة، ويقدم خدمة متميزة للمواطنين لنيل رضاهم. حيث كونت عدة لجان لعل أبرزها لجنة تنظيم الخدمة المدنية 1966-1968م، وهي من أهم اللجان التي خرجت بتوصيات ورؤية واضحة للإصلاح أعقبها مؤتمر الإصلاح الإداري 1969م.

- مؤسسات الإصلاح الإداري 1971-2010م

- وزارة الخدمة العامة والإصلاح الإداري 1971-1981م

- قسم التنظيم وأساليب والعمل بديوان شؤون الخدمة-وزارة المالية 1981-1989م

¹ التوم سيد أحمد البطري ، المرجع السابق.

- الجهاز المركزي للإصلاح الإداري 1989م (قرار مجلس الوزراء رقم 102 جلسة رقم 52)
- جهاز الرقابة العامة والتقويم الإداري مرسوم مؤقت 1994- وأجازه المجلس الوطني الإنتقالي فبراير 1995م
- الإدارة العامة للتنمية والتطوير الإداري- بوزارة العمل والإصلاح الإداري (1995-2001م)
- المجلس الأعلى للإصلاح الإداري 2001 (مقرار مجلس الوزراء رقم 447)
- المجلس الأعلى للإصلاح الإداري 2008م (قرار مجلس الوزراء المؤقت رقم 43)
- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للإصلاح الإداري -وزارة تنمية الموارد البشرية (مرسوم دستوري رقم 22 لسنة 2010م)¹

أما عن الحلول المقترحة على مستوى المؤسسات (أجهزة الإصلاح الإداري) تتمثل في الآتي:

1 إعادة هيكلة المؤسسات والأجهزة الحكومية وإعادة بناء أجهزة الإصلاح الإداري الاتحادية والولائية، وتمكين مشروع الإصلاح الإداري بالولايات وتجاوز مرحلة التتوير والتبشير به إلي واقع عملي حيث تشهد هذه الأيام عملية بناء أجهزته من خلال قيام مجالس الإصلاح الإداري الولائية فوضع هيكلها الوظيفية، وتم ترشيح خمس مرشحين يمثلون (14) ولاية ليكونوا النواة العملية للأمانة العامة لمجالس الإصلاح الإداري الولائي وذلك بعد مضي (37 عاما) من فكرة للولايات وقيامها تكتمل حلقات الإصلاح الإداري لإحاديًا وولائياً لتعمل في تنسيق وتكامل تام وتنتهي البلاد للعمل الفعلي الجاد لمراجعة وصياغة النظم والقوانين والهيكل والإجراءات والانتقال للعمل الميداني والتطبيق العملي لمعالجة الخلل والقصور.

¹ التوم سيد أحمد البطري ، المرجع السابق.

2. دمج الهياكل التنظيمية والوظيفية للأجهزة ذات الاختصاصات المتشابهة في مجال الإصلاح والرقابة الإدارية في جهاز واحد يتبع لرئاسة الجمهورية أو مجلس الوزراء، يتمتع بسلطات وصلاحيات واسعة مستمدة من الدستور.
3. دعم الأجهزة - وخاصة الإصلاح الإداري - بكوادر متخصصة أكاديمياً ومهنياً و ذات كفاءة وخبرة متنوعة في كافة المجالات؛ لتسهم في قيادة عملية تطوير حقيقي وملموس لكافة الأجهزة .
4. تفعيل وحدات التطوير الإداري والجودة الاتحادية 35 وحدة، وتعميمها على مستوى القطاعين العام و الخاص.
5. نشر ثقافة التطوير والجودة من خلال زيارات ميدانية وندوات وورش عمل لكي تنجح هذه الوحدات من عمل القيادة التنفيذية الوكلاء والأمناء العامون والمدراء العلمون. وشرح وتوضيح هذه الثقافة لكافة المستويات للحصول علي المساندة الايجابية للإصلاح.
6. تدريب ضباط التطوير الإداري والجودة من خلال الدورات الحتمية والمتقدمة والمتخصصة.
7. يجب ألا ينظر لإصلاح الخدمة المدنية بمعزل عن تطوير المجالات الأخرى مثل الإصلاح السياسي و الاقتصادي والصحي والزراعي، ومحاربة الفقر وتحديث القطاعين العام والخاص
8. حياد الأجهزة السياسية، والتركيز على حرفية ومهنية واستقلالية أجهزة الإصلاح من خلال إرساء مقومات ودعائم الديمقراطية
9. حشد القبول والدعم لبرامج الإصلاح من كافة شرائح المجتمع (قيادة وقاعدة) وتناغم الجهازين التشريعي والسياسي من جهة، والخدمة المدنية من الجهة الأخرى مع مشروعات الإصلاح الإداري لضمان نجاح التنفيذ.¹

¹ التوم سيد أحمد البطري ، المرجع السابق.

10. في تسهيل و تبسيط الإجراءات :رفع كفاءة العاملين في تقديم الخدمات في مجالات تسهيل أداء الأعمال وإنشاء مراكز خدمة شاملة للوحدات ذات الاختصاصات المتداخلة في هذا المجال، ومراجعة القوانين واللوائح التي تنظم تقديم الخدمات في مجالات تسهيل أداء الأعمال مع استخدام نظم تقنية المعلومات من أجل تمكين المواطنين في كافة المجتمعات وخصوصا المحلية من تعزيز فرص الحصول على الخدمات بسهولة وبسر وبجودة عالية. أيضا تمكين السلوكيات الداعمة للإنجاز من خلال الاستفادة من الدراسات المقارنة في مجالات الإصلاح واختيار المنهج المناسب من بين المناهج والمدارس المختلفة التي تناولت الإصلاح، والمقترح هنا تبني مدرسة تحسين بيئة العمل فتحسُن الإنتاج مرتبط بتحسين بيئة العمل، ولا بد من أن تتسم المدرسة المقترحة على المبادئ الآتية:

- أن يعلم بأن خدمة المواطنين يجب أن تكون في مقدمة اهتماماته وقادرا على تلبية رغباتهم وتوقعاتهم .
- أن يدرك بأن الفساد ضار ويرفضه الشرع والقيم والتركيز على الرقابة الذاتية
- إرشاد الموظف بقوانين وضوابط الخدمة المدنية وأخلاقياتها كغيرها من المهن الأخرى.
- الوظيفة التزام وطني تمليه دواعي الضمير الحي.¹

¹ التوم سيد أحمد البطري ، المرجع السابق.

المبحث الثاني: تطوير القطاع الاقتصادي

المطلب الأول: إصلاح السياسات الاقتصادية

يتمثل إصلاح السياسات الاقتصادية من خلال السياسات النقدية والنظام المصرفي والسياسة الضريبية ومعالجة الدين القومي.

أ السياسات النقدية

تلجأ الحكومات لاستعمال السياسات النقدية لتنظيم عرض النقود وعرض الائتمان، ومستوى وتركيبية سعر الفائدة، بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية. ولكن تلعب السياسات النقدية في العديد من الدول النامية دوراً أقل أهمية من السياسات الضريبية، نسبة لضعف تطور المصارف والبنية المالية فيها. عادة ما تهدف السياسات النقدية لشيئين:

التأثير على الطلب الكلي من خلال تنظيم أسعار الفائدة، وتوفير الائتمان وتوزيعه. هذا الدور يعني بالتركيز أو الاستقرار. لكن هنالك خلاف حول درجة تدخل الحكومات في سياسات التركيز للسيطرة على الأدوات النقدية، ودور السوق في ذلك.¹

كما للسياسات النقدية أيضاً دور في تشجيع النمو. المهمة الأساسية هنا تتمثل في تحويل الموارد لأغراض الإستثمارين المجالات التي لديها فائض في العرض والتي بها طلب زائد. وعموماً يكون الدافع في عملية التحويل هذه، تحسين الربحية للاستثمار.²

ب أهمية النظام المصرفي:

يمثل النظام المصرفي عنصراً هاماً في إدارة الاقتصاد من خلال السياسات النقدية المقررة للسيطرة على عرض النقود والمرتبطة بدور المصرف المركزي في ذلك، وعلاقته بالمصارف التجارية. هذه العلاقة

¹ منصور يوسف العجب، حول إمكانية سلام عادل ودائم وشامل بالسودان

http://www.d-a.org.uk/opinion/m_agab2.htm

² المرجع نفسه.

ترتبط بالموجهات التي يفرضها المصرف المركزي على المصارف التجارية في تحديد حجم ودائعها الائتمانية، واحتياطياتها النقدية بالمصرف المركزي ، والنسبة القانونية بين الاحتياطي والودائع.

عادة ما يسيطر المصرف المركزي على عرض النقود من خلال حجم الائتمان الذي يوفره لقطاع المصارف والحكومة ، ويفرض الاحتياطي اللازم ، وبإقناع المصارف التجارية لتغيير سلوكها. من الضروري الإشارة هنا إلى أن. من الممكن أن تلجا الحكومة للمصارف التجارية والقطاع الخاص في تمويل مشاريعها.

إن لجوء الحكومة للاستدانة من المصارف التجارية من الممكن أن يزيد من عرض النقود، في حالة زيادة المصارف التجارية لإعارتها للحكومة من دون أن تخفض سلفياتها للقطاع الخاص. ويمكن تحقيق ذلك إذا كان للمصرف المركزي الاستعداد في زيادة عرض الأصول الاحتياطية للمصارف التجارية أو في حالة أن تكون للمصارف التجارية احتياطيات زائدة.¹

في حالة لجوء الحكومة للاستدانة من القطاع الخاص، فإن ذلك لن يقود مباشرة لتغيير في عرض النقود، إذ أن الهدف الأساسي منه هو تحويل للاستهلاك والاستثمار الخاص. فالأثر الحقيقي له يعتمد على الموجهات للقطاع الخاص في تمويل الدين الحكومي. وفي هذا الخصوص تعتبر السندات طويلة الأمد -والتي تمثل أصولا ذات سيولة منخفضة وعائداً عالياً - أكثر فاعلية لتحويل المنصرفات الخاصة عن التي تعتمد الأدوات قصيرة الأمد.

من المهم ان ندرك أيضا أن عرض النقود في الاقتصاد المنفتح يتأثر أيضا بالتغيير في مستوى الاحتياطي من العملات الصعبة. والمرتبط بالعجز أو عدمه في ميزان المدفوعات، ونظام تحديد سعر العملة.²

¹ د. منصور يوسف العجب، المرجع السابق.

² المرجع نفسه.

أهمية تبني سياسة ضرائبية سليمة:

الهدف من السياسة الضرائبية، هو التأثير على مستوى الدخل من خلال إدارة ميزانية الحكومة والتي تشمل على أنواع مختلفة من الإنفاق والإيرادات. ينقسم الإنفاق الحكومي إلى منصرفات جارية، أي التي تشمل على الاستهلاك والدعم والمرتببات والأجور في القطاع العام والإنفاق الرأسمالي المتمثل في الأصول الثابتة للاستثمار العام. أما إيرادات الحكومة فتتمثل في عائدات أرباح المؤسسات الحكومية والضرائب على الدخل والسلع المحلية والضرائب على التجارة و الرسوم الجمركية.

وفي الغالب لا تمثل الضرائب على الدخل، أي الضرائب المباشرة مصدرا هاما في إيرادات الحكومات بالدول النامية. كما توجد بعض الصعاب التي تواجه الحكومات في محاولة التأثير على مستوى الدخل من خلال السياسة الضرائبية. من أسهل الخيارات المتاحة للحكومات، الذي يتمثل في زيادة طباعة النقود. ولكنه ليس بالخيار المفضل في كل الحالات لأنّه على الأسعار، والدخل وسعر الفائدة، وميزان المدفوعات. أما الخيارات الأخرى فتتمثل في تمويل الإنفاق الحكومي بزيادة الضرائب، أو بتشجيع القطاع الخاص لمقابلة الدين الحكومي وشراء السندات الحكومية. ولكن اذا كانت هنالك صعوبة في تطبيق خيار رفع الضرائب والخيارين الأخيرين، فلا مخرج من زيادة طبع النقود على الرغم من أنه يعمل على استدامة العجز في الميزانية ويجعله جزءاً مهيمناً في الأساس النقدي.

إن خيار زيادة طبع النقود لتمويل المنصرفات ذو طابع تضخمي، أما التمويل بواسطة السندات فأثره التضخمي أقل. وعادة ما تلجأ الحكومات للدمج بين الاثنين لتمويل المشاريع. لذلك من المهم وضع كل هذه الاعتبارات في الحسبان عند تحديد الخيار الضرائبي الأمثل. كما نقترح العمل على رفع مساهمة ضريبة الدخل في العائد الضرائبي على الرغم من الجهد المطلوب لذلك، لان ضريبة الدخل تعتبر أكثر عدالة من الضرائب.¹ غير المباشرة أي الضرائب المفروضة على المشتريات وتعمل على إعادة توزيع

¹ منصور يوسف العجب، المرجع السابق.

الدخل بصورة عادلة. لكن من المهم أيضاً عند تحديد الفئات الضرائبية أن يوضع في الحسبان، العبء الضرائبي وأثر الضرائب على العملية الإنتاجية. ونقترح أيضاً إعادة تقييم ضريبة الثروة والأرض والأصول الثابتة، كأداة لتعبئة الفوائض المالية وتحويلها للاستثمار المنتج، وإعادة توزيع الدخل خاصة بالمناطق المهمشة.

للأسف الشديد، قامت الحكومة السودانية ببيع المؤسسات الحكومية بأسعار ضئيلة لمؤيديها في إطار ، ظناً منها بأنها ستوفر عائدات تكون بديلاً للسياسات الضرائبية السليمة. يجب أن يكون واضحاً، أن الخصخصة لن تكن أبداً بديلاً للسياسة الضرائبية السليمة. فبدلاً من إهدار المال العام ببيع المؤسسات العامة بأسعار ضئيلة، كان من المفروض تعزيز ودعم هذه المؤسسات مع إعطائها قدرًا من استقلال القرار مع الشفافية.

ضرورة معالجة الدين القومي

يعتبر السودان على أساس الفرد الواحد من أكثر الدول مديونية. فعبء الديون يتسم بالضخامة، ومن الصعوبة تحمله. أغلب هذه الديون حدثت في السبعينات من القرن الماضي إبان حكم "مايو"، وتمثل متأخرات سداد فوائد الديون فيها أكثر من النصف.

تتسم هذه المديونية أيضاً بتعدد مصادرها كصندوق النقد الدولي، ونادي باريس، والذي يمثل تجمع الدول الأوروبية الغربية الدائنة للسودان على أساس ديون رسمية ثنائية ، ونادي لندن الذي يمثل تجمع المصارف التجارية الدائنة للسودان ومصادر أخرى وتعدد الاتفاقات التي تحكمها، وتكرار جدولتها، وانتهاك العديد من شروطها الأساسية، وشروط جدولتها. كل هذه تعقد من مديونية السودان، ومن الممكن

أن تصعب أي إجراء لإلغاء هذه الديون.¹

ولمواجهة هذه الديون يمكن وضع المقترح الآتي:

¹ منصور يوسف العجب، المرجع السابق.

- إعادة جدولة الديون: في هذا الخصوص يجب أن ندرك أن صندوق النقد الدولي، لا يدخل في تفاوض في هذه المسألة مع الدول التي عليها متأخرات. ولكن على الرغم من هذا الشرط وجد الصندوق أساليباً مختلفة للتحايل عليه في حالة السودان. كما أن العلاقة السياسية الحسنة مع الولايات المتحدة تؤثر على تجاوب الصندوق مع السودان.

- إلغاء الدين: لابد من العمل على إلغاء الدين على السودان، لأنه أرهق كاهل المواطن واستنزف العائدات من الصادرات. على ذلك لابد أن يدخل السودان في مفاوضات مباشرة مع الدائنين وان يتضامن مع الدول التي تطالب بنفس الطلب. في تقديرنا أن تعدد مصادر ديون السودان والمصالح المعقدة للدائنين ربما تعقد من تحقيق هذا الهدف. لكننا نعتقد أن تحقيق السلام بالسودان والمهام الجسام المطلوبة لبنائه تجعل المجتمع الدولي والإقليمي الدول العربية الغنية أكثر تعاطفاً في هذا الخصوص.

- مبادلة الدين: يهدف هذا الإجراء لإستعمال ديون السودان للدول الغربية والمؤسسات المالية، في تمويل التنمية المحلية. يتطلب تحقيق هذا الهدف العمل الجاد بواسطة السودان على إقناع الدائنين بأهميته كمعالجة شاملة لمشكلة الديون وللمساهمة في تنمية المناطق المتضررة بالحرب مما يؤمن السلام. ولتسهيل هذه المهمة لابد لحكومة السودان من تكوين فرقة عمل مشتركة مع الدائنين لمواجهة هذا الأمر.¹

لابد للسودان أن يعمل على معالجة مشكلة ديونه، وذلك لان فشله في سداد الديون والمتأخرات يفرض عليه عقوبات يصعب معها جذب المانحين. وهذا الأمر يتطلب الدراسات الجادة لمواجهته.

المناقشة الجادة مع صندوق النقد الدولي، على إدراج برامج التقشف التي يصر على تطبيقها الصندوق كحزمة من المهم أن ندرك ان برامج التقشف التي تبناها النظام الحالي رضوخاً لموجهات الصندوق، قد وجدت بعض الرضى من الصندوق. هذا الوضع يتطلب إدراكاً جديداً لطبيعة هذه العلاقة

¹ منصور يوسف العجب، المرجع السابق.

المتتملة في الليبرالية الاقتصادية، والإحجام عن تبني تغييرات أساسية في السياسات الاقتصادية المتبعة حالياً كالسياسات الضرائبية وتحرير الاقتصاد وسداد الديون.¹

المطلب الثاني: تطوير القطاعات المنتجة

تتمثل بالأساس في قطاع الصناعة وقطاع الزراعة

-القطاع الصناعي

يعتبر قطاع الصناعة من أهم القطاعات الاقتصادية التي يعتمد عليها لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان؛ لذلك فإن تطويره وتنميته تستوجبان استراتيجية مرنة تأخذ في الاعتبار الترابط والتنسيق مع كافة القطاعات الأخرى تحقيقاً للأهداف الاقتصادية الكلية. وبناء عليه فإن الإستراتيجية الصناعية يجب ألا تؤخذ بمعزل عن استراتيجيات الزراعة والطاقة والتقانية والتجارة والموارد البشرية وغيرها.

ويمثل القطاع الصناعي حجر الزاوية لإحداث أي نهضة تنموية شاملة وذلك لما له من أثر واضح في تحقيق القيمة المضافة لكثير من المنتجات الخام التي تنتج من القطاعات الأخرى. إضافة لما يوفره هذا القطاع من فرص العمل لكثير من الأيدي بمختلف تخصصاتها ومستوياتها، إلى جانب زيادته من القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الداخلية والإقليمية والعالمية خاصة في ظل العولمة. وتحفز الصناعة المجتمع للإنتاج وتوفير سبل الاستقرار والأمان و لان لكل ذلك لاق القطاع الصناعي الاهتمام الكبير حيث وضعت استراتيجية لتنميته وتطويره مركزاً على ضرورة إحداث نهضة صناعية شاملة ترسي دعائم راسخة للاقتصاد الكلي وتحويله من اقتصاد زراعي ورعوي إلى اقتصاد صناعي قوي يحقق القيمة المضافة لمنتجات البلاد الزراعية والحيوانية والمعدنية²

¹ منصور يوسف العجب، المرجع السابق.

² الصناعة في السودان، متحصل عليه :

إن لأهمية الكبيرة التي أعطتها دولة السودان لهذا القطاع كبيرة في الأونة الأخيرة حثت على تقديم مجموعة من التوصيات والتدابير الواجب اتخاذها للنهوض به ولتطويره .

تتمثل فيما يلي:

- 1 رفع مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج القومي وزيادة مساهمته في الصادرات وفي إيرادات الدولة وفي الناتج المحلي الإجمالي¹
- 2 رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنشآت الصناعية الوطنية للوصول إلي طاقات تشغيلية عالية للطاقات العاطلة وإعادة تشغيل والمنتدنية الأداء، وتنفيذ المشروعات الصناعية المتعثرة، والارتقاء بطاقات التشغيل إلي نسب عالية مقارنة مع الطاقات المركبة .
- 3 العمل علي الإكتفاء من جميع السلع الاستهلاكية والغذائية؛ وذلك باستغلال الموارد الوطنية وتحقيق الترابط مع القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى مثل: قطاعات النقانة والطاقة والتجارة والخدمات .
- 4 العمل علي اتباع سياسات آلية السوق في الإنتاج الصناعي باعتباره عنصر هام في التنمية الاقتصادية والصناعية، وتبني سياسات وبرامج لتوجيه الإنتاج الصناعي للتصدير؛ وذلك للاندماج في الأسواق العالمية والخدمات .
- 5 العمل علي تطبيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة، ومطابقة المواصفات القياسية ومعايير جودة المنتجات الصناعية في كل المصانع وفق المعايير العالمية المتعارف عليها .
- 6 العمل علي تطبيق متطلبات الصداقة البيئية في المناطق الصناعية، وحماية البيئة من التلوث الصناعي، والاهتمام بالبيئة الصناعية والمحافظة عليها من التلوث في الحدود المتعارف عليها وذلك من خلال :

¹ وزارة الصناعة والبرامج والاستراتيجيات، متحصل عليه :

- إصدار القوانين التي تنظم حدود الملوثات الصناعية المختلفة.
- نشر مفاهيم وسبل تحقيق الأمن والسلامة الصناعية في المنشآت العاملة.
- استنباط تقنيات بيئية تتلاءم مع ظروف واقع ومتطلبات السودان.
- تخطيط وإرساء موازنة بيئية في المنشآت الصناعية، وتبني نظم إدارة البيئة للحصول على الشهادات الصداقة البيئية ISO 1400.
- ترسيخ مفاهيم إدارة المخلفات الصناعية وتقنيات التدوير وإعادة الاستخدام والتخلص السليم الآمن من المخلفات الصناعية الخطرة.
- 7. العمل على إنشاء وتطوير المناطق والمجمعات الصناعية، وتنمية وتوفير الخدمات والبنى الأساسية التي تحتاجها والمحافظة عليها وتميئتها .
- 8. تقديم التسهيلات والحوافز والرعاية اللازمة لتنمية الصناعة الصناعية الوطنية وحمايتها من المنافسة غير المتكافئة، وتهيئتها للدخول في الأسواق العالمية والإقليمية .
- 9. العمل على تسهيل الحصول على التمويل لقطاع الصناعات التحويلية؛ وذلك عبر مؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية والدولية، والعمل على تخصيص مصارف لتمويل الصناعة الوطنية .
- 10. العمل على تنمية الموارد البشرية بمختلف تخصصاتها ومستوياتها لمقابلة احتياجات الصناعات التحويلية. وذلك باتباع الآتي :
- الاستمرار في إعادة تنظيم الإطار المؤسسي لاستقبال المتغيرات الجديدة بقطاع الصناعة، وذلك أنماط تقوية الأجهزة الإدارية والفنية.¹

¹وزارة الصناعة، المرجع السابق.

• العمل علي مواجهة تبديل أنماط العمل وعلاقات العمل والإنتاج المتوقع نتيجة للتطور التقني المتسارع.

• وضع آليات التعاون والتنسيق بهدف تقوية القدرات وإدارة التقنية.¹

• تطوير الأداء وأساليب الإدارة، ورفع الإنتاج والإنتاجية علي مختلف المستويات بقطاع الصناعة التحويلية.

• الاهتمام بالموارد البشرية العاملة في قطاع الصناعة برفع القدرات والمهارات لمقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية للقطاع؛ وذلك عبر التدريب ونقل التجارب والخبرات والتقانات وتوطينها.

• العمل علي تبادل التجارب في مجال تنمية الموارد البشرية مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية والإقليمية.

11 . العمل علي خلق قاعدة كبيرة من الصناعات الصغيرة والحرفية وتنميتها وتطويرها؛ وذلك

لتحقيق تنمية ولائية وقومية شاملة، تمكن من الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة، وخلق فرص العمل وتوفير أنشطة تساعد علي الاستقرار. ويتم ذلك من خلال :

• العمل علي نقل وتوطين التقنيات الحديثة في مجال الصناعات الصغيرة والحرفية.

• تطوير تقنية إنتاج المنشآت الصغيرة والحرفية، وإكسابها القدرة علي المنافسة علي المستوي المحلي والخارجي.

• الارتقاء بالقدرات الفنية والتصميمية، وعناصر المواصفات والجودة في الصناعات الصغيرة والحرفية.

¹وزارة الصناعة، المرجع السابق.

• ربط قطاع الصناعات الصغيرة والحرفية بالجامعات ومراكز البحث العلمي

والمؤسسات الوطنية الأخرى الإقليمية والدولية ذات الصلة.¹

• توفير المعلومات الفنية وقواعد البيانات التي تحتاجها الصناعات الصغيرة والحرفية.

• العمل علي إنشاء تجمعات للصناعات الصغيرة والحرفية ورعايتها ودعمها لأغراض

التكامل والتطوير والتسويق، وربطها بالصناعات المتوسطة والكبيرة التي تغذيها.

12 . تشجيع قيام الصناعات الثقيلة وصناعات المعدات والآليات والصناعات الهندسية الأخرى

تقنياتها بالبلاد والعمل علي تصديرها .

13 . مواكبة التطور والتقنية والمعلوماتية في القطاع الصناعي والاهتمام بتقوية نظم تبادل

المعلومات الحديثة وتنمية خدمات المعلومات الصناعية وإقامة شبكات المعلومات الصناعية

وربطها بالشبكات الإقليمية والدولية ذات العلاقة .

-القطاع الزراعي

يعتمد علي هذا القطاع أكثر من 70% من سكان السودان، ويعمل فيه 50% منهم؛ حيث يقومون

بزراعة معظم المحاصيل الغذائية والنقدية في مساحات تتراوح ما بين 30 إلى 35 مليون هكتار حسب

معدل الأمطار. ومن أهم المحاصيل الذرة، الفول السوداني، الصمغ العربي، شاي الاحمر، حب البطيخ،

والقطن المطري.

وتتصف الإنتاجية بالتدني الشديد إذا ما قورنت بإنتاجية البحوث الزراعية أو معدل الإنتاجية

العالمية؛ حيث ينتج مثلا هكتار الذرة بالقطاع التقليدي حوالي 160 كيلو جرام أي ما يعادل 35% فقط

¹وزارة الصناعة، المرجع السابق.

مما يمكن إنتاجية (المزارع الرائدة في نفس القطاع) . وكذلك ينتج هكتار حوالي 200 كيلو جرام بالقطاع الآلي أي ما يعادل 25% فقط مما يمكن إنتاجه¹.

إن التحول المنشود في القطاع الزراعي لإحداث تحول نوعي من قطاع تقليدي ينتج بمعدلات الكفاية في كثير من محاوره بوسائل بدائية إلى قطاع اقتصادي حديث ومتجدد لتحقيق إنتاج مرن ومستدام وقادر على المنافسة، يستوجب إعادة النظر في القوانين وتصويب الموارد نحو تحقيق الأهداف². وعليه تكمن التدابير الواجب اتخاذها لتطوير هذا القطاع في ما يلي:

- دفع الدولة لوضع السياسات اللازمة والكفيلة بتنشيط هذا القطاع وتشجيع المنتجين للإنتاج وفقاً لموجهات العرض والطلب.
- العمل على دفع الجهات المعنية بتكاملة البنيات التحتية خاصة الطرق والكبرى والمخازن والخدمات المساندة الأخرى كمياء الشرب والصحة والتعليم.
- مراجعة وتطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالحياسة والملكية، علاقات الإنتاج، الدورة الزراعية التركيبية المحصولية. تشمل الزراعة والموارد الطبيعية، والإنتاج الحيواني.
- مراجعة وتطوير الهيكل التنظيمي والإداري لهذا القطاع؛ بحيث تتولى الدولة عبر الوزارات الولائية عملية الإشراف والرقابة على هذا القطاع وتصنيف اللوائح والقوانين.
- إعادة هيكلة وتوزيع محطات البحوث الزراعية حتى تتمكن من تغطية هذا القطاع، وبناء القدرات اللازمة لها على أن تتركز أعمال هذه المحطات في استنباط العينات المقاومة للجفاف بالإضافة

¹ أحمد على حسن، إستراتيجية تنمية وتطوير القطاع الزراعي، متحصل عليه:

<http://kenanaonline.com/users/sudanrainfed/posts/51345>

² فتحي محمد، أحمد الطيب، (آخرون)، السياسات الزراعية في السودان_الحاضر والمستقبل، ركائز المعرفة للدراسات و البحوث، متحصل عليه:

<http://rakaiz.org/index.php/component/k2/item/419>

إلى الحزم التقنية الملائمة في مجالات الهندسة الزراعية وحصاد ونثر المياه وأبحاث الموارد الطبيعية.

- تفعيل وقيام أجهزة رصد ومتابعة حتى تقوم بدور فعال وتمكن الجهات المعنية من تصميم البرامج واصلاحها وتطويرها¹.

المطلب الثالث: مراجعة سياسات القطاع الخاص

لا يخفى على أحد دور القطاع الخاص المهم والأساسي في بناء اقتصاد حر ومساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية والبشرية، ودوره المهم في القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل ومنافسة قطاع الدولة في توفير السلع والخدمات ، بالإضافة إلى دوره المهم في زيادة الدخل القومي وتقليل الاعتماد على الواردات وزيادة الصادرات وبالتالي انعكاس ذلك على زيادة دخل الفرد. ويلعب القطاع الخاص دورا مهما وأساسيا في معظم البلدان التي تتبنى النظام الرأسمالي، في الاستقرار السياسي والاقتصادي لأنه يخلق بنية اقتصادية قوية للدولة مما يجعلها دولة مستقرة ذات سيادة مستقلة.²

ويلعب القطاع الخاص دور في التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم تميزت بالتركيز علي القطاع الخاص كمنهج ثابت في إحداث التغيير المطلوب. ولعل هناك عوامل مؤثرة في قدرة القطاع الخاص السوداني وتطوره للقيام بدوره في ظل تلك المتغيرات العالمية وما يتبعها من اتفاقيات دولية وإقليمية وثنائية، وتمثيلاً مع تلك التحولات لآبد من دور جديد يلعبه القطاع الخاص السوداني لمواكبة تكاملية الأداء الاقتصادي الإقليمي والاندماج في الاقتصاد العالمي. وعلي ضوء تلك المتغيرات فإن القطاع الخاص السوداني ممثلاً في اتحاد أصحاب العمل السوداني والذي يضم اتحاد الغرف الزراعية والإنتاج الحيواني اتحاد الغرف الصناعية، اتحاد الغرف التجارية، اتحاد غرف النقل... الخ، يسعى لتفعيل دور كل هذه القطاعات لدفع حركة النشاط الاقتصادي في البلاد مبنياً علي

1 فتحي محمد، المرجع السابق.

² كريم التميمي ، الإدارة الاقتصادية، متحصل عليه: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=138008>

المشاركة والحوار في وضع السياسات المالية والنقدية والزراعية والتجارية وقضايا الاستثمار عامة ولتفعيل دور القطاع الخاص السوداني ليكون شريكاً في الإصلاح والتنمية المستدامة في السودان حيث قامت دولة السودان لتدعيم القطاع الخاص بتغيير في سياساتها من ناحية الاستثمار.¹ وتتمثل في قانون تشجيع الاستثمار.

يهدف قانون تشجيع الاستثمار السوداني إلى تشجيع الاستثمار في المشاريع وتحقيق أهداف خطط التنمية والمبادرات الاستثمارية من قبل القطاع الخاص السوداني وغير السوداني، والقطاع التعاوني المختلط والعام، ويهدف أيضاً إلى تشجيع الاستثمار في المجالات التالية:

1. النشاط الزراعي والحيواني.
2. النشاط الصناعي.
3. نشاط الطاقة والتعدين.
4. نشاط النقل والسياحة والاتصال.
5. البنية والتخزين.
6. الإسكان والمقاولات.
7. البنية الأساسية والخدمات الاقتصادية والخدمات الادارية.
8. تقنية المعلومات.
9. خدمات التعليم والصحة والمياه.
10. الثقافة والإعلام.

ويمنح القانون حزمة من الإعفاءات والضمانات والامتيازات

وتتمكث الاعفاءات في الاتي:

¹ موسوعة السودان الرقمية، الاستثمار في السودان، متحصل عليه : http://www.sudanway.sd/economic_investmen.htm

أ. إعفاء كامل للرسوم الجمركية للآليات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل والحركة اللازمة لقيام المشروع.

ب. إعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة تصل إلي عشر سنوات للمشاريع الاستراتيجية ابتداء من بداية الإنتاج.

ج. إعفاء من ضريبة الصادرات على السلع المنتجة من المشروع.

د. منح المشروع الأرض اللازمة مجاناً أو بالسعر التشجيعي.

الضمانات: تتمثل :

أ. عدم تأميم أو مصادرة المشروع أو نزع ملكية عقاراته، وعدم الحجز على أموال المشروع أو

مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ عليها أو فرض الحراسة عليها إلا بأمر قضائي.¹

ب. كذلك إعادة تحويل المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع أصلاً أو تصفيته أو التصرف

فيه، وذلك بالعملة التي استورد بها.

ج. كذلك يكفل القانون تحويل الأرباح وتكلفة التمويل على رأس المال.

الامتيازات يمكن اجمالها فيما يلي:

أ. شمولية القانون للاستثمارات بمختلف أنواعها ومعاملتها جميعاً بنفس الامتيازات.

ب. مساواة القانون للمستثمر السوداني مع المستثمر العربي والأجنبي في الحقوق والواجبات.

ج. مرونة القانون في الإجراءات الادارية مع ثبات في القواعد والأسس.

د. تقديم الضمانات اللازمة للمستثمر لإعادة تصدير رأس المال الأجنبي والعربي المستثمر مع

الأرباح الناتجة عن النشاط.

هـ. تحديد سبل مختلفة ومعترف بها دولياً لفض المنازعات وحل الخلافات.

¹ موسوعة السودان الرقمية، المرجع السابق.

و. عدم وجود حد أدنى لرأس المال اللازم للمشروع الاستثماري.

ز. إمكانية تملك المستثمر الأجنبي للمشروع بالكامل دون الحاجة إلى وجود شريك محلي.

وتشجع سياسات الدولة الحالية للقطاع الخاص للاستثمار في مجالات تصنيع وتركيب وإعداد الأدوية البيطرية واللقاحات والأمصال وغيرها، كذلك هنالك مجال كبير للاستثمار في مجال استيراد السلالات المحسنة والمهجنة من الحيوانات وإنتاج أمهات الدواجن المتخصصة (لحوم/دجاج/بيض وإنتاج الكتاكيت) وإدخال المعدات الحديثة الكهربائية والمكونات المركزة لإنتاج الأعلاف والآلات والمعدات مثل الشباك والسنارات وقوارب الصيد.¹

المقترحات والحلول اللازمة لتأهيل وتطوير دور القطاع الخاص

1. سرعة إنهاء الإجراءات المتعلقة بالتمويل للمشروعات .
2. زيادة فترات السماح في سداد القروض للمشروعات الزراعية وذلك لان هذه المشروعات يستلزمها وقت طويل للحصول علي عائد استثماري .
3. سهولة منح التمويل علي دفعات متقاربة حتى لا تعيق استكمال مراحل تنفيذ المشروع المختلفة.
4. العمل علي خفض حجم الضمانات المطلوبة للحصول علي التمويل.
5. المرونة الكافية في منح التمويل للمشروعات الصغيرة التي لا تتوفر لأصحابها أي ضمانات أخرى دون المشروع .
6. زيادة قيمة القروض الممنوحة للمشروعات الاستثمارية حتى تتفق ومتطلبات المشروع.²

¹ موسوعة السودان الرقمية، المرجع السابق.

² المرجع نفسه.

المبحث الثالث: ترقية البناء الاجتماعي والثقافي

المطلب الأول: التجانس المجتمعي

السودان مثل غيره من الدول الإفريقية له نصيب الأسد من الصراعات والحروب الأهلية التي ساهم فيها المستعمر بقدر كبير حيث عمل علي تفكيك المجتمع بالعديد من السياسات دون مراعاة للصراعات التي يمكن أن تنشأ بين القبائل والجماعات من جراء تلك السياسات.

ولقد كان المناخ في السودان مهياً لذلك حيث أنه يعد نموذجاً مصغراً للقارة الإفريقية من حيث تعدد ثقافته وامتاعته القبلية والدينية، ولعل ذلك كان أحد أهم العوامل التي مهدت السبيل لبروز الخلافات الحادة بين دوائر الانتماء المختلفة، ومن ثم زعزعة الاستقرار السياسي في السودان فأنت أزمة بناء الأمة إفرزاً طبيعياً لعوامل داخلية وخارجية متعددة تضافرت وأدت إلي نشوب الصراع في أنحاء مختلفة من السودان.

تساهم متغيرات وعوامل مختلفة وعديدة في الدفع إيجاباً أو سلباً نحو بناء الأمة بصفة عامة هذه العوامل تتنوع بين عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، كما أن هنالك بعض العوامل ذات طبيعة خاصة بكل دولة على حده من شأنها التأثير على قضية بناء الأمة. وأيضاً في ظل هيمنة العولمة لم تعد العوامل الداخلية وحدها التي تؤثر في قضية بناء الأمة بل أصبح للعامل الخارجي إسهاماً بارزاً في تلك القضية ولعل من أبرز هذه المحددات ما يلي: ¹

التعددية اللغوية والعرقية والدينية

تواجه المجتمعات ذات الطبيعة التعددية غالباً أزمة بناء الأمة؛ لأن التعددية أياً كان نوعها تعقد من قدرة الأنظمة السياسية على التعامل معها وتتطلب وعياً وحكمة وإتباع إستراتيجيات دقيقة لتجاوز تلك العقبة خاصة إذا ما اقترنت بعوامل أخرى. وتختلف أشكال التعدد داخل المجتمعات من تعدد لغوي أو عرقي وديني.

¹ رحاب عبد الرحمن الشريف، مرتكزات بناء الأمة السودانية، متحصل عليه:

<http://rakaiz.org/index.php/component/content/article/120-2011-07-10-10-18-29/480-2012-03-20-22-54-25>

التعدد اللغوي

كما هو معلوم فإن اللغة تلعب دوراً مهماً في إحداث الترابط والتجانس بين أعضاء المجتمع ، فهي وسيلة الاتصال والتفاهم بين أفراد المجتمع كما تعتبر أحد المقومات الرئيسية في تحقيق التضامن الاجتماعي إلى الحد الذي جعل البعض يعتبرها رمزاً للقومية، وخطورة هذا العامل على قضية بناء الأمة تكمن في استخدامها كأداة لتأكيد الاختلافات بين كيانات معينة، أو إذا استخدمت كمحدد من محددات توزيع السلطة والثروة، ومن ثم تصبح عائقاً أمام تحقيق المساواة والعدالة وعائقاً أمام تحقيق التكامل، وبطبيعة الحال فإن الشعور بالوحدة القومية يكون من الصعب تحقيقه أو تطويره عندما يساء توظيف الاختلافات اللغوية.¹

يؤدي التعدد العرقي والعنصري كذلك إلى آثار سلبية على بناء الأمة حينما يقترن بالتعصب لهذه الانتماءات. إن سعي الجماعات العرقية للاحتفاظ بخصوصياتها وهويتها في إطار مجتمع واحد أكبر، أيضاً لا يشكل مشكلة في حد ذاته إلا بالقدر الذي يتسبب فيه هذا الشعور بالتمييز العرقي والعنصري بالاستقلالية وعدم التجانس في المجتمع ، وفي أحيان أخرى تستغل الجماعة العرقية إحساسها بالانحدار من أصل واحد، والاشترك في تقاليد اجتماعية وتعاونية واحدة تميزها عما عداها من كيانات المجتمع فتستغل ذلك في المطالبة بالانفصال خاصة في الدول التي تعاني من بروز الحركات الانفصالية التي تثار نتيجة لنقص الموارد والصراع بين النخب السياسية مما يحفز الإقليم الأكثر ثراءً للانفصال عن الدولة.

ويلعب العامل الديني دوراً مزدوجاً إزاء عملية بناء الأمة إذ أنه يمكن أن يؤدي إلى إيجاد شعور بالهوية الثقافية الموحدة ومن ثم يساهم في بناء الأمة، ومن ناحية أخرى يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية إذا تم توظيفه واستغلاله لأغراض سياسية، ومن ثم يثير الولاءات الدينية الأخرى مما يزيد من خطورة

¹ رحاب عبد الرحمن الشريف، المرجع السابق.

التوترات الطائفية ويساعد على تفاقم الصراع.

إذن للمعتقدات الدينية دور حيوي على الحياة السياسية. ويعتبر العامل الديني من العوامل المؤثرة على العملية السياسية في كثير من الدول لدوره الحيوي في التأثير على الحياة اليومية، ودوره في تجميع الشعوب لذلك لا يمكن استبعاده عند معالجة قضية بناء الأمة. كما أن هنالك العديد من الأنظمة السياسية التي تلجأ إلى استخدام الدين كقوة سياسية، وقد توجد أحزاب سياسية تستند إلى قواعد دينية، وعلى الرغم من الجدل الدائر حول دور الدين في الحياة السياسية، وعلى الرغم من خطورة توظيف هذا العامل في المجال السياسي وآثاره السلبية على بناء الأمة، ومع التسليم بخطورة توظيف المقدرات والمعتقدات الدينية عموماً إلا أن الواقع السياسي على المستوى المنهجي والعملي يؤكد صعوبة الفصل بينهما حتى داخل الدول التي تتبنى هذا الاتجاه. ولعل الاختلافات الدينية في حد ذاتها لا تمثل عقبة أمام تجانس المجتمعات وتكاملها ولكن متى ما أستغل الدين للعب دور سياسي فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى صراعات تنتهي بتمزق الأمة.

إذن تلعب التعددية الثقافية والقبلية والإثنية دوراً أساسياً في زيادة نسبة الصراعات العرقية بين دول العالم وعلى وجه الخصوص بالنسبة للدول المتخلفة والتي اتخذت أشكالاً عديدة وعنيفة، وإن كان هنالك مجتمعات تعددية شهدت شيء من الاستقرار والأمان. فلا غرابة أن تصل هذه المشكلة إلى مرحلة الأزمة في عدد من الدول الأفريقية مثل السودان، إثيوبيا، أوغندا، تشاد، نيجيريا.

من بين المحددات التي تؤثر في بناء الأمة سلباً أو إيجاباً على المستوى العام وفي السودان على وجه الخصوص تقف المحددات الاجتماعية والحضارية كأحد الدعائم الهامة التي تؤثر في مسيرة بناء

الأمة.¹

وتكمن أهميتها في تداخل العوامل الاجتماعية التي ترمز للتعدديات الأثنية واللغوية والدينية وما

¹ رحاب عبد الرحمن الشريف، المرجع السابق.

يتبع ذلك من أبعاد حضارية تتعلق بالجوانب الثقافية وللمضامين التي يحملها عنصر اللغة والدين.

الدين

يشير هذا المكون للمعتقدات الشخصية التي يؤمن بها الإنسان وتتبدى فكراً ومنهجاً وسلوكاً، والدين أحد العوامل الخطيرة والشائكة في بناء وحدة المجتمعات لذلك كانت العلاقة بين الدين والدولة ذات انعكاسات في مختلف الدول وعلى مر العصور سواء كان على الأفراد أو على المجتمع.

ولقد كان ولا يزال الدين محركاً وملهماً للشعب السوداني، الذي عرف الوحدة والتنوع في العبادات منذ عهود قديمة عبر عبادات الأوثان، ثم من خلال المسيحية التي دخلت لاقليمه عن طريق أثيوبيا في أواسط القرن السادس الميلادي.

وبما أن الدين يشكل مصدر الإلهام للحياة السودانية نجد أن هناك الكثير من الأعراف والتقاليد المستمدة من الدين ومن ثم تعددت مظاهر التدين بين أبناء الشعب السوداني سواء كانت مظاهر اجتماعية في التقاليد والعبادات أو مظاهر تعبدية جماعية والتي تجد أبلغ تعبيراً لها في الطرق الصوفية ، كما تجاوز أشكال الولاء التقليدي ليظهر في شكل أحزاب طائفية وسياسية والتي لعبت دوراً كبيراً في نشر الإسلام في أنحاء السودان . ولعل تغلغل مظاهر التدين في المجتمع السوداني المختلف لا تعتبر أمراً إبداعاً أو طارئاً بالنظر لما جسده الحركة المهدية والتي نجحت بتوظيفها لهذا العامل في حشد وجمع الصف الوطني لمواجهة الاستعمار البريطاني .¹

لقد مثلت الحقب التاريخية الماضية في السودان نمودجا إيجابيا في التعايش السلمى بين الأديان الوثنية والمسيحية وسط السودانين أو العناصر الوافدة. فلم يكن الدين يستخدم أو يوظف لمصالح اقتصادية أو سياسية على الرغم من بعض الآراء التي نظرت للمهدية حينما رفعت شعارات الإسلام وظلت تلك الشعارات معروفة طوال عهد الدولة المهدية على أنها استغلت ذلك العامل في استراتيجيتها

¹ رحاب عبد الرحمن الشريف، المرجع السابق.

لإستيعاب وحشد الاتباع الموالين لها، ولكن هذا يعود في المقام الأول إلي قيم الإسلام والذي يدعو للتسامح وعدم الإكراه ، ولقدرته الفائقة على تخطي الاختلافات الدينية واللغوية والثقافية واستيعابه وتوظيفه لتكريبتها كما يعود لسبب آخر وهو أن غالبية الأول من أبناء السودان لم يستخدم الدين كأداة لتحقيق أهدافه الاقتصادية أو السياسية، ومن ثم فإن الدراسة ترى أن التباين في المعتقدات لا يشكل في حد ذاته عائقاً أمام أبناء الأمة، وإنما تتجلى خطورتها حينما يقترن بعوامل أخرى ويوظف توظيفاً سيئاً للمقدسات الدينية أكثر مما يحقق جوهر التدين الصحيح.

ولكن هناك حقيقة لا بد من الاعتراف به اوهي: أن الدين الإسلامي هو الذي أعطي الشمال تجانسه ووحدته وإن كان هو من أبرز معايير التباين الثقافي بين الشمال والجنوب ، كما أن أبرز اختلاف في التكوين القومي للسودان اليوم هو بين الشمال المسلم المستقر وبين الجنوب الزنجي المتعدد الفئات والأديان. وعلى الرغم من أنواع التدين المختلفة التي شهدتها السودان سواء كان عبر المملكات الإسلامية أو عبر الطرق الصوفية أو الحركة المهدية إلا أن مظاهر التوتر أو الصراع القائم على أصول دينية بدأت منذ فترة مبكرة أبان الحكم التركي المصري والتي حاولت تدين الدين الذي يمارسه السودان من خلال الطرق الصوفية، ثم عبر الدعوة للمسيحية التي نشرت كنائسها في كل أنحاء السودان تمهيداً لتتصير مسلمي السودان ولقد باءت محاولتهم بالفشل ، وكذلك دخلت المهدية في مواجهة مع المستعمر خوفاً من نفوذه ومن أن يتحد أهل السودان حول القوة تأثيره فيهم.

ثم ظهر جلياً الصراع حول الإسلام في قانون المناطق المغلقة عام 1922 الذي كانت الحكومة الاستعمارية تهدف منه إلي إعطاء الجنوب هوية دينية مختلفة عن هوية الشمال حيث أن الثقافة الدينية الإسلامية كانت زاحفة نحو الجنوب بذات التلقائية الآلية التي انبسطت بها في كل السودان،¹ كل هذه الأشكال والعلاقات الشائكة لم تجعل الدين في الماضي ليمثل جزءاً من مشاكل الدولة السودانية أو

¹ رحاب عبد الرحمن الشريف، المرجع السابق.

مشاكل الجنوب.

ولكن في الآونة الأخيرة وبعد تبني النظام الحاكم للنهج الإسلامي آثر الأمر جدلاً حاداً حول العلاقة بين الدين والدولة وهكذا زج بالدين ضمن الأجندة السياسية، وتم إدخال هذا العامل كأحد مفردات الحرب بين الشمال والجنوب خاصة على أثر سياسات التعريب والأسلمة ضمن الدعوة للتقريب والأمثلة التي يروج لها النظام الحاكم كاديولوجية لتوجيه سياسات النظام وعلى أساسها تتحدد العلاقة بين الكيانات المتعددة داخل السودان .

التعددية العرقية والقبلية:

الأمة السودانية قائمه على التنوع وذات تراث ثقافي أصيل، إذ أن من أهم معطيات البعد الاجتماعي هو الواقع التعددي في الأصول السودانية للعناصر البشرية التي قطنت السودان أو التي استوطنت بفضل حركة الهجرات الإجتماعية. فالسودان يشهد تعدد في أعراقه وأجناسه مثلما شهد التعدد والتنوع في مظاهره الطبيعية وثقافية ولغاته.

ولقد ساعدت حدود القطر الحالية على أن يكون السودان منطقة جذب لكثير من العناصر البشرية منذ عصور قديمة مما أدى إلي أن تتشكل الخريطة السكانية من خليط من الأجناس ويشير الإحصاء السكاني الأول الذي أجري عام 1956 أن عدد خمسه وستون مجموعة عرقية مقسمة إلي 65 جماعة عرقية.

ولقد كان قيام دولة "الفونج" كأول دولة ذات توجه عربي إسلامي تنشأ على أرض السودان بمثابة الدليل المادي على مدي التلاؤم بين العنصر العربي والعنصر الأفريقي، حيث تشكلت من عرب القواسمة "العبدلاب" والفونج الذين يقال أصلهم من قبائل الشلك¹.

أهم التكوينات القبلية في السودان هي: المجموعة النوبية، والمجموعة البجاوية، المجموعة العربية،

¹ رحاب عبد الرحمن الشريف، المرجع السابق.

والمجموعة الزنجية. داخل كل نوع من هذه المجموعات العرقية الكبيرة يوجد عدد لا حصر له من القبائل والعشائر وبهذا نلاحظ أن بالسودان عدداً كبيراً جداً من القبائل حيث يبلغ عددها حوالي 597 قبيلة موزعة على 59 مجموعة.

وللوقوف على أثر التعددية العرقية في قضية بناء الأمة لا بد من الأخذ في الاعتبار مايلي:

- تأثر السودان بموقعه الجغرافي الذي يمثل نقطة الالتقاء للتحركات البشرية القادمة من ناحية الشمال والشرق، والجنوب والغرب مما أدى ذلك إلى للتنوع والتباين بين التجمعات السكانية والمجموعات البشرية ليست فقط من الناحية السلالية وإنما أيضاً من الناحية الثقافية والحضارية.
- حرصت الجماعات المتباينة التي أستقطبتها الأراضي السودانية على مقومات ذاتها وعلى تراثها الأصلي في معظم المساحات التي تعيش فيها.
- المجموعات العرقية الكبيرة والأسر اللغوية في السودان تتطابق تماماً. كما أن تركيبة السودان لا تسمح بوجود تجمع إلى الحد الذي يهدد باقي المجموعات لغوياً أو عرقياً إلا إذا تم توظيف كامل الاختلافات العرقية والعضوية بجانب عوامل أخرى.
- صعوبة إيجاد قدر مشترك من الصفات أو الخصائص البشرية التي تضمهم في إطار واحد.
- غياب المصالح المباشرة أو الصلات الحضارية (الدينية أو اللغوية) لتجمع بين القبائل النيلية أو القبائل الحامية، مما يندرج بصعوبة الانسجام فيما بينهم لاسيما وأن داخل كل نوع من هذه المجموعات العرقية الكبيرة يوجد عدد لا حصر له من القبائل والعشائر كما تمت الإشارة الى ذلك سابقاً¹.

تتأثر المحددات العرقية والسلالية في السودان بعملية ترسيم الحدود التي قام بتصميمها المستعمر وفقاً لمصالحه الذاتية والتي أحدثت تمزقات لبعض القبائل وخاصة الحدودية، وأعاد توزيعها فيما وراء الحد السياسي أو خارج أرض الدولة التي تضمها الأمر الذي يعني استمرار حالة من الحراك الدائم من قبل

¹ رحاب عبد الرحمن الشريف، المرجع السابق.

تلك الجماعات عبر الحدود من أجل لم الشمل، ويضمن في ذات الوقت تعاطف الجماعات المنتمية للجماعات التي تنتهي إلى ذات الأصول إذا ما تعرضت أحدها لأي نوع من الخطر الأمر الذي يندر بحالة دائمة من عدم الاستقرار .

أن المجال الجغرافي قد لعب دوراً كبيراً في تعدد النشاطات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية كما أنه قد أثر في عملية التفاعل الاجتماعي بصورة واضحة، وهذا يمثل شكل أكثر وضوحاً في الأقاليم الصحراوية وشبه الصحراوية إذ أن التفاعل مع معيقاتها بهدف تنميتها واستثمار مواردها كل ذلك أعاق عملية التفاعل بين الأعراق والمجموعات التي كان من الممكن أن تغطي هذه المنطقة لولا ظروفها الطبيعية ولكن بذات القدر أتاحت مثل هذه البيئات حركة واسعة لسكانها تجاه المناطق الأكثر تنمية ومن ثم حدث نوع من التفاعل السلبي أو الإيجابي سواء كان ممثلاً بالصراعات القبلية في سعيها نحو الحصول على الماء والكلأ أو إيجابياً في تمزجها عنصرياً عبر الزواج والتبادل التجاري وتبادل المنافع وهذه حركة تشهدها كل المناطق ماعدا منطقة وسط السودان.

ساهمت عوامل عديدة في إصباغ الجزء الشمالي من السودان بالصبغة العربية منها موجة الهجرات الكثيفة التي تعرض لها منذ زمن بعيد، وقرب السودان والساحل الأفريقي من الجزيرة العربية، وازدهار التجارة بين مصر والسودان كما أن هذه العوامل ساهمت في حجم وسرعة الهجرة للقبائل العربية والإسلام ومن ثم ساعدت على سرعة تعريب وأسلمت شمال السودان، وفي ذات الوقت وجدت هذه الهجرات عوائق عند اتجاهها جنوباً وكان أهمها العوائق الطبيعية المتمثلة في انتشار السدود والمستنقعات وغزارة الأمطار التي حالت دون وصول العرب إليها مما أضعف التأثير العربي على تلك المنطقة، ونتيجة للسياسات الاستعمارية التي هدفت إلى الاحتفاظ بالهوية المسيحية للجنوب الأمر الذي ساعد الجنوبيين على تنمية هوياتهم وثقافتهم على أسس مختلفة للغاية.¹

¹ رحاب عبد الرحمن الشريف، المرجع السابق.

وعليه يمكن القول بأن التأثيرات التي أحدثتها المكونات الطبيعية والجغرافية في تركيبة مفهوم القبيلة لا ينفي دور الاستعمار في تعميق مفهوم العنصرية العرقية سواء كان عبر سياساته التفكيكية أو عبر تجارة الرقيق التي صورت فيما بعد على أنها تجارة عربية.

عرف السودان منذ قرون عديدة نوع من التعايش بين الأعراق المختلفة، وتستقبل جميع أقاليمه العناصر العرقية المختلفة فلا يوجد إقليم محتكراً من قبل عنصر أو فئة عرقية واحدة، ولكن هذا لم يمنع من حدوث بعض الصراعات بين القبائل التي تمثل مؤشراً هاماً في رسم هيكل العلاقات القبلية في السودان.

إن مقومات الصراع القبلي موجودة بصورة طبيعية وخطيرة في السودان يملها واقع الانتشار القبلي وتعصب كل جماعة لعصبيتها والمساحات الشاسعة بين أطرافه وصعوبة الاتصال بينها، الأمر الذي يلغي على عاتق الأنظمة السياسية مسؤولية كبيرة تجاه صهر هذه التباينات العرقية المختلفة.

يشكل عامل للتعدد العرقي أحد العوامل الهامة التي تستخدم حالياً في السودان كعامل هدم لبناء الأمة السودانية، حيث كرست بعض الجهات مفاهيم الثنائية والمقابلة بين العناصر العربية والأفريقية أو الزنوجية والأفريقية، ويكمن الخطر في اقتران ذلك العامل بالاعتبارات السياسية. ومن ثم فإن المعطيات الأخيرة الناتجة عن توظيف هذا العامل والأخذ به كمحدد يعتبر مؤشراً سلبياً نحو تحقيق التكامل القومي للسودان بحدوده السياسية والإدارية ويهدد وحدته.

إن الواقع الاجتماعي المتعددة لغوياً وعرقياً ودينياً وتباين المجالات الجغرافية والمحددات الطبيعية بالإضافة لحالة التغيير والحركة الدائمة وسط الكيانات السودانية وعدم غلبة عنصر سلالي معين على الموقف السوداني بالإضافة لحالة عدم الثقة والاتهامات بين السودانييين من الذين ينتمون إلي الأصول¹ العرقية الأفريقية، والسودانيون من أصول عربية تجعل عملية تحقيق التكامل أمراً شاقاً وعسيراً وتساهم في

¹ رحاب عبد الرحمن الشريف، المرجع السابق.

تعميقها كما يقود التساؤل مشروع حول الهوية السودانية، ويتخطاه لتقدير مدى إمكانية انتقال هذا النوع من الصراع الذي يقابل بين العربية كعنصر بالإفريقية ويستصحب ذلك البعد الثقافي للعربية بالإسلام في مقابل المسيحية، وهنا تكمن خطورة المحددات الاجتماعية والثقافية إذا لم توظف لصالح ثراء وحدة الأمة السودانية .

إن الاعتماد القبيلة أو الإثنيات أو العرقيات كأطر معبرة عن التضاد هو أمر مرفوض والمقبول أن تفهم تلك الصيغ في إطار الاختلافات الطبيعية وليست محل خلاف في حد ذاتها. وتكمن خطورتها في تسييس واستقلال مظاهر التباين الثقافي العرقي للجماعات السودانية علي أساس العرق أو الدين أو اللغة، ولارتباط اللغة القومية بوحدة الأمة ، وتعبيرها عن الإرث التاريخي والثقافي ويتمسك المجتمع بها كجزء من كيانه.

التعدد اللغوي في السودان مهما تم الاتفاق والتراضي على الوضع القائم إلا أنه يعكس مشكلة في اختيار اللغة أو اللغات القومية التي تعبر عن وحدة الأمة السودانية، وهذا التعدد وعدم الاتفاق حول اللغة القومية للقطر يعتبر إيجابيا يؤدي إلى ثراء المجتمع، وقد ينقلب إلى عكس ذلك وفقا للمضامين التي تحملها عملية تغلب لغة على أخرى، أو إذا ما اقترنت بعوامل أخرى كالعامل الديني أو اقترنت بالتعصب لمذهب أو لطائفة دينية أو أثنية ، والبعض يتوقع أنه قد يأتي وقت تزول فيه اللهجات المحلية الشمالية من قاطنيتها مع انتشار ثمرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البشرية وتوافر مقومات الاندماج الوطني الشامل وثقافة الوحدة.¹

فالتنوع العرقي والتعدد الثقافي في الأمة السودانية يراه البعض على أنه ركيزة من الركائز الأساسية للانتماء القومي وإن لم تكتمل درجة التفاعل بين هذه الركائز والمقومات. وقد تبدو للناظر معوقا لمسيرة

¹ Guma kunda komey, regionaldisparity in national development of sudan and its impact of natun building with reference of the region of the nuba montaine, George deperment, 2004.

الوحدة للوهلة الأولى ولكنها إن أحسنت إدارتها سوف تدفع نحو اكتمال بناء الأمة.¹

المطلب الثاني: العدالة التوزيعية

يعود مفهوم العدالة إلى أرسطو، ويحمل دلالتين: دلالة عامة وأخرى خاصة؛ فهو يشير في دلالاته العامة إلى علاقة الفرد بالمؤسسات الاجتماعية، وهنا يكون مرادفاً للفضيلة بالمعنى الدال على الامتثال للقوانين؛ فالإنسان الفاضل هو الذي يعمل وفقاً للقانون، شريطة أن يكون هذا القانون مبنياً على أساس مبدأ الفضيلة. ومع ذلك فإنه لا بد من الإشارة إلى وجود فرق طفيف بين مفهوم العدالة الكونية ومفهوم الفضيلة من حيث أن الأولى تقتصر على العلاقات بين الأفراد والمؤسسات، بينما تشمل الثانية علاقات الأفراد فيما بينهم. وأما العدالة بالمعنى الخاص فتدل على ما ينبغي أن يكون عليه سلوك الفرد في تعامله مع غيره من أفراد المجتمع، وهنا تقترن العدالة بالفضيلة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منها، وتدل على السلوك الفاضل في جميع مجالات النشاط الإنساني.

ان العدالة الخاصة عند ارسطو تعني:

عدالة التوزيع، وتشمل توزيع الخيرات والمناصب أو أي شيء يمكن توزيعه على أفراد الجماعة الإنسانية. ويستلزم تحقيق هذا النوع من العدالة وجود شخصين وشيئين يراد توزيعهما بينهما؛ وتقضي العدالة أن تظل وضعية كل واحد من الطرفين كما كانت قبل التوزيع. ومعنى ذلك أن يتم توزيع الأشياء بما يتناسب مع ما يستحقه كل طرف، هذا مع العلم أن معيار الاستحقاق يختلف باختلاف النظم الاجتماعية: ففي الأنظمة الديمقراطية يكون المعيار هو الحرية، وتكون الثروة هي المعيار في الأنظمة الأوليغارشية، وهو الفضيلة في الأنظمة الأرستقراطية. وأخذاً بعين الاعتبار الفروق التي تقيّمها هذه المعايير بين الأفراد، فإنه يمكن مع ذلك إقامة العدل بينهم.²

¹ د. رحاب عبد الرحمن الشريف، المرجع السابق.

² يونس رباح آدم، مفهوم العدالة وانتقائية العدالة واختلالها. متحصل عليه:

ومع أن العدالة التوزيعية تخص التعاملات بين الأفراد فإنه يمكن تطبيقها أيضا على التعامل بين مؤسسات الدولة والمواطنين فيما يتعلق بتوزيع الخيرات والمناصب والخدمات كالتعليم والصحة. وتقتضي العدالة أن تقوم الدولة بتوزيع هذه الموارد بالتساوي على المواطنين مع مراعاة استعداداتهم ومؤهلاتهم وقدراتهم، وبغض النظر عن انتماءاتهم الطبقية أو العرقية أو الدينية وما إلى ذلك. وتقتضي العدالة أن تقدم الدولة الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة مثلا لجميع المواطنين دون تفضيل أو تمييز بعضهم على بعض. فإذا كانت سياسة الدولة تقوم على مبدأ المعاملة التفضيلية لبعض الفئات على حساب فئات أخرى عندما تقوم بتقديم هذه الخدمات، كأن يتلقى أبناء الأعيان والطبقات العليا تعليمهم في مدارس أفضل من المدارس التي يدرس فيها أبناء الطبقات الشعبية، أو أن يتلقوا العلاج في مستشفيات وعيادات فاخرة بينما يتلقى أبناء الطبقات الشعبية علاجهم في مستشفيات تفتقر إلى التجهيزات الضرورية، وإذا كان الأمر كذلك فإن الدولة ستكون دولة تفتقر إلى المشروعية، ويكون من حق الشعب أن يقاومها ويعيد بناءها من جديد على أساس مبدأ العدالة.¹

إن العدالة بالمعنى السياسي للكلمة تدل علي علاقة الدولة بمواطنيها، ولا تتحقق العدالة في هذا الإطار إلا إذا كان جميع المواطنين يتمتعون بنمط عيش مشترك يلبي حاجاتهم الأساسية، ويوفر لهم إمكانية الاستقلال الذاتي والحرية والمساواة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية بناء على مبدأ التناسب الهندسي أو مبدأ التناسب الحسابي حسب طبيعة النظام الاجتماعي-السياسي. ففي الأنظمة الأرستقراطية تتحدد المساواة بين المواطنين وفقا لمبدأ التناسب الهندسي، لأن توزيع الحقوق في هذا النظام يتم بالنظر إلى وضعية الأفراد واستحقاقاتهم، ويتحدد مفهوم المساواة في الأنظمة الديمقراطية وفقا لمبدأ التناسب الحسابي ما دام كل مواطن حر يتمتع بنفس الحقوق والواجبات.²

¹ يونس رباح ادم، المرجع السابق.

² عبد الرحيم بلال، مداخلة في ندوة اليوم الوطني للمفصلين، متحصل عليه:

ولما كانت وظيفة القوانين والتشريعات هي التمييز بين العدل ولا عدل فإنه لا يمكن الحديث عن العدالة السياسية في مجتمع لا تخضع فيه العلاقات بين الأفراد للقوانين؛ ما وجدت القوانين في الواقع إلا بسبب قابلية الإنسان لأن يكون عادلاً أو جائراً، بل إن طبيعته الأنانية، وميله إلى التمرکز حول الذات يؤهله لأن يكون أكثر ميلاً إلى الظلم منه إلى العدل، وخاصة إذا تمركزت السلطة بين يديه وتوفرت له أسباب القوة. ولهذا السبب يكون نظام الحكم الفردي أكثر الأنظمة السياسية ظلماً وفساداً؛ لأن الحاكم المستبد يجعل مصالحه الأنانية فوق مصلحة الأمة أو الوطن. ولذلك يقال بأن القانون هو الحاكم الفعلي في الدولة العادلة، ويقتصر دور القادة فيها على السهر على تطبيق القوانين وتحقيق العدالة ولو على أنفسهم. ولقد ضربت الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً على ذلك للعالم عندما مثل الرئيس كلنتون أمام العدالة في قضية "مونیکا" التي باتت مشهورة.

يجمع المفكرون في الوقت الراهن على أن العدالة التصحيحية لا يمكن أن تتحقق في إطار أي نظام سياسي ما لم يكن هناك فصل بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية. ويعتبر مبدأ فصل السلطة الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية العادلة. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن مشكلة الحكم الديمقراطي العادل ما زالت هي المشكلة الرئيسية التي يعاني منها السودان وغيره من بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وما زالت هذه البلدان تقاوم كل دعوة إلى إصلاح أنظمتها القضائية والإدارية سواء كان مصدر هذه الدعوة داخلياً أو خارجياً.

فغياب العدالة الاجتماعية أدى إلى اشتعال الحروب في السودان منذ الاستقلال والى الآن وأصبحت العدالة قائمة على أساس اللون والجنس أو العرق أو الدين، وهذا يتنافى تماماً مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.¹

إن غياب العدالة أدى إلى ظهور مفهوم الهامش والمركز وفتح باباً إلى ظهور مشكلة الأقليات في

¹ عبد الرحيم بلال، المرجع السابق.

السودان والتي تعتبر نفسها أنها تتعرض إلي اضطهاد بصورة أو بأخرى. فبالتالي لابد من عدالة اجتماعيه قائمه علي المواطنة علي أساس الحقوق والواجب، وتقسيم السلطة والثروة بشكل منصفوا لا فان مفهوم العدالة يتحول من عدالة اجتماعيه إلي عدالة انتقائية تسيطر فيها فئة علي مقاليد الأمور في البلاد وهذا يؤدي إلي مجموعه من المشكلات التي يمكن أن تؤدي إلي انهيار الدولة وتفكيكها .

فإذا كانت العدالة تقوم علي التميز بين المواطنين للدولة الواحدة فإنها تتحول من عدالة اجتماعيه إلي عدالة انتقائية، وهذا يظهر جليا سواء علي مستوى الاقتصاد أو السياسة أو المكانة الاجتماعية للأفراد. حيث يؤدي الخلل في تقديم هذه الخدمات بمعنى توزيعها غير العادل إلى عدم المساواة وعدم العدالة وغياب الأمن الإنساني وبالتالي إلى الصراعات بكل أنواعها .

المطلب الثالث: ضمان احترام حقوق الإنسان

أكد إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي صدر في حزيران/يونيو 1993 عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان أن جميع حقوق الإنسان نابعة من كرامة الإنسان وقدره المتأصلين فيه، وأن الإنسان هو الموضوع الرئيسي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وبالتالي ينبغي أن يكون المستفيد الرئيسي، وأن يشارك بنشاط في أعمال هذه الحقوق والحريات. وأكد الإعلان كذلك أن هذه الحقوق والحريات يكتسبها جميع البشر بالولادة، وأن حمايتها وتعزيزها هما المسؤولية الأولى الملقاة على عاتق الحكومات. ولا عجب أن حقوق الإنسان تشغل منزلة رفيعة في ميثاق الأمم المتحدة. ففي ديباجة الميثاق أكدت شعوب العالم إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية. ويزخر الميثاق بالمواد التي تُعظم من شأن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. فقد ورد ضمن مقاصد الأمم المتحدة المنصوص عليها في المادة الأولى من الميثاق: ¹ تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال

¹ فيصل عبد الرحمن علي طه، حماية حقوق الإنسان ودستور السودان المرتقب ، منحصل عليه:

<http://www.sudanile.com/index.php/2008-05-19-17-39-36/992-2011-11-26-18-17-43/37417-2012-01-30-04-55-59>

والنساء. وعهدت المادة 3 للجمعية العامة دراسات وإصدار توصيات للإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم. وتقضي المادة 55 بأن تعمل الأمم المتحدة لكي يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز وبلا تفريق بين النساء والرجال ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً.

وبموجب المادة الأولى من الفصل الأول من الباب الأول لدستور جمهورية السودان الانتقالي لعام 2005 التزمت الدولة باحترام وترقية الكرامة الإنسانية والارتقاء بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وكفل الباب الثاني المعنون بـ «وثيقة الحقوق» عدداً من الحقوق والحريات. وتعهدت الدولة بحماية الوثيقة وتعزيزها وضمان تنفيذها إلتزمت الدولة كذلك بالأ تصادر التشريعات المنظمة للحقوق والحريات المضمنة في الوثيقة أو تنتقص منها. واعتبرت المادة 27 (3) "كل الحقوق والحريات المضمنة في الاتفاقيات والعهود والميثاق الدولية لحقوق الإنسان والمصادق عليها من قبل جمهورية السودان جزءاً لا يتجزأ من هذه الوثيقة".

أسئلة كثيرة قد تتبادر للذهن عند مطالعة وثيقة الحقوق: هل كل قطاعات المجتمع السوداني في الحضر والريف قد اطلعوا أو حتى علي علم ودراية بوثيقة الحقوق أو الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها السودان؟ وهل قامت الدولة أو المنظمات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان بالترويج لها والتعريف بسبل الانتصاف لانتهاكات الحقوق والحريات التي كفلتها الوثيقة أو الصكوك، وهل هذه السبل كافية وفعالة؟ وفوق كل هذا وذاك هل ترجمت هذه الحقوق إلى واقع؟¹

إن الممارسة على الصعيدين العالمي والوطني تكشف أن النص على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الصكوك الدولية، أو في الدساتير، أو إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أو مؤسسات أمناء المظالم لا تكفي وحدها للعمال التام لحقوق الإنسان أو لضمان تمتع الإنسان بكامل هذه

¹ فيصل عبد الرحمن علي طه، المرجع السابق.

- الحقوق. فالنص على الحق لا يعني احترامه أو كفالاته. إن الممارسة كثيراً ما تكشف عن هوة بين النص والواقع. ويجب أن يكون هدفنا العمل من أجل سد الفجوة بين الكلام المنمق عن حقوق الإنسان في أروقة الأمم المتحدة، والواقع المرير على الميدان. «إن إعلانات المؤتمرات الدولية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تفتأ تعدد العوامل التي لا غنى عنها لحماية حقوق الإنسان. وفيما يلي إشارة لبعضها: ¹
- احترام سيادة القانون. (المصطلح الفرنسي) أو حكم القانون (المصطلح الانجليزي). يعني كلا المصطلحين تقييد الدولة في جميع أنشطتها بقواعد قانونية تعلق عليها وتضبط أعمالها. أو بمعنى آخر سمو القانون على الدولة. ونجد تعريفاً وافياً لمفهوم سيادة القانون في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع. فقد ذكر أن المفهوم «يشير إلى مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات والقطاعات العام والخاص، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علناً، وتطبق على الجميع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويقتضي هذا المبدأ كذلك اتخاذ تدابير لكفالة الالتزام بمبادئ سيادة القانون، والمساواة أمام القانون، والمسؤولية أمام القانون، والعدل في تطبيق القانون، والفصل بين السلطات، والمشاركة في صنع القرار، واليقين القانوني، وتجنب التعسف، والشفافية الإجرائية والقانونية.
 - وضع إطار فعال لمعالجة التظلمات أو الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.
 - استقلال الهيئة القضائية ونزاهة النظام القضائي. إن حق الجميع في اللجوء إلى القضاء المستقل الذي لا يخاف ولا يحابي يشكل أساساً مهماً لتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

- تشجيع إنشاء آليات وطنية مستقلة تماماً وفعالة للإسهام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

¹ فيصل عبد الرحمن علي طه، المرجع السابق.

- التنقيف والتعليم في مجال حقوق الإنسان على كافة المستويات. ويخطئ من يعتقد أن التنقيف والتعليم لا يستهدف سوى عامة الناس. فهو ينبغي أن يمتد ليشمل على سبيل المثال: التشريعيين والتنفيذيين والقضاة والشرطة وقوات الأمن وأعضاء النيابة وكافة العاملين في الحقلين القانوني والطبي والمنظمات النسائية ونقابات العمال وأرباب العمل والصحفيين ووسائل الإعلام والجماعات المنتمية إلى أقليات وفقراء الحضر والريف والسجناء والفئات المستضعفة كالمعوقين والمسنين وغيرهم.¹

يعد الفقر المدقع واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء على الصعيدين الوطني والدولي من أكثر العوامل ذات التأثير السلبي على التمتع بحقوق الإنسان. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 ينص في المادة 25 على أن لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كافٍ للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية. وتتعترف المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966 بحق كل إنسان في مستوى معيشي كافٍ يوفر له ولأسرته فيما يوفر كفايتهم من الغذاء والملبس والمأوى. وقد أبدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار 214/65 أن انتشار الفقر المدقع على نطاق واسع يعوق التمتع بحقوق الإنسان علي نحو كافٍ ، وقد يشكل في بعض الحالات خطراً يهدد الحق في الحياة. وعبرت عن قلقها لاتساع نطاق الفقر وتنامي مظاهره كالجوع والإتجار بالبشر والأمية واليأس. كما دعت إلى أن يكون التخفيف من حدة الفقر والقضاء عليه في صدارة أوليات المجتمع الدولي.

الصكوك الدولية التي أصبح السودان طرفاً فيها تعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948 حجر الأساس في نظام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان. لم تصوت أي دولة ضد تبني الإعلان. ولكن امتنعت ثمان دول عن التصويت كان من ضمنها المملكة العربية السعودية. لتتحفظها على المادة 16 من الإعلان التي تبيح الزواج بين

¹ فيصل عبد الرحمن علي طه، المرجع السابق.

مختلفي الأديان، والمادة 18 التي تعترف بالحق في تغيير الدين. أما امتناع منظومة الدول الاشتراكية فيعود إلى أنها رأت في الإعلان تعبيراً عن الفكر السياسي والاقتصادي الليبرالي.

إن الإعلان ليس ملزماً من الوجهة القانونية فهو قرار صادر من الجمعية العامة وليس معاهدة. وقد وصف في ديباجته بأنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم. غير أن هذا لا يقدح في رفعة قيمته الأدبية فقد كان مصدر إلهام لساتير كثير من الدول ولما أعقبه من صكوك حقوق الإنسان. ويذهب بعض المفسرين إلى أن أغلب فحوى الإعلان قد استقر كقانون دولي عرفي.¹

تتناول مواد الإعلان من 2 إلى 21 الحقوق المدنية والسياسية بينما تتعلق المواد من 22 إلى 27 بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد تم تفصيل معظم هذه الحقوق في اتفاقيتين ملزمتين هما: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966. إنضم السودان إلى العهدين في 18 مارس 1986 إبان حقبة الديمقراطية الثالثة.

أُلحق بعهد الحقوق المدنية والسياسية بروتوكولان اختياريان: البروتوكول الاختياري بشأن تقديم شكاوي من قبل الأفراد 1966. ويهدف البروتوكول الاختياري الثاني إلى العمل على إلغاء عقوبة الإعدام 1989. ولم ينضم السودان إلى أي من هذين البروتوكولين.

وقد أصبح السودان طرفاً في اتفاقيات تتعلق بحقوق الإنسان في مجالات معينة وهي:

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1966. وقد إنضم إليها السودان في 21 مارس 1977.

- إتفاقية حقوق الطفل 1989 وقد وقع عليها السودان في 24 يوليو 1990 وصادق عليها في 3 أغسطس 1990.

¹ فيصل عبد الرحمن علي طه، المرجع السابق.

- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة 2000. وقعه السودان في 9 مايو 2002 وصدق عليه في 26 يوليو 2005.
- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال، واستغلالهم في الدعارة والصور الخليعة 2000. أنضم إليه السودان في 2 نوفمبر 2004.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2006. وقع عليها السودان في 30 مارس 2007 وصادق عليها في 3 مايو 2008.
- وهناك اتفاقيات أخرى لم يصبح السودان طرفاً فيها بعد وهي:
- اتفاقية القضاء علي كل أشكال التمييز ضد المرأة 1979.
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة 1984. وقد وقع عليها السودان في 4 يونيو 1986 في عهد الديمقراطية الثالثة ولكنه لم يصادق عليها بعد.
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم 1990.
- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري¹. 2006.

¹ فيصل عبد الرحمن علي طه، المرجع السابق.

خاتمة

من خلال دراسة الموضوع تم التوصل إلي مجموعة من النتائج يمكن إجمالها في ما يلي:

التخلف السياسي مفهوم معقد تميزه مجموعة من الخصائص أهمها تقليدية السلطة السياسية، غياب المشاركة السياسية ، غياب المؤسسات و عدم الاستقرار السياسي وعدم المساواة السياسية. انطلاقا من الخصائص المقدمة فإن التخلف السياسي يعني ضعف قدرات النظام السياسي علي تعبئة الأفراد والمؤسسات بدرجة كافية لتحقيق أهدافه العليا مما يجعل النظام عاجزا عن الاستجابة للوظائف سريعة التغيير، والتي تمكنه من التحكم في البيئة، وهو ما يؤدي إلي زعزعة النظام وضعف درجة الرضا لدى الأفراد مما يؤدي إلي غياب الثقة واللاتوازن وعدم الاستقرار .

وبإسقاط ظاهرة التخلف السياسي على النظام السياسي السوداني ثبت أنها تجسدت فيه، بشكل كبير حيث عان النظام من كل الأزمات مجتمعة: أزمة الهوية وأزمة الشرعية أزمة المشاركة السياسية وأزمة التغلغل وأزمة التوزيع و أزمة عدم الاستقرار .

حيث أنتجت أزمة الهوية إلى الولاء السياسي للجماعة العرقية دون الحكومة المركزية ومنه انتفاء فكرة المواطنة والتكامل

وأدت أزمة الشرعية إلي اعتلاء السلطة وممارستها وتداولها بطرق غير دستورية وتركيز الوظائف السياسية وهيئة واحدة وعدم الفصل فيما بينها، وانتشار ظاهرة السلطة شبه المشخصة .

أما أزمة المشاركة فقد تجسدت في تدني معدلات المشاركة السياسية في الحياة العامة نتيجة للعر اقليل التي وضعتها الصفوة الحاكمة. بالإضافة إلى انتشار الأمية.

وأدت أزمة التغلغل بدورها التي جعلت الحكومة غير قادرة على بسط سيطرتها، وتنفيذ قوانينها وسياساتها على كل إقليم الدولة وعلى كل أفراد المجتمع السوداني.

أما أزمة توزيع الموارد والقيم الاقتصادية فقد نتج عنها تفشي ظاهرة الفساد السياسي.

وأزمة الاستقرار السياسي أفرزت عراقيل واضطرابات في ربوع الدول سيما في ظل تعدد العرقيات، وغياب الاستقرار الناتج عن انتشار ظاهرة الانقلابات العسكرية في السودان وغياب التداول السلمي على السلطة. وهو ما يبين مدى ضعف النظام السياسي السوداني.

تتمثل الأزمات الأنفة الذكر علاقة ترابطية كل منها يقود إلى الأخرى والملاحظ أن علاقة أزمة الشرعية بأزمة المشاركة و أزمة الهوية أكبر وأقوى من علاقتها بغيرهما.

إن ما يميز واقع النظام السياسي السوداني هو تبلور عملية مستمرة تتمثل في تجديد إنتاج التخلف عبر الزمن، يستمد وجودها من الطبقات الحاكمة تعيق شروط التنمية والاعتماد على الذات خاصة وأن دولة السودان تعاني صراعات طبقية متفاوتة الثروة والسلطة، واشتباكات مسلحة تمثل المظهر السياسي لتلك الصراعات.

واهم مناطق التوتر هي: دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وجنوب السودان وقد نتج عن تلك الصراعات انفصال جنوب السودان أدى إلى تدعيات على شمال السودان أهمها:

النزاعات العسكرية والانقلاب الأمني زيادة وتيرة الاضطرابات السياسية في أقاليم السودان الشمالية مطالبة بالمزيد من الحكم اللامركزي بالتوزيع العادل للثروة مع المركز

ومن أجل النهوض بالنظام السياسي السوداني، يجب تبني إستراتيجية الإصلاح الشامل والعصرنة، لتجسيد عملية التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يعمل عليه السودان حالياً.

لتحقيق الإصلاح المنشود يجب مراعاة عناصر عدة أهمها:

1. الإدراك بأن عملية الإصلاح تكمن في مبدأ العدالة والمساواة، وهو ما يرتبط بالتخلف والتبعية الاقتصادية. وعليه يجب تقييم أداء النظام السياسي من خلال إدارة المؤسسات وأساس قدرته الفعلية في ترجمة أهداف النظام على أرض الواقع.
2. مراعاة الظروف البيئية المرتبطة بالنظام السياسي والمتفاعلة تأثيراً وتأثراً. أي الاهتمام بخصوصية المجتمع والبيئة السودانية.

إن نقل النظام والمجتمع إلى عالم الحداثة السياسية، يتطلب تدعيم قدرات النظام السياسي المتمثلة

في:

- القدرة الإستراتيجية؛ التي تتيح للنظام السياسي من بيئته ما يحتاجه منه موارد اقتصادية ومالية ودعائم سياسية.
 - القدرة التنظيمية؛ التي تمكن السلطة الحاكمة من الاحتكار الفعلي للأدوات المادية من داخل المجتمع مما يسمح للنظام بأداء الدور المسيطر على سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع وضبط تنظيم السلطة.
 - القدرة التوزيعية؛ وهي القدرة التي تمكن النظام السياسي من توزيع الموارد من سلع وخدمات ومكانات اجتماعية وغيرها بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع
 - القدرة ارمزية؛ التي تعمل على تعبئة تأييد الجماهير للنظام السياسي القائم عن طريق إستعمال الرموز المؤثرة.
 - القدرة الاستجابة؛ هي التي تمكن النظام السياسي من الاستجابة للمطالب والضغوط البيئية في شكل قرارات وأفعال.
- وعليه فان النجاح في تحقيق الإصلاح السياسي الشامل هو ضمانة لتدعيم قدرة النظام السياسي.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية:

الكتب

1. إبراهيم بغدادي، عبد السلام، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
2. أبو إسكندر، السوداني، السودان ومستقبل الصراع الجيوسياسي. دمشق: مركز الغد العربي للدراسات، 2008.
3. أمين علي دبور، محمد، دراسات في التنمية السياسية. غزة: الجامعة الإسلامية، 2011-2012.
4. الباب، صلال، قضية التخلف والتنمية في العالم الثالث. بيروت: دار الطليعة، 1989.
5. بالريسول، عبد الغفور، العالم الثالث وظاهرة التخلف. بيروت: دار النهضة للنشر والتوزيع، 2001.
6. الترودونى، اروريا والتخلف في إفريقيا، تر: أحمد القصر، الكويت:، دار النشر للثقافة والفنون والآداب، 1998.
7. الجاسور نظام عبد الواحد، موسوعة علم السياسة. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
8. حمدي، عبد العظيم، فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي. القاهرة: دار الفكر العربي، 2000.
9. ديدار فوزي روسان، السودان إلى أين، تر: مراد خلف، السودان: دار العالم الثالث، 2006.
10. زيد، أحمد، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية. ط2، مصر: دار النهضة للطباعة والنشر، 2008.
11. سلطان، جهينة، العيسى، سيف، مدخل ونقد نظرية التحديث، في مؤلف التحديث القطري المعاصر. الكويت: دار كاظم للنشر والتوزيع والترجمة، 1979.
12. شلبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المنهاج، الاقترابات والأدوات. الجزائر: 1997.
13. على إبراهيم، عبدالله، الصراع بين المهدي والعلماء. السودان: مركز الدراسات السودانية. [د.ب.ن.]، [د.د.ن.]

14. علي سعد، إسماعيل، دراسات في العلوم السياسية. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.
15. مجدي حجازي، أحمد، علم اجتماع الأزمة، رؤية نقدية للنظرية السوسيولوجية. القاهرة: دار الثقافة العربية، 1992.
16. محمد أيوب، جمال، النظم والمؤسسات السياسية. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2007.
17. محمد رجاء الطنطاوي، غادة، القبلية وأثرها على النظام السياسي في السودان من سنة 1956 حتى 1981، جامعة القاهرة، 1994.
18. محمد عبد العال، أحمد، دراسات في الفكر الجغرافي. القاهرة: دار النهضة، 2006.
19. مختار موسي، عبده، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، [د.ب.ن.]، [د.د.ن.].
20. المدني، توفيق، تاريخ الصراع السياسية في السودان والصومال. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012.
21. المهدي، الإمام الصادق، الديمقراطية في السودان عائدة رابحة. ط 2، (د ت ن).
22. نصر مهنان محمد، النظرية السياسية والعالم الثالث. الجزائر: المكتب الجامعي الحديث، 1991.
23. وهبان، أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.

الدوريات:

1. اسعد وطفة، علي، "إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة". المستقبل العربي، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 283، 2003.
2. شلبي، محمد، "مفهوم الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند دراسة مقارنة" المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، العدد 3، 2002.
3. الصائغ، يوسف، "التنمية العربية من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل"، مجلة منتدى الفكر العربي، العددان 106 - 107 تموز / آب، 1994.
4. محمد، رفعت، "التخلف"، مجلة النبأ، العدد 74، سنة 2006.

1. أسباب ظهور نظرية التبعية. متحصل عليه:
<http://social.subject-line.com/t29-topic>
2. التبعية وأوهام التحرر منها. متحصل عليه:
www.ssrcaw.org/art/show.art.asp?aid=2302014
3. سيدي أحمد محمد، نظرية التحديث. متحصل عليه:
<http://moha1991mad.sudanforums.net/t12-topic>
4. خشبة، سامي، البحث عن نظرية للتحديث: المنظور الغربي واستحالة تعميمه. متحصل عليه:
www.ahram.org.eg/archive/2003/11/14/arts10.htm#top
5. موسوعة الصفات المذمومة، التخلف لغة. متحصل عليه:
www.maktaba.org/vb/showthread.php?t=18957
6. بارودو، سلمان، مفهوم التخلف الاقتصادي. متحصل عليه:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=222256>
7. التخلف السياسي ومؤشرات التخلف. متحصل عليه:
www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=216776&eid=3761
8. القويز، عبد الله، التخلف السياسي وأبعاده الحضارية. متحصل عليه:
<http://www.aleqt.com/2014/01/26/article-819900.html>
9. مؤشرات الدول المتقدمة والمتخلفة. متحصل عليه: <http://fr.scribd.com/doc/20718123>
10. نظام الحكم في السودان. متحصل عليه:
<http://sudanmanansna.8k.com/nezan.htm>
13. كندة كومي، جمعة، غياب الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية وأزمة الحكم في السودان. متحصل عليه:
<http://www.suudanewsnetwork.com/index.php/2013-06-14-10-03-27/8-2013-06-14-09-00-09/560-2013-10-22-17-48-51>
14. مكاوي محمد قبلي، بهاء الدين، البناء السياسي ومستقبل الحكم في السودان. متحصل عليه:
www.alhiwara/wabsnican/pasts/132769120214669
15. حسين بشير، محمد نور، ضعف المعارضة في المركز بقطع أطراف البلاد. متحصل عليه:
<http://www.SMdamile.com/index.php/2008-05-19-17-39-369/73-2008>
16. أبو القاسم محمد الهادي، هاجر، مفهوم منظمات المجتمع المدني ودورها في السودان. متحصل عليه:
<http://lanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=31>
17. احمد محمد، إسماعيل، فشل الحكومات التي مرت على السودان منذ الاستقلال. متحصل عليه:
<http://www.ahakoba.net/articles-action-show-id-41907.htm>

18. المجالي، راكان، الدول الفاشلة. متحصل عليه:
<http://www.alruyadh.com/2007/11/09/aneicle29270.html>
19. أبكر أبو البشر، محمد، النظام الفيدرالي لإدارة الدولة السودانية. متحصل عليه:
<http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-44983.htm>
20. الكاروري، أحمد عبد العزيز، التوصيات لمؤتمر قضايا الإصلاح السياسي في السودان.
متحصل عليه:
<http://www.alnilin.com/news-action-show-id-70986.htm>
21. التوم سيد، أحمد البطري، مستقبل الإصلاح الإداري في دولة المؤسسات والتنمية الإدارية
بالسودان. متحصل عليه:
<http://www.sudanile.com/2008-05-19-17-39-36/34-2008-05-19-17-14-27/48703-2013-01-05-19-18-52.html>
22. العجب، منصور يوسف، حول إمكانية سلام عادل ودائم وشامل بالسودان. متحصل عليه:
http://www.d-a.org.uk/opinion/m_agab2.htm
23. التميمي، كريم، الإدارة الاقتصادية. متحصل عليه:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=138008>
24. موسوعة السودان الرقمية، الاستثمار في السودان. متحصل عليه :
http://www.sudanway.sd/economic_investmen.htm
25. الشريف، رحاب عبد الرحمن، مرتكزات بناء الأمة السودانية. متحصل عليه:
<http://rakaiz.org/index.php/component/content/article/120-2011-07-10-10-18-29/480-2012-03-20-22-54-25>
26. رباح ادم، يونس، مفهوم العدالة وانتقائية العدالة واختلالها. متحصل عليه:
http://rbahlve.blogspot.com/2013/03/blog-post_5749.html
27. عبد الرحيم، بلال، مداخلة في ندوة اليوم الوطني للمفصولين. متحصل عليه:
<http://www.sudaress.com/sudanile/55495>
28. عبد الرحمن علي طه، فيصل، حماية حقوق الإنسان ودستور السودان المرتقب. متحصل
عليه:
<http://www.sudanile.com/index.php/2008-05-19-17-39-36/992-2011-11-26-18-17-43/37417-2012-01-30-04-55-59>
29. نورة الحمودي، نظريات التنمية ونظريات في التنمية، 2012، متحصل عليه:
www.blg.kau.edu.sa/norahomodi/2012/02/15/developmen
30. مولاي المصطفى البرجاوي، "الجغرافيا وإشكالية التخلف"، 16 ماي 2009، متحصل عليه:
www.alukah.net/culture/o/5215/ttixzz300£hrzx
31. ماهية الموارد الطبيعية وأنواعها، متحصل عليه:
annabaa.org/nba50/mawared.htm

32. محمد، بن جماعة، "التخلف التكنولوجي في البلدان الإسلامية والبحث عن الخلل"، 2010،
متحصل عليه:

muslimdiversity.net/?p=2073

33. حسن، أحمد على، استراتيجية تنمية وتطوير القطاع الزراعي، متحصل عليه:
<http://kenanaonline.com/users/sudanrainfed/posts/51345>

34. محمد، فتحي، الطيب، أحمد، وآخرون، السياسات الزراعية في السودان_الحاضر
والمستقبل، ركائز المعرفة للدراسات و البحوث، متحصل عليه:

<http://rakaiz.org/index.php/component/k2/item/419>

35. وزارة الصناعة، البرامج والاستراتيجيات، متحصل عليه :
<http://industry.gov.sd/ara/main/prog2.htm>

36. الصناعة في السودان، متحصل عليه :
<http://wadi.sudanradio.info/modules/smarttutorial/item.php?itemid=13>

ثانياً باللغة الأجنبية

1. Guma kunda komey, regionaldisparity in national development of sudan and its impact of natun building with reference of the region of the nuba montaine, George deperment, 2004.
2. Le sudan : quelques point de repère, www.diplomatie.gov.fr/fr/dossiers-pays/soudan/presentation-du-soudan.
3. Marc larengne, soudan : le regime islamiste au defi de la paix civile et de la liberalisation, revus 'guerre et peace', université paris-X, France, 2011, halshs.archives-ouvertes.fr/docs/00/60/59/30/paj.
4. Quel avenir pour le soudan, 13 mai 2014.in www.senat.fr/ga/ga-023/ga-023-mono.0html

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى فهم ظاهرة التخلف السياسي من الناحية النظرية والمفاهيمية وأسبابه الداخلية والخارجية وكشف الغموض من هذه الأزمة التي تمر بها دول العالم المتخلف وبالأخص السودان وذلك من خلال دراسة واقع النظام السياسي السوداني وأهم الأزمات التي وقع فيها والتي أدت إلى إضعافه وتخلفه.

كما تتركز الدراسة على محاور الإصلاح في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تسعى إلى ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل المجتمع، وزيادة معدلات المشاركة في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على تفعيل قوانينها وسياساتها على كل إقليم الدولة، ورفع كفاءة الحكومة وتوزيع الموارد والقيم وإضفاء الشرعية على السلطة.